

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

عدوان تموز 2006

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية، المعونات، وتقويم عمليات إعادة الإعمار

12

سلسلة غير دورية، تعنى، بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

عدوان تموز ٢٠٠٦

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية.

المعونات. وتقويم عمليات إعادة الإعمار

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

■ مؤسسة علمية متخصصة تأسست من قبل مجموعة من الباحثين والمتصدين للشأن العام، بهدف ترشيد السياسات وتوجيه الجهد الاجتماعي والأنشطة الأهلية ومواكبة القضايا العامة محلياً، إقليمياً ودولياً بالأبحاث والدراسات والمعلومات والتأسيس لصرح ثقافي يساهم في معالجة إشكاليات معاصرة في الميادين المختلفة الإنمائية، السياسية والفكرية.

■ تخطّى المركز في أنشطته مرحلة التأسيس والنمو التي شهدت خلق النواة البحثية وتجهيز البنية الأساسية، الى مرحلة الإنطلاق والإنتاج النوعي والإستعانة بنظام علمي صارم للرقابة والضبط، والاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في تلقّي المعلومات وإرسالها.

■ يعتمد المركز في إنتاجه على فريق كبير من الباحثين والموثّقين والمبرمجين من ذوي الإختصاص ومجموعة من الأكاديميين والمتعاونين ويخضع مجمل الانتاج العلمي لإشراف وتحكيم "الهيئة العلمية" التي تضم عدداً من الخبراء المتخصصين.

الأهداف العامة للمركز

يهدف المركز إلى:

■ تأمين قاعدة دراسية وبحثية موضوعية وعلمية بغية الإسهام في مواجهة التحديات والعوائق التي تحول دون تطور الواقع والنهوض به.

■ بلورة وعي واقعي ودقيق عن المجتمع المحلّي وتشخيص مشكلاته واقتراح الحلول المناسبة له وذلك في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، المدينية، والسياسية وغيرها...

■ مقاربة القضايا الثقافية والفكرية والسياسية المعاصرة ومتابعتها بالنقد والتحليل، والإضاءة بحثياً على الشؤون السياسية المحلية، الإقليمية والدولية وقراءة تغيراتها الكبرى.

■ دراسة الشؤون المتعلقة بالمقاومة، والصراع مع الكيان الصهيوني، وأبعاده المحلية والإقليمية ورصد مسار التطورات والتحولات في المنطقة في ظل مساعي "التسوية" وتداعياتها.

■ توفير قاعدة معلوماتية واسعة بالاستناد الى مصادر متعددة صحافية ومكتبية وميدانية عبر المسوحات الشاملة وبالعينات إضافة إلى تقارير المراكز والادارات والمؤسسات المتخصصة.

عدوان تموز ٢٠٠٦

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية،

المعونات، وتقويم عمليات إعادة الإعمار

الدراسة: عدوان تـمـوز ٢٠٠٦
الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية،
المعونات، وتقويم عمليات إعادة الإعمار

الناشر: المركز الاستشاري للدّراسات والتوثيق

الإعداد: **عبد الحليم فضل الله**
رضوان ب. جمول

التاريخ: حزيران ٢٠٠٨م الموافق جمادى الأولى ١٤٢٩هـ.

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

الطبعة: الأولى

العدد: الثّاني عشر

ثبت المحتويات

مدخل

تمحور الصخب السياسي في اليومين الأوَّلين لحرب تموز ٢٠٠٦ حول انعكاساتها على السياحة والاصطياف، لكأن الهجمات المعادية كانت تستهدف منتجعات لا يشغلها مواطنون عاديون. فقد استدعي البعد الاقتصادي منذ الطلقة الأولى إلى معادلة الربح والخسارة، متقدماً لدى كثيرين على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والتحدّيات الاستراتيجية والسياسية، وإلى أن اتَّضح المسار المتصاعد للمعركة، انهمك قسم كبير من المحلّلين ومعهم سياسيون كثر بإحصاء ما فقده لبنان من حجوزات وزوّار، أكثر مما شغلتهم أعداد الشهداء والجرحى والمهجَّرين قسراً عن مساكنهم.

في أيَّة حرب، هناك أهمية استثنائية لبرامج إعادة البناء، لكن التداعيات الاقتصادية ليست سوى معيار ثانوي للحكم على النتائج، ويدلّ تاريخ الحروب على أنّ الموارد الاقتصادية يتم تعبئتها لتحقيق هدف نهائي هو الفوز بالجولة الأخيرة، أما الاعتبارات الاقتصادية، فإما أن تكون سبباً في اندلاع القتال أو تأتي لاحقاً لاستثمار النتائج. وتظهر التجربة اللبنانية من ناحية أخرى أن عوامل عدم الاستقرار الداخلية، والخيارات المنبثقة من طبيعة النظام الاقتصادي، تؤثّر سلباً على النمو والتنمية أكثر من عوامل عدم الاستقرار الناشئة من أسباب خارجية. فالأولى لها تأثير دائم. فيما كان للثانية (ومن بينها الاحتلال والغزو) تأثيرات مؤقتة يمكن التعامل مع نتائجها، باتباع سياسات مجتمعية كفوءة.

إن تغليب «مناوئي المقاومة» في الداخل، الجانب الاقتصادي على السياسي في قراءة الأحداث، ينمّ عن استعمال متحيّز للوقائع الاقتصادية،

وهذا الأمر ليس جديداً، فقد شاع في أروقة السياسة في الفترات الأولى التي أعقبت الحرب الأهلية حين حاول الوافدون الجدد على السلطة، استبدال المشروع الشامل للنهوض وإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي برزمة من الأهداف الوسيطة والثانوية، التي يمكن قياسها كميًّا، بحيث أمكنت المفاخرة مثلاً بتخفيض معدلات التضخُّم ورفع القيمة الاسمية (والحقيقيّة) لليرة، وتزايد حجم الودائع في الجهاز المصرفي اللبناني التي يعاد تدويرها في حلقة الدَّين العام، في حين كانت تتراجع المؤشرات النوعية، كالإنتاجية، ومستوى التنوّع الإنتاجي، والقدرة على التصدير، والجاذبية الصافية للتدفُّقات، أي أنّ المؤشرات الهامشيّة المبسطة باتت معياراً للحكم على صحة أو عدم صحة نموذج اقتصادي اجتماعي بأكمله.

لكن المفارقة هذه المرة تتعدى سوء استخدام المؤشرات وتوظيفها في اتجاهات مغايرة لمضمونها، إلى تعمّد تقديم فهم خاطئ لمفهوم الحرب ومعنى السياسة، واعتبارهما شأناً من شؤون الاقتصاد وحقلاً من حقوله. قد يصح ذلك، مع أن هناك جدلاً واسعاً حوله، في الدول ذات الاقتصادات الإنتاجية وتلك التي تبحث عن مكانتها في عالم المنافسة الدولية، لكنه لا يصح البتة في الاقتصادات الريعيّة الغارقة في التبعية للخارج. ولنتذكر هنا أنّ تسخير الموارد والسعي إلى إنتاج مقاربة للسياسة تتناسب مع نموذج غير متفق عليه للاقتصاد، ينمّ عن وجود نيّة لدى بؤر المصالح المتفشية في جسد النظام، لتحويل الهيمنة الاقتصادية إلى هيمنة سياسية، و التسليم باحتكار أقلية من المواطنين المسؤولية عن تحديد «تراتبية الأهداف الوطنية» وأوزانها والأثمان التي تستحقها. فيكون مقبولاً مثلاً هدر أكثر من اثني عشر مليار دولار من خلال تضخيم معدلات الفائدة في التسعينات كدعم غير مباشر للقطاع المالي، ولا يتاح دفع ٣٠٠ مليون دولار لتعويض القطاعات الاقتصادية عن جزء من خسائرها جراء العدوان، ولا يعود هذا فقط إلى اضطراب الأولويات وفساد المنهج العام للسلطة، بل للرؤية التاريخية الجامدة للنظام والدولة والتي يراد أن تكون عنوان الفكرة المرجعية لبناء المستقبل.

المشكلة ليست في إبراز خسائر الحرب والتأكيد على فداحة وجسامة العدوان في بلد يتخبط في أزمة، بل في استعمال البعد الاقتصادي ذريعة لتقرير ما إذا كان على لبنان إتباع هذا الطريق أو ذاك، في اللحظة التي تتنازعه فيها قوتان، واحدة تدعوه إلى نادي الدول القليلة التي لا زالت مستقلة عن إستراتيجية الحرب الأميركية، وأخرى تدفعه إلى التورّط في الجبهة الإقليمية الموكل إليها خوض معارك جانبية، لمساعدة الأميركيين على التخلص من المأزق الصعب الذي يغرقون فيه.

وعلى سبيل المقارنة، لم يشغل الجانب الاقتصادي للحرب إلاّ حيّزاً ضيّقاً من مساحة النقاش في دولة العدو، مع أنه كان يخوض معركة هجومية في مقابل حرب الدفاع التي خاضتها المقاومة. لقد انصب الاهتمام هناك على قضايا أكثر خطورة، كالقدرة على الردع وجدوى الحرب الخاطفة في مواجهة تشكيلات غير نظاميّة، وضعف المجتمع الإسرائيلي في الحروب الطويلة والقاسية، وتأثير التحولات الليبرالية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي على إمكانية الاستمرار في العسكرة الشاملة للمجتمع، ومدى صلاحية نظرية الأمن القومي في التعامل مع المخاطر الجديدة...

لم يأخذ النقاش الاقتصادي مكاناً معتدًّا به داخل هذا الجدل، على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي، جرى تصميمه منذ البداية ليخدم فكرتي الحفاظ على وجود الدولة وعلى تفوقها، وتأمين الجاذبية الكافية «لأرض إسرائيل» كي تكون مقصداً للمهاجرين، فتمّ توزيع الاستعمالات القطاعية والمناطقية للأراضي بما يتلاءم مع احتياجات الدفاع والتوسع، واستند الاقتصاد الإسرائيلي إلى ثلاثية: الأرض، الدولة، والرأسمال العلمي، أكثر مما اعتنى بعنصري الكفاءة والمنافسة. مع ذلك كانت خسائر العدو كبيرة نتيجة الحرب، فقد تجاوزت وفق أكثر التقديرات اعتدالاً ٦,٥ مليار دولار، من دون احتساب التأثيرات التي تظهر على المدى المتوسط والطويل.

إنّ تقويم الأثر الاقتصادي للحرب الأخيرة، ينبغي أن لا يقف بالنسبة للبنان عند حدود إحصاء الخسائر والبحث عن تمويلٍ كافٍ لإعادة البناء، بل

يتخطى ذلك إلى جعل الرؤية الاقتصادية جزءاً من منظور للأمن القومي لم يولد بعد، لكن ينبغي إيجاده لزيادة المناعة الوطنية في وجه المخاطر المحتملة، وهذا يتناقض حكماً مع خطاب السلطة الحالية التي تسعى إلى تصحيح التوازن مع العدو عبر زيادة التبعية «للمجتمع الدولي». هنا لا نقصد إلى التفريط بليبراليّة الاقتصاد اللبناني، والاستهانة بانفتاحه على الخارج، بل نرمي إلى أن لا تكون الهشاشة الاقتصادية سبباً في إضعاف الهوية الوطنيّة والانتقاص من الحقوق السياديّة، فبدلاً من أن يتمّ تكييف النظام الاقتصادي السياسي برمته مع التراتبية الخاطئة للأهداف والأولويات، يجب أن تصمّم السياسات المختلفة بطريقة تساعد على تحقيق الدولة لوظائفها الأساسية: الدفاع، الأمن، والعدالة.

هناك معنيان إضافيّان لاختيار مناوئي المقاومة في مقابل المدخل الاقتصادي للتقليل من انتصارها وهما:

الأول: العودة عن المصالحة الإيجابية التي حصلت خلال عملية إعادة الإعمار الأولى في التسعينات، بين مقاومة الاحتلال وبناء الدولة، وأدت في حينه إلى عزل مسار النمو والتنمية عن تطوُّرات القتال في الجنوب، فقد تنبهت السلطة آنذاك إلى أن رفض حقّ المقاومة سيضرّ في نهاية المطاف ليس فقط بفرص التحرير بل بمناخات الاستثمار والإنتاج في آن معاً. وكان من ثمار هذه المصالحة الاستيعاب السريع لنتائج اعتداءين صهيونيين لا مثيل لهما حصلا في ذروة المواجهة بين المقاومة والعدو الصهيوني. أولهما ما سمي بحرب «تصفية الحساب» في تموز ١٩٩٣. وثانيهما ما سمي بحرب «عناقيد الغضب» في نيسان ١٩٩٦، واللذان لم يتركا أثراً يذكر على المنحى الاقتصادي العام. لا بل نجد أن الاقتصاد اللبناني سجل أعلى معدّلات نموّه خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، حيث بلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلّي ٧٪. ومن المؤكد أنه ما كان لمشروع النهوض الاقتصادي أن يخرج سليماً من تلك الاعتداءات رغم شراستها، لولا الاستقرار السياسي والأمني الذي وفَّره عنصر الردع لدى المقاومة، المعزز في ذلك الحين بالانسجام الذي كان قائماً بين

قائد المقاومة سماحة السيد حسن نصر الله وراعي المشروع الإعماري رئيس الحكومة رفيق الحريري. ما يعني أن العمل المقاوم يمكن أن يتحوّل إلى عنصر استقرار أمني، وبالتالي جاذب للاستثمارات الخارجية ومحفز للنمو الاقتصادي، متى تمّت رعايته واحتضانه سياسيًّا.

الثاني: إعادة توزيع المسؤوليات بأثر تراجعي عن الأزمة المالية، بحيث يتمّ تحميل الحرب الأخيرة مسؤولية تفاقم الأزمة، بل أيضاً قسطاً من المسؤولية التي تتحملها السياسات الخاطئة المعتمدة منذ عام ١٩٩٢. ما يعني عملياً تبرئة الإدارة الأميركية من مسؤولية العدوان. إذ لا بد هنا من التأكيد على مسؤولية الموقف الأميركي، الذي عمل ليس فقط على تغطية العدوان الإسرائيلي سياسيًّا ودعمه عسكريًّا بالعتاد والأموال والصواريخ الذكية، وإنّما على إطالة أمده أطول فترة ممكنة بتواطؤ محلّي أيضاً، من أجل مضاعفة كلفة الخسائر المالية والاقتصادية والبشرية للعدوان. وقد تبين بحسب المعاينة الميدانية لمسح الأضرار الذي أجرته إحدى الهيئات المعنيّة (مؤسسة جهاد البناء) أن الحجم الأكبر من تلك الأضرار قد حدث وبشكل هستيري خلال الأيام الأخيرة للعدوان الصهيوني. يكفي أن نشير في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أن القسم الأكبر من القنابل العنقودية قد ألقي على الأراضي الزراعية والمناطق السكنية على طول الشريط الحدودي خلال اليومين الأخيرين من أيام العدوان الذي استمرّ لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً.

ولا نرمي ممّا سبق، إلى التقليل على الإطلاق من فداحة الخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني أو الإنسان اللبناني في الممتلكات والأرواح من جراء العدوان الصهيوني، والتي كانت بالتأكيد ستكون أقلّ بكثير لولا التواطؤ الذي حدث من قبل بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وإنما الغرض من ذلك تصويب ما يطرح في هذا المجال، خصوصاً في ظل التقارير الحكومية التي حمّلت «حرب تموز» مسؤولية العجز التقليدي في الموازنة العامة للدولة. فتقدر الخسائر بأكثر من ٥ مليارات دولار، متجاهلة بذلك عناصر إنفاق أساسية حاصلة مع «حرب تموز» أو من دونها، كارتفاع أسعار النفط في

الأسواق العالمية ما أدى إلى زيادة أعباء مؤسسة كهرباء لبنان العاجزة أصلاً من ناحية، وإلى تراجع عائدات الخزينة من رسوم صفيحة البنزين من جهة أخرى. وكذلك عن استحقاق مدفوعات سندات الخزينة بمليارات الدولارات، ودفع أموال التحكيم الدولي لشركتي الخليوي بملايين الدولارات. ما أدى إلى ارتفاع خدمة الدين خلال الفترة ذاتها.

وهنا تغفل هذه التقارير حقيقة أن الجزء الأساسي من تمويل الأعباء التي خلّفها العدوان قد تمّ عبر المساعدات المالية والعينية سواء من إيران والدول العربية الشقيقة، أو من هيئات المجتمع المدني المحلّي والعربي والإيراني، وليس عبر الموازنة العامة للدولة.

على أن المسألة الرئيسية في موضوع المقارنة الاقتصادية بين مرحلتي ما قبل العدوان وما بعده، تبقى في أن تحسّن المؤشّرات المالية الذي شهده النصف الأول من عام ٢٠٠٦، والذي غالباً ما تلجأ إليه الأوساط الرسمية المذكورة للقياس، كان في الأصل تحسُّناً ظاهريًا لا يعكس بأيّ حال الواقع الحقيقي للاقتصاد اللبناني، بقدر ما كان نتيجة هندسيات مالية معينة هدفها النهائي شراء الوقت في موضوع إدارة الدين العام.

في مقابل المدخل الاقتصادي لمناوئي المقاومة، المشار إليه أعلاه، الذي قوّم نتائج الحرب بطريقة محاسبية طالما خبرها اللبنانيون، برزت رؤية أخرى معتدلة، تعاملت بجدّية مع نتائج الحرب، لكن في إطار نظرة متكاملة للحاجات والأهداف، فالمطلوب بحسب هذه الرؤية، إيجاد شبكات أمان سياسية اجتماعية تساعد على تحمّل ثمن الخيارات الوطنية، بدلاً من أن تكون فداحة الثمن مبرراً لنقض هذه الخيارات ومخالفة الثوابت التاريخية، وهذا ما قد يترتب عليه تبعات أكثر خطورة وفداحة.

وفي حين قام المدخل الذي اعتمده مناوئو المقاومة على المبالغة في تقدير الأضرار، والتركيز على العامل الاقتصادي، والبناء عليه للخروج بخلاصات سياسية، والاستخدام غير المكلف للموارد المتوافرة بكثرة، ونشر التشاؤم حول

عملية إعادة الإعمار، والتركيز على الأزمة لا على الحلول، فإن مدخل المقاومة الإعماري اتصف بالتالي:

- تحديد دقيق وموضوعي للخسائر *.

- تقييم متزامن للنتائج على الصّعد المختلفة.

- التوازن في مشروع إعادة الإعمار بين الجوانب الاجتماعية والتنموية وأعمال الإغاثة.

- وضوح في الرؤية ونظرة تفاؤلية.

- فعالية كبيرة في استخدام الموارد المتاحة المحدودة نسبيًا.

ولعل أخطر ما في التداعيات الاقتصادية للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز من العام ٢٠٠٦، والتي ينبغي التوقف عندها ومتابعة أبعادها بعناية ودقّة، هو محاولات تدويل أزمة الاقتصاد اللبناني التي ظهرت بذورها مؤخّراً في مؤتمر باريس٣، الذي انعقد برعاية فرنسية - أميركية واضحة في باريس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني من العام الجاري. فقد تمخض هذا المؤتمر عن نتائج يمكن أن تفضي إلى جعل التحكم بدفّة الاقتصاد اللبناني في يد صندوق النقد الدولي، الذي بدا دوره محوريًا ليس في التحضير ومواكبة أعمال المؤتمر بصورة لافتة وحسب، وإنّما في متابعة الإشراف على مدى التزام السلطة اللبنانية بالشروط التي وضعتها وستضعها الدول المانحة لتقديم المساعدات، والتي بلغت نحو ٧,٧ مليارات دولار غالبيّتها على شكل قروض ميسّرة، لا بل إن بصمات صندوق النقد بدت جلية وواضحة حتى في البرنامج الاقتصادي الذي تقدمت به السلطة إلى المؤتمر. ولم يعد خافياً، أن الشقّ المالي لهذا البرنامج هو من إعداد الصندوق، الذي سوف يستمرّ في مراقبة مدى التزام السلطة اللبنانية في تطبيق هذا البرنامج وفق المراحل المبرمجة له.

---

* هذا ما تجسد بشكل خاص في الأعمال الإحصائية الميدانية الحديثة، التي قام بها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وكذلك مؤسسة جهاد البناء. وقد التقت هذه الأعمال مع جهود أخرى قامت بها مؤسسات مثل مجلس الإنماء والإعمار، إضافة الى الاتحاد الأوروبي.

وذلك عبر فريق متخصص في إطار ما يسمى برنامج «مساعدة ما بعد النزاعات الطارئة» (Emerging Post-Conflict Assistance - EPCA)، على أن التقارير الدورية التي سيرفعها هذا الفريق إلى المجلس التنفيذي للصندوق ستصبح بمثابة البوصلة التي ستحدّد حجم ووجهة استخدام مساعدات الدول المانحة، لا بل مدى استجابتها.

وعلى أي حال، فإن أيَّة دراسة اقتصادية لتداعيات العدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦ لا بدّ أن تدرك شمولية هذا العدوان لأهداف الإخضاع الاقتصادي، فضلاً عن السياسي والأمني. فسير العمليات العدوانية الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك الحصار الجوي والبحري على مدى شهرين، تعدَّى في رقعته الجغرافية الأهداف العسكرية التقليدية لأيّ عمل مماثل، بحيث تحوّلت الأبنية السكنية والمؤسسات الاجتماعية والإنسانية ومحطات الوقود والأسواق والمحلات التجارية والسيارات المدنية والحقول الزراعية والطرقات والجسور والمصانع إلى أهداف مفضَّلة للمقاتلات والبوارج الحربية الإسرائيلية، في محاولة متعمَّدة لرفع الفاتورة الاقتصادية والاجتماعية، ليس للضغط على المقاومة وحسب، بل واغتنام الفرصة لتنفيذ الأحلام الصهيونية بالهيمنة والسيطرة الاقتصادية عبر القضاء على فرص النهوض الاقتصادي للبنان.

القسم الأول

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية للعدوان الصهيوني

القسم الأول

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية للعدوان الصهيوني

١- إبادة المجال الرمزي

ركّز العدوّ في عدوانه منذ البداية على المناطق السكنية الآهلة، كأنه يستأنف بذلك ما اعتمده في حربي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ لكن مع تعديل جوهري جدير بالذكر. ففي العدوانين السابقين كان هدف الاحتلال الضغط في آن معاً على المقاومة عبر استهداف حاضنتها الاجتماعية وبيئتها الخاصة، وعلى الحكومة التي كانت تدعم أو على الأقل تتعايش مع مشروع المقاومة عبر ضرب البنى التحتية، وكان القصد من الاستهدافين توجيه رسالة للمجتمع والدولة وأنّ من غير الممكن الجمع بين الدفاع عن السيادة من جهة والاستقرار والبناء من جهة أخرى.

في حرب تموز ٢٠٠٦ كان الأمر مختلفاً، لم يكن الضغط على السلطة هدفاً بحدّ ذاته، بل لعلّ المطلوب هو ترجيح كفّتها، وفي حين كثّف العدو من استهداف البنية السياسية للمقاومة وبيئتها الحيوية، تم تحييد البنى التحتية والمرافق العامة نسبيّاً، التي لم تتجاوز خسائرها ١٠٪ من إجمالي الخسائر.

هذه الحرب هي أقرب إلى اجتياح عام ١٩٨٢ منها إلى أي عدوان إسرائيلي آخر، فالعمليات الحربية كانت تهدف في حينه إلى تتويج الإنجازات الأمنية والعسكرية، بإنجاز سياسي كبير تمثل آنذاك في قيام سلطة موالية لتل أبيب، ويتمثل الآن في التأثير على موازين القوى الداخلية لتطبيق البند الثالث من القرار ١٥٥٩ وضمّ بيروت إلى عواصم حلف الاعتدال. وهذا الأمر ليس عابراً، فالمقاومة التي دفعت العدو إلى مغادرة لبنان عام ٢٠٠٠ كانت قد

أجبرته قبل ذلك على الخروج سياسيًا منه والتركيز فقط على الوظائف الأمنية للاحتلال. لكن تحولات السلطة في لبنان والسياسة الأميركية المتطلّبة في المنطقة، تعيد إحياء سياسة التدخُّل الإسرائيلي بقصد التأثير على سير الوقائع السياسية في البلد.

ثم إن تركيز العدو على ضرب البنى العسكرية والاجتماعية والسياسية للمقاومة على حدٍّ سواء، يتضمن اعترافاً بأنه يواجه تركيبة متماسكة ومتطورة، إدراكاً منه أن من مصادر قوة المقاومة العلاقة التفاعلية والجدلية بين بعديها العسكري والمدني، فأيّ إنجاز عسكري يتحوّل إلى مكسب سياسي واجتماعي والعكس بالعكس، وهو يعلم جيّداً أن الأمر لا يتعلق بقوة عسكرية تعيد توجيه المجتمع رغماً عنه نحو أهدافها الخاصة، أو بمجتمع يمكن عزله عن التأثير المتصاعد لديناميات المقاومة.

ويمكن وصف حملة التدمير المنظَّم الذي قام بها الاحتلال بأنها عملية إبادة للمكان (التعبير لساري حنفي) فالعدوّ لم يهتم كثيراً بعدد الضحايا المدنيين الذين سيسقطون في الهجمات الجويّة، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية أن القيادة العسكرية توقعت سقوط ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ قتيل مدني في موجة القصف الأولى على الضاحية، لكنه كان شديد التركيز على تقويض المجال الرمزي لحزب الله المتمثل في مناطق انتشاره. ويؤكِّد على مفهوم الإبادة هذا الأضرار الفادحة التي لحقت بمراكز القرى والبلدات والأحياء القديمة، من دون أن يكون لذلك مبرِّرات عسكرية تذكر. ربما كان الهدف خلق فراغات ديموغرافية أو على الأقل التأثير على الهوية التاريخية للقرى الجنوبية والهوية المدينية الآخذة بالتشكل للأحياء المستهدفة في الضاحية، وذلك تلاعباً بالعلاقة المتينة التي تربط بين الكتل السكانيّة والمحيط الحيوي المكوَّن من مزيج من التاريخ والجغرافيا. إن إبادة المكان تجربة أتقنها العدو في تاريخ حروبه كمقدمة لبدء رحلة نفي جماعي ولا يمكن الردّ عليها إلا عبر إعادة إعمار سريعة تعيد «إحياء المكان».

٢- اتجاهات وأرقام ونتائج

اتَّسمت تقديرات خسائر الحرب بتباينات كبيرة بين مصدر وآخر وبين فترة وأخرى، ولا يرد ذلك إلى أسباب فنية، بل ارتبط بالانقسام المعروف حول أسباب الحرب ونتائجها، فالفريق الذي كان يقلِّل من أهمية صمود المقاومة، هو نفسه الذي كان يبالغ في أرقام الخسائر. وعلى أي حال فإنّ تضارب التقديرات يعود إلى جملة أسباب:

– محاولة السلطة امتصاص النتائج السياسية لانتصار المقاومة، وتبرير انغماسها في مخطط نزع السلاح، وصولاً إلى إظهار أن كلفة الممانعة أعلى بكثير من كلفة التسوية مهما كانت مجحفةً وغير عادلة.

– ضعف إدارة عمليات إعادة الإعمار وافتقارها في آن إلى النزاهة والكفاءة، وقد زاد من هذا الضعف اعتماد هيكلية تستبعد هيئات حكومية ذات خبرة وتضع على عاتق الهيئة العليا للإغاثة الجزء الأكبر من مهمة إزالة آثار الحرب، مع أن هذه الهيئة وجدت أصلاً للتعامل مع حالات أخرى وأضرار محدودة.

– تزويد الحكومة للجهات المانحة تقديرات مضخّمة للخسائر طمعاً منها بتغطية ما تيسر من تكاليف إعادة الإعمار وتأمين مال سياسي احتياطي يستفيد منه أطراف السلطة في معركة الإمساك بالحكم.

– تحميل المقاومة وزر السياسات الخاطئة التي تسبَّبت بتضخُّم الدين العام، ففي تحليل عوامل الأزمة، يضع البرنامج الحكومي المقدَّم لمؤتمر باريس ٣ نتائج عدوان تموز على قدم المساواة مع نتائج الحرب الأهلية، وتذهب المبالغة إلى حدّ تقدير كلفة الحرب على المالية العامة ما بين ٤,٥ و ٥,٩ مليار $ في الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١١ أي أنها مسؤولة عن أكثر من ١٢٪ من مجموع الدين العام الذي سيصل بحسب البرنامج إلى حوالي ٤٥ مليار$ في نهاية الفترة، وعن أكثر من ١٠٠٪ من الزيادة الصافية في الدين العام خلال السنوات الخمس القادمة.

وقد لوحظ أن مسؤولين في السلطة طرحوا أرقاماً خيالية حول الأضرار، فيما لم تكن الحرب قد وضعت أوزارها بعد. كالنائب في كتلة اللقاء الديمقراطي أكرم شهيب الذي تحدث عن أضرار بقيمة ١٢ مليار دولار، وزميليه غازي يوسف (كتلة المستقبل) وجورج عدوان (كتلة القوات اللبنانية) اللذين تحدثا عن خسائر تبلغ ٢٢,٤ مليار دولار و٢٥ مليار دولار على التوالي. في حين قدّر مركز الدعم الاقتصادي المقرّب من السلطة حجم الأضرار بنحو ٩,٥ مليار دولار.

لذلك، يصاب الباحث في موضوع تقصّي حجم الخسائر البشرية والاقتصادية التي خلّفها العدوان الصهيوني على لبنان بالحيرة والذهول في آن، وسط حقل متحرّك من المعطيات الإحصائية المتغيّرة والمضاربة على اختلاف مصادرها الرسمية أو الأهلية، ومحلية كانت أو أجنبية، رغم مضيّ أكثر من سنة وثلاثة أشهر على هذا العدوان. ولعل أبرز ما يصادفنا في هذا المجال ما يلي:

- عدم توفُّر تقديرات ثابتة وشاملة حول حجم الأضرار. وما هو متوفّر إما يكون مجتزءاً يطال جانباً محدّداً من تلك الأضرار، أو متغيراً بحدّ ذاته بين وقت وآخر حتى لو كان صادراً عن جهة واحدة.

- التفاوت، لا بل التضارب في أحيان كثيرة، في تقدير حجم الأضرار المادية، بين مختلف المصادر الرسمية والأهلية، وكثيراً ما ينسحب هذا التضارب على الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية فيما بينها (أي مجلس الإنماء والإعمار، وزارة المهجرين، والهيئة العليا للإغاثة...).

- يبدو أن أيّة جهة لن تكون قادرة على التوصُّل إلى رقم دقيق ونهائي لحجم الأضرار في مختلف القطاعات قبل الانتهاء من عملية إعادة الإعمار والترميم.

ومهما يكن، تبقى لبعض التقديرات أهميّة معرفيّة خاصة– من زاوية تقديم صورة تقريبية وأولية لحصيلة الأضرار والخسائر التي خلّفها العدوان الصهيوني في تموز من العام ٢٠٠٦، نستعرض أبرزها على الشكل الآتي:

أولاً: على صعيد الخسائر البشرية:

وفقاً لإحصاء الهيئة العليا للإغاثة في لبنان بلغ عدد الإصابات في مختلف المحافظات اللبنانية جرّاء العدوان الإسرائيلي الوحشي ٣٣٥٨ إصابة، منها ٩٧٣ شهيداً، والباقي (٢٣٨٥) جرحى*، تفاوتت إصاباتهم. ووفقاً لمصادر الجيش اللبناني، فقد سقط له ٤٧ شهيداً بين ضابط وعنصر.

وبحسب إحصاءات الهيئة أيضاً، فقد سجل العدد الأكبر من الإصابات في منطقة الجنوب، إذ بلغ العدد ١٥٤٣ إصابة بين شهيد وجريح (٨٦٦ في محافظة النبطية و٦٧٧ في محافظة الجنوب)، يليها منطقة البقاع حيث سجل إصابة ١٣٦٦ مواطناً. أما المحافظات الأخرى، فقد سجل إصابة ٢١٤ مواطناً في جبل لبنان و١٤٠ مواطناً في بيروت و٨٥ مواطناً في الشمال، وهناك ١٠ أشخاص لم يحدد مكان إصابتهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العدد الأعلى من الشهداء قد سقط في منطقة الجنوب عموماً (٣١٠ شهداء في محافظة الجنوب و٣٥٨ شهيداً في محافظة النبطية)، يليها منطقة البقاع (١٩٣ شهيداً) ثم في جبل لبنان (٤٩ شهيداً) والشمال (٤١ شهيداً) فبيروت (١٥ شهيداً) وهناك ٧ شهداء لم يحدد مكان استشهادهم.

وفي المقابل، ارتفع عدد الجرحى في البقاع، مقارنة مع المحافظات الأخرى، حيث سجل إصابة ١١٧٣ مواطناً، تليه منطقة الجنوب عموماً حيث سجل إصابات ٨٥٧ جريحاً (٥٠٨ جرحى في محافظة النبطية و٣٦٧ جريحاً في محافظة الجنوب) وسجل إصابة ١٦٥ جريحاً في محافظة جبل لبنان و١٢٥ جريحاً في محافظة بيروت و٤٤ جريحاً في محافظة الشمال، وهناك ٣ جرحى لم يحدد مكان إصابتهم.

---

* وفقاً لإحصاء مجلس الجنوب بلغ عدد الجرحى في الجنوب ٣٦٤٤.

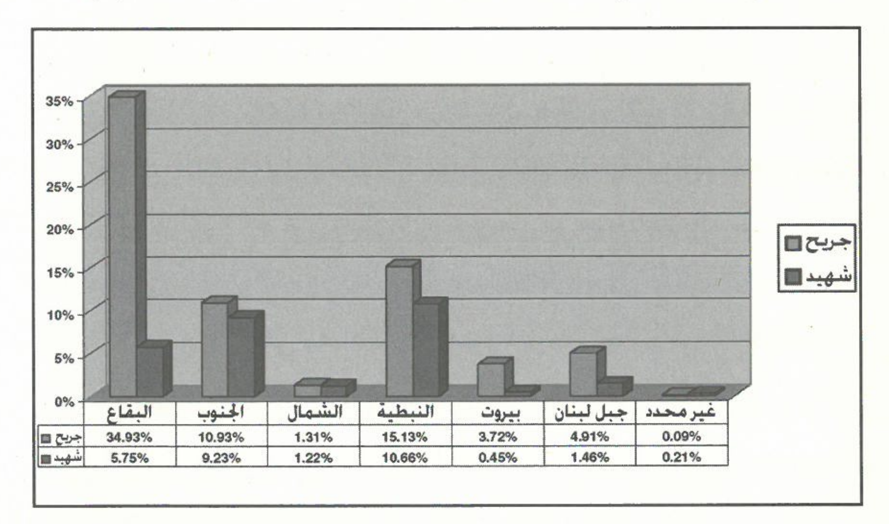
جدول رقم (١): الإصابات البشرية في لبنان خلال عدوان تموز ٢٠٠٦

المحافظة	جريح	شهيد	المجموع
البقاع	١١٧٣	١٩٣	١٣٦٦
الجنوب	٣٦٧	٣١٠	٦٧٧
الشمال	٤٤	٤١	٨٥
النبطية	٥٠٨	٣٥٨	٨٦٦
بيروت	١٢٥	١٥	١٤٠
جبل لبنان	١٦٥	٤٩	٢١٤
غير محدد	٣	٧	١٠
المجموع	**٢٣٨٥**	**٩٧٣**	**٣٣٥٨**

المصدر: الهيئة العليا للإغاثة، مصدر ورد ذكره في «التقرير المفصل بالخسائر البشرية والمادية التي تكبدها لبنان جراء عدوان تموز ٢٠٠٦» الصادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق أواخر العام ٢٠٠٧.

رسم بياني رقم (١):

توزيع الإصابات في لبنان خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ بحسب المحافظة (٪)



وبدورها قدّرت المفوّضية الأوروبية الخسائر البشرية للعدوان بحوالي ١١٨٣ شهيداً، من بينهم ٢٠ ٪ من النساء و٣٠ ٪ من الأطفال الذين لا يزيد عمرهم عن ١٢ عاماً. ويضاف إلى هؤلاء الشهداء ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جريح.

ثانياً: على صعيد الخسائر الاقتصادية:

أ- الأرقام الرسمية العامة:

بدأت الإحصاءات الرسمية عن الخسائر بالظهور أثناء الحرب، حيث قدّر التقرير الأول الذي وزّعه مجلس الإنماء والإعمار في اليوم الخامس عشر للعدوان (١٧/٧/٢٠٠٦) قيمة أضرار الحرب حتى تاريخه بـ ٢,٠٧ مليار دولار موزعة على الشكل التالي:

بنى تحتية ٧٢١ مليون دولار من بينها: ٣٨٦ مليون دولار طرقات وجسور، ١٨٠ مليون دولار كهرباء، ٨٥ مليوناً لقطاع الاتّصالات؛ إضافة إلى ١٣٤٩ مليون دولار تقريباً أضرار المساكن والمؤسسات.

وفي ٣/٨/٢٠٠٦ نشر المجلس تقريراً آخر رفع فيه القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة إلى ٢٢٤٨ مليون دولار موزعة مئوياً على الشكل التالي: ٦٤ ٪ مساكن، ٨ ٪ بنى تحتية، ٣ ٪ مرافق اجتماعية، ٢٥ ٪ خسائر في القطاعات الاقتصادية.

لكن دراسة أجرتها مؤسسة خطيب وعلمي لحساب مكتب رئاسة مجلس الوزراء [1] في نهاية آب ٢٠٠٦، تشير إلى أن الخسائر المباشرة للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز قد بلغت ٢٨١٠,٥ مليون دولار، منها ١٨٤٣,٢ للمباني و١٦٦,٩ للصناعة والباقي على البنى التحتية (راجع الملحق رقم (٢)).

إلا أن تقريراً حكوميًا ثالثاً وزّع بعد شهر تقريباً من نهاية الحرب قدر

١- "War Damage Assessment & Restoration Program" خطيب وعلمي، ٣١ آب ٢٠٠٦.

الخسائر الإجمالية بـ ٣٦١٢ مليون دولار موزعة على الشكل التالي: ٩٨٦ مليون دولار للبنى التحتية والقطاعات الاجتماعية، و٢٢٠ مليون دولار للصناعة، و١٢٠ مليون دولار خسائر عسكرية، عدا خسائر المساكن وهذه الأرقام هي التي حملها رئيس الحكومة إلى مؤتمر استكهولم الدولي «لمساعدة لبنان».

أما البرنامج الاقتصادي للبنان الذي رفعته الحكومة إلى مؤتمر باريس ٣ في كانون الثاني من عام ٢٠٠٧ فقد قدّر إجمالي الخسائر المباشرة بـ ٢,٨ مليار دولار من بينها ١,٧٥ تكاليف مترتبة على الخزينة العامة مباشرة، وهذا التخفيض عائد إلى تقليص الكلفة المقدرة للمباني والمؤسسات. وتشمل هذه الخسائر الإجمالية كلفة إعادة البناء وإصلاح البنية التحتية العامة والخاصة، تعويض الموجودات المفقودة، وتعويض المساكن، الذي يشكل العنصر الأكبر في الخسائر.

إن مقارنة التقديرات الحكومية بالتقديرات الأخرى وبالنتائج المحقّقة يبيّن حجم الخلل، وفي السياسات المتبعة بدءاً من أعمال المسح والإحصاء وصولاً إلى التنفيذ ومنح التعويضات، فعلى سبيل المثال:

– قدّر البنك الدولي، الذي استند إلى تحليل للمعطيات القطاعيّة وإلى مصادر معتمدة رسميًا (كتقديرات خطيب وعلمي)، خسائر البنى التحتيّة المباشرة بحوالي ٣٥٠ مليون دولار ترتفع إلى ٥١٠ ملايين دولار تقريباً بإضافة الخسائر غير المباشرة. هذا عدا عن خسائر القطاعات الاجتماعية التي قدّرها بحوالي ٦٠ مليون دولار أميركي[1].

– تبين دراسة مفصّلة ودقيقة للاتحاد الأوروبي[2]، أن الكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنى التحتية تبلغ ١٠٥ ملايين دولار أميركي فقط، موزّعة على

1- LEBANON Economic and Social Impact Assessment From Recovery To Sustainable Growth; World Bank; January 20,2007- P:4

2 - Lebanon 34 Day War: Fact Finding Mission & Preliminary Damage Assessment , Europe Aid Cooperation Office, October 2006.

الشكل التالي: ٣٧ مليون دولار للكهرباء، ٤٢ مليون دولار للجسور، ١٤ مليون للطرقات، والباقي قطاعات متفرّقة وترتفع الكلفة الإجمالية إلى ١٥٠ مليون دولار بإضافة الاتصالات وخسائر الجيش اللبناني. الأمر الذي سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقاً.

ب – التقديرات المفصلة للخسائر المادية المباشرة

١–ب) الوحدات السكنيّة:

بلغ عدد القرى التي طالها العدوان الصهيوني الوحشي خلال حرب تموز، حسب إحصاء لمجلس الجنوب صادر في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٦، ٣٣٠ قرية وبلدة، وألحقت الاعتداءات خسائر فادحة بالأبنية والمساكن، حيث نتج عنها، بحسب الإحصاءات الرسمية غير النهائية تدمير ١٧٨٥٣ منزلاً تدميراً كليًا، وتدمير ٢٦٨٦ منزلاً تدميراً جزئيًا، إضافة إلى إلحاق الضرر بـ ١٠٩٩٨٤ منزلاً تحتاج إلى ترميم، أي ما مجموعه ١٣٠٥٢٣ منزلاً. وقدرت قيمة هذه الأضرار بحوالي مليار و١٩٨ مليون و١٣ ألف دولار أميركي.

جدول رقم (٢): خسائر الأبنية في المحافظات وفقاً لتقديرات رسمية غير نهائية[1]

المحافظات	عدد القرى	كلي	جزئي	ترميم
النبطية	١٢٨	٧٤٨٤	١١٦٣	٥٣٢٣١
الجنوب	١٢٦	٥٣٢١	٤٨٦	٢٨٩١٩
البقاع	٤٢	٤٢٦	٣٠٨	٢٢٦٤
الضاحية	٣	٤٦٢٠	٦٩٢	٢١٧٦٢
الشمال	١٢	٢	١٨	٢٠١
جبل لبنان	١٩		١٩	٣٦٠٧
المجموع	٣٣٠	١٧,٨٥٣	٢,٦٨٦	١٠٩,٩٨٤

١– ورد الجدول في «التقرير المفصل..»، مصدر سابق.

ومن بين القرى المتضرّرة المذكورة سابقاً، هناك ٢٠ قرية لحق بها تدمير واسع، وتمثل خسائرها حوالي ٣٠ ٪ من مجموع الخسائر الإجمالية، وهي: الخيام، بنت جبيل، عيترون، عيتا الشعب، عيناتا، الطيبة، برعشيت، القليلة، حداثا، حاروف، حولا، كفرشوبا، معروب، مجدل سلم، مركبا، صديقين، صريفا، النبطية، بعلبك، هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي لحقت ببلدات حارة حريك، الشياح، وبرج البراجنة في ضاحية بيروت.

وقد توزعت الخسائر بين المناطق على النحو التالي: ٥٢ ٪ في الجنوب والنبطية، ٤٥ ٪ في الضاحية، ٣ ٪ في المناطق الأخرى.

وكانت وزارة المالية اللبنانية قد ذكرت في تقريرها إلى مؤتمر الدول المانحة في استكهولم بتاريخ ٣١ آب ٢٠٠٦ وجود ٣٠ ألف وحدة سكنية مدمرة، وأن الحكومة تعمل على مشروع كلفته ٧٥ مليون دولار لتأمين بيوت جاهزة لنحو ٣٠ ألف عائلة مشردة..

٢-ب) القطاع التربوي:

تدمير وتضرّر ما يقارب ١٥٪ من المدارس الرسمية والخاصة تقدر كلفة ترميمها بنحو ١٥ مليون دولار بحسب المصادر الرسمية، تنخفض إلى ٩,٥ مليون دولار بحسب المفوضيّة الأوروبية. وبحسب وزارة التربية والتعليم العالي، هناك حوالي ٢٢ مدرسة مهدمة كلّيًا و٤٨٧ مدرسة متضرّرة من بينها ٦٣ مدرسة لحقت بها أضرار فادحة.، إضافة إلى ٣٥٣ مدرسة بحاجة لصيانة نتيجة إشغالها بالنازحين أثناء العدوان.

٣-ب) القطاع الصحي:

تضرُّر وتدمير ١٦ مستشفى وأكثر من ٦٥ مركزاً صحيًا بنسب متفاوتة. ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية فقد «تعرض مستشفيان حكوميان في بنت جبيل وميس الجبل للتدمير الكامل في الهجمات الإسرائيلية، وأصيبت ثلاث مستشفيات أخرى بأضرار جسيمة». كما يذكر التقرير بأن تقديرات وزارة الصحة العامة اللبنانية تشير إلى أن حوالي ٦٠ بالمائة من مستشفيات

البلاد توقفت عن العمل اعتباراً من ١٢ أغسطس/ آب بسبب انعدام الوقود، وأجبرت ثماني مستشفيات، بينها ثلاثة في الضاحية الجنوبية لبيروت على الإغلاق بسبب سقوط القذائف حولها يوميًا... وتعرَّض أحد المستشفيات الذي زعمت «إسرائيل» أنه مقرّ لقيادة حزب الله إلى هجوم مباشر»، في إشارة لمستشفى الحكمة في البقاع، وتبيَّن لاحقاً أنه كان خالياً من أي وجود عسكري أو مدني للحزب. ويتابع التقرير بأنه في «قرية تبنين بجنوب لبنان أطلقت «القوات الإسرائيلية» قبل ساعات من سريان مفعول وقف إطلاق النار في ١٤ أغسطس/آب قنابل عنقودية حول كامل محيط المستشفى الحكومي، حيث كان يلتجئ مئات المدنيين وألحقت أضراراً بجدرانه».

٤-ب) المرافق العامة والبنى التحتية المدنية:

لقد سبق وأشرنا أن الاتحاد الأوروبي يقدِّر حجم الأضرار اللاحقة بالبنى التحتية (بدون المستشفيات والمؤسَّسات الاجتماعية)، وتحديداً في ضاحية بيروت الجنوبية ولبنان الجنوبي(خصوصاً قضاء بنت جبيل) والنبطية (لا سيما قضاء صور)، بنحو ١٠٥ ملايين دولار، وقد توزَّعت الأضرار اللاحقة بها كما يلي:

* **الطرق والجسور:** جرى تدمير وتضرُّر حوالي ١٤٥ جسراً، بينها ٩١ جسراً على طرق رئيسية ودوليّة، كلفة إصلاحها وإعادة بنائها تقدَّر بنحو ٤١,٨ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنَّ من بين هذه الجسور جسر المديرج الذي يربط جبل لبنان بسهل البقاع على الطريق الدولية المؤدِّية إلى دمشق، وهذا الجسر يقوم على أعمدة يبلغ ارتفاعها ١٧٠ متراً، ويعتبر هذا الجسر أحد الجسور الفريدة من نوعها في الشرق الأوسط.

أما شبكات الطرق، فوفقاً لتقديرات أولية لهيئة الإغاثة، جرى تدمير حوالي ٦٣٠ كم من الطرق تدميراً كاملاً، وقدِّرت قيمة الخسائر اللاحقة بها بـ ١٤,٢ مليون دولار. أي أن مجموع كلفة أضرار الجسور والطرقات تبلغ ٥٦ مليون دولار، في مقابل تقديرات الحكومة التي تبلغ ٣٨٦ مليون دولار.

* **شبكات المياه والصرف الصحي:** بلغت قيمة الخسائر اللاحقة بشبكات المياه والصرف الصحي، وفقاً لتقديرات الاتحاد الأوروبي[1] ٢,٧ مليون دولار فقط. ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية «دمّرت الآبار وأنابيب المياه وصهاريج التخزين ومحطات الضخّ ومرافق معالجة المياه في شتّى أنحاء جنوب لبنان، كما تعطّلت شبكة المياه في البلاد بأسرها، وتشمل مرافق المياه المتضرّرة والمدمّرة أربع آبار في فخر الدين فضلاً عن الأنابيب بين محطة فخر الدين ووادي الراشد، وتعرّضت صهاريج التخزين في منطقة صيدا وبنت جبيل والوزاني للضرر أو التدمير، ودمّرت محطة ضخّ في منطقة «بعلبك – الأسيرة»، فضلاً عن أنبوب المياه بين سبعة والدلبي وفي منطقة الليطاني أصيبت قناة القاسمية والقناة ٩٠٠ والأنبوب الممتدّ من جون إلى الأوّلي».

* **شبكة الكهرباء:** قدّر الاتحاد الأوروبي[2] الأضرار اللاحقة بالكهرباء بـ ٣٧,١ مليون دولار. وكانت تقديرات مجلس الإنماء والإعمار تحدثت عن حوالي ٢٠٨ ملايين دولار أميركي.

* **الاتصالات:** تعرّضت عدّة محطات إرسال تستخدمها محطات التلفزيون والإذاعة اللبنانية، وهي تشمل تلفزيون المستقبل، ونيو تي في، والمؤسسة اللبنانية للإرسال (أل بي سي)، فضلاً عن تلفزيون المنار الذي استهدف، وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، بصورة متكررة، «بما فيها ثلاث ضربات في ثلاثة أيام منذ ١٤ يوليو/تموز. أدّت إلى تدميره تدميراً كاملاً، كذلك تعرّضت أجهزة الإرسال ومحطات الترحيل العائدة لعدة محطات تلفزيونية لبنانية أخرى للهجوم».

١- مصدر سابق.

٢ – المصدر ذاته.

جدول رقم (٣): مراكز الاتصال والهوائيات التي تعرضت للقصف وفقاً للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي[1]

متسلسل	النقاط الحيوية التي تعرضت للقصف
١	موقع الرادار في جبل صافي
٢	خزانات الوقود معمل الجية الحراري
٣	مركز الرادار – حمانا
٤	هوائي إرسال تلفزيوني (تلة كفرزبد)
٥	عمود المنارة – بيروت
٦	الهوائي مرفأ طرابلس
٧	الهوائي MTC (ضهر البيدر)
٨	رادار القاعدة البحرية للجيش اللبناني في جونية
٩	إذاعة عمشيت سابقاً ثكنة للجيش حاليًا
١٠	محطة إرسال لشركة اوجيرو للاتصالات ومحطة للمؤسسة اللبنانية للإرسال في محلة فتقا .
١١	هوائيات إرسال للخليوي ومحطات التلفزيون في جبل تربل.
١٢	محطة إرسال في محلة عيون السيمان - المزار ومبنى تابع للمؤسسة اللبنانية للإرسال.
١٣	محطة الإرسال التابعة لتلفزيون لبنان في محلة قرن ايطو.
١٤	هوائيات هاتفية على تلة صباح محلة النبي ميشاع (تحطمت بالكامل).
١٥	محطة تقوية الهاتف الخليوي في بلدة السلطانية .
١٦	بعض الهوائيات للإرسال في جبل تومات نيحا قضاء جزين .
١٧	مبنى الإذاعة اللبنانية المحاذي لثكنة الجيش اللبناني.
١٨	مركز الهوائي المثبت على المنارة القديمة مقابل جامع قريطم.
١٩	محطة لتحويل الكهرباء في بلدة الهلالية – صيدا.

١- ورد الجدول في «التقرير المفصل ..»، مصدر سابق.

* **المطارات**، تعرّضت جميع مطارات لبنان (مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت، مدارج مطار القليعات – الشمال، مدارج مطار رياق العسكري – البقاع) للهجوم، بعضها بصورة متكرِّرة، بما فيها مطار بيروت الدولي. وكان مطار بيروت أحد الأهداف الأولى التي تعرَّضت للضرب.

٥- ب) أضرار القطاعات الاقتصادية:

أظهرت دراسة ميدانية أجراها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق*، وشملت جميع الأراضي اللبنانية، حول خسائر القطاعات الاقتصادية التي خلَّفها العدوان الصهيوني في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والآليات والثروتين الزراعية والحيوانية، أن القيمة النقدية الإجمالية لهذه الأضرار تقارب ٥٦٦ مليون و٨٨٦ ألف و٦٣٧ دولاراً، تكبدها حوالي ٤٣,١٩٩ متضرراً. وقد توزَّعت على الشكل الآتي:

جدول رقم (٤): توزيع القيمة الإجمالية للخسائر وعدد المتضرِّرين، ونسبهما المئوية بحسب القطاعات الرئيسية

نوع القطاع	قيمة الخسائر($)	النسبة	عدد المتضررين	النسبة
مؤسسات اقتصادية	٣٩٧,٩٠٩,٤١٤	٧٠,١٣	٩,٦٠٤	٢٢,٢٣
مزروعات	١٤٠,٩٧١,٥٩٠	٢٤,٨٤	٢١,٤٥٧	٤٩,٦٧
آليات	١٦,٣٠٣,٦٢٠	٢,٨٧	٧,٨١٨	١٨,١٠
مواشي وطيور	١١,٧٠٢,٣٦٣	٢,١٦	٤,٣٢٠	١٠,٠٠
المجموع	٥٦٦,٨٨٦,٩٨٧	١٠٠,٠٠	٤٣,١٩٩	١٠٠,٠٠

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، المسح الميداني الشامل للأضرار الاقتصادية المباشرة، أيلول ٢٠٠٦.

* راجع الملحق رقم (١) حول تفاصيل هذه الدراسة.

وتظهر بيانات المسح أن أكثر من نصف المؤسسات المتضرِّرة (٥٣,٤٥٪) أصيبت بأضرار مباشرة قاتلة، في حين قدّرت نسبة المؤسسات التي أصيبت بأضرار تقلّ عن ٢٥٪ من قيمة أصولها بحوالي ١٧,٧٣٪. وما تبقى من المؤسسات المتضرِّرة (٢٨,٨٢٪) تراوحت نسبة أضرارها في الأصول الثابتة بين ٢٥٪ و ٧٥٪.

جغرافيًا، بيِّن المسح أن ما يزيد عن ثلث المؤسسات المتضرِّرة جرّاء العدوان يتركز في منطقة الضاحية الجنوبية (بنسبة ٣٦,٠٢٪) يليه قضاء بنت جبيل (بنسبة ٢٠,٣٧٪) ثم قضاء صور (١٦,٣٣٪) فالنبطية (١١,٥٢٪)، ثم مرجعيون (٩,٠٠٪)، وذلك من أصل ١٨ قضاء توزعت فيها المؤسسات المتضرِّرة.

إلا أن هذا التوزيع يختلف إذا أخذنا بعين الاعتبار قيمة الخسائر التي منيت بها المؤسسات على صعيد كلّ قضاء. حيث تركّز أكثر من نصف هذه الخسائر في منطقة الضاحية الجنوبية، الذي بلغت حصة مؤسساتها ٥٥,٤٧٪ من إجمالي خسائر المؤسسات، يليها قضاء زحلة بنسبة ١٤,٢٤٪، ثم قضاء عاليه بنسبة ٨,٧٤٪، وبعده قضاء صور بنسبة ٧,٩٨٪.

وحسب نتائج المسح يتركز نشاط غالبية المؤسسات المتضرِّرة من العدوان الإسرائيلي في مجال التجارة على اختلاف أنواعها وصيانة المركبات ذات المحركات (السيارات تحديداً)، وذلك بنسبة ٥٧,٩٪، يليها المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية الخفيفة بنسبة ١٣,٤٪، فيما شكلت المؤسسات المتضرِّرة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي وتعمل في مجال أنشطة الخدمة المجتمعية ٦,٢٣٪ من إجمالي المؤسسات المتضررة.

أما قيميًا، فنجد أن الحصّة الكبرى من الأضرار كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة، حيث بلغت ٤٣,٧١٪ من مجموع قيمة هذه الأضرار. فيما ناهزت حصة التجارة ٣٦,٠٨٪، يليها القطاع الاجتماعي بنسبة ١١,٩٥٪.

بالنسبة إلى الأشجار والمزروعات، بلغت قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة ما مقداره ١٤٠ مليون و ٩٧١ ألف و ٥٩٠ دولار ٦٣٪ منها أضرار مباشرة، و٣٧٪ أضرار غير مباشرة.

وبحسب المسح أيضاً، فقد بلغت المساحات المتضرِّرة ٢٩,٧٥ ألف هكتار من المزروعات الحقليّة، تتوزع هذه الخسائر بحسب الأقضية على الشكل التالي: بعلبك ٣٦٪، صور ٣٣,٥٪، بنت جبيل ٨,٣٪، النبطية ٦,٤٪، مرجعيون ٣,٢٪، الضاحية الجنوبية (بعبدا/ عاليه) ٣,٣٥٪، الهرمل ١,٤٪، البقاع الغربي ٠,٨٪، حاصبيا ٠,٨٪، صيدا ٠,٥٪.

● بلغ عدد المؤسسات الصناعية المتضرِّرة ١٣٠٠ مؤسسة، تشمل، إضافة إلى المصانع والورش الصناعية الكبيرة، ورشاً ومحترفات صناعية صغيرة، وتشكل المؤسسات في قطاع الصناعات التحويلية النصيب الأكبر من هذه المؤسسات (١٢٨٨ مؤسسة)، وهذه الصناعات تتوزع على الشكل التالي: صناعة الأغذية والمشروبات (٣٧,٦٪)، منتجات معدنية وبلاستيكية ومطاطية (١٤,٧٪)، المنسوجات والملابس والبياضات (١٤,٥٪)، المفروشات والأدوات المكتبية والمنتجات الخشبية (١٠,٥٪)، الطباعة والنشر وصناعة الورق ومنتجاته واستنساخ وسائط إعلامية (٩,٧٪)، منتجات كيميائية وصيدلانية ومنجمية (٧,٧٪)، جلود وأحذية وحقائب وحبال (٤,٣٪)، مختلف (١,١٪).،

أما البنك الدولي، فقد قدّر الخسائر اللاحقة بالمزروعات بما بين ٦٨٢ وبين ٦٨٧ مليون دولار، من بينها ما بين ٤٧٠ و٤٧٥ مليون دولار والباقي أضرار مباشرة[١].

وكان متوقعاً أنَّ يشهد القطاع الزراعي مزيداً من الخسائر بسبب التلوُّث الناتج عن الأسلحة والذخائر الإسرائيلية، وانتشار القنابل العنقودية غير

١- مصدر سابق.

المنفجرة بشكل كثيف وعشوائي في الحقول الزراعية، ويمكن ملاحظة نتائج هذه الزيادة – على سبيل المثال– من خلال ما أورده تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٧)، من أنَّ ١٧٣ نهراً ونبعاً في جنوب لبنان لوّثت بالقنابل العنقودية، وقد أكّد منسِّق الإغاثة في الأمم المتحدة ديفيد شيرير أنّ هناك على الأقل ٦ بالمئة (٦٤ كلم٢) من الأراضي المستعملة لزراعة الحمضيات والموز، و١٠ في المئة (٧٤ كلم٢) من الحقول المزروعة تعتبر ملوَّثة بالقنابل غير المنفجرة. كما أنَّ أكثر من ٥ بالمائة (٣٥ كلم٢) من الأراضي العشبية والمستعملة لرعي المواشي ملوَّثة بقنابل غير منفجرة.

ويقدر مسح المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة في القطاع الحيواني بحوالي ١٢ مليون ٢٣٨ ألف و ٧٢٦ دولار (٨٧٪ أضرار مباشرة ١٣٪ أضرار غير مباشرة). وتتركز خسائر الثروة الحيوانية بشكل خاص في أقضية بنت جبيل وصور ومرجعيون للأضرار المباشرة، يضاف إليها بعلبك وزحلة بلحاظ الأضرار غير المباشرة.

ج) التقديرات المفصّلة للخسائر المادية غير المباشرة

كانت توقُّعات النمو للعام ٢٠٠٦ قبل حرب تموز قريبة من المعدَّل العامّ في المنطقة أي حوالي ٥,٧٪ ، وقد ارتبط هذا التقدير المتفائل بارتفاع متوقع في عدد السياح من ١,١٧ مليون إلى حوالي ١,٥ مليون سائح، وبزيادة في تدفُّق الفوائض النفطية، لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية للارتفاع الحاد في أسعار النفط. ومع أن الأرقام الحكومية قدَّرت النمو السّالب للعام ٢٠٠٦ بـ ٥٪ فإنّ المؤشرات التي ظهرت في نهاية السنة تدلّ على حصول تراجع في الناتج كما أكّدت ذلك مجلة الإيكونوميست، وتدل المؤشِّرات التالية على أن النمو كان يساوي صفراً في أسوأ الحالات: نمو الكتلة النقدية M3 بحوالي ٧,٨٪ في مقابل ٣,٥٪ عام ٢٠٠٥، زيادة الاستيراد بنسبة ٠,٣٪ والتصدير بـ٢٤,٩٪ حيث ارتفعت قيم السلع

المصدرة من ١٦٦٢,٥ مليون دولار إلى ٢٠٧٧,١ مليون دولار من بينها ١٥٨٧ مليون دولار للصادرات الصناعية، كما زادت الإيرادات الضريبية بنسبة ١,٢ ٪ تقريباً. ما أدّى إلى تحقيق فائض أوّلي في الموازنة بلغ ١٢٠ مليون دولار مقابل عجز أولي متوقَّع بقيمة ٩٠ مليون دولار.

وجاءت تقديرات وزارة المالية في مطلع العام ٢٠٠٧ لتشير إلى خسائر محقّقة في إيرادات الموازنة للعام ٢٠٠٦ بنحو ٩٨ مليار ليرة نتيجة الحرب، بعد أن كانت المصادر ذاتها تتحدث عن خسارة متوقَّعة قدرها ٢٧٠ مليار ليرة. وقد شهدت التدفُّقات المالية من الخارج تحسُّناً ملحوظاً (لا سيَّما بعد مؤتمر استوكهولم في آب ٢٠٠٦ المخصَّص لمساعدة الحكومة اللبنانية برئاسة السنيورة، خصوصاً منها الوديعتين السعودية والكويتية في مصرف لبنان بقيمة مليار دولار و ٥٠٠ مليون دولار من كل منهما على التَّوالي، فضلاً عن المساعدات التي تعهدت بتقديمها الدول المانحة خلال المؤتمر بما يقارب ١٨٥ مليون دولار)، حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية ارتفاعاً مقداره ٨,٣ ٪ تقريباً مقابل ٣,٧ ٪ للعام ٢٠٠٥, ووصل حجم الودائع في القطاع المصرفي بنهاية العام إلى حوالي ٦٠,٦ مليار دولار، بارتفاع نسبته ٦,٥ ٪. وقد انعكس ذلك فائضاً في ميزان المدفوعات بلغ ٢٣٥ مليون دولار في شهر آب وحده من العام ٢٠٠٦ .

ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تضرُّراً. فمع أن خسائره المباشرة في المعدات والتجهيزات والأصول لم تتعدَّ ٤ ملايين دولار، فإن خسائره العامة تقارب ٤٠٠ مليون دولار بلحاظ الفارق بين عدد السياح الفعلي والعدد المتوقع، أما إذا قيست الخسارة بالفارق ما بين عدد السياح في عام ٢٠٠٦ وعددهم في عام ٢٠٠٤ (على اعتبار أنّ عام ٢٠٠٥ هو عام أزمة)، تنخفض الخسائر غير المباشرة في هذا القطاع إلى ٢٥٠ مليون دولار تقريباً. وعلى أي حال، فإن النمو الفائت نتيجة الحرب لا يتجاوز مليار دولار أميركي، وهو رقم ضخم نسبيًا في ناتج مقداره ٢٢,٥ مليار دولار.

كذلك، طالت الخسائر غير المباشرة للحرب فرص العمل المتوفِّرة. ما أدّى إلى التأثير سلباً على معدَّلات البطالة، حيث يتبيَّن من تقويم أولي صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) لخسائر العمل استناداً إلى نموذج المنظمة لاتجاهات القوة العاملة، أن هبوطاً إجماليًا في الناتج مقداره ٥,٥ ٪ بسبب الحرب، كما تكهّن صندوق النقد الدولي في البداية، سينجم عنه فقدان الاقتصاد اللبناني حوالي ٣٢٠٠٠ وظيفة، ما يعني زيادة في معدَّلات البطالة مقدارها ٣ نقاط تقريباً في عام ٢٠٠٦ . وتلتقي تقديرات منظمة العمل الدوليّة مع تقديرات البنك الدولي الذي أشار إلى توقف ١٢٠ ألف عامل تقريباً عن العمل أثناء الحرب، ليستقر الرقم على ٣٠ ألفاً مع عودة الحياة الطبيعية. وبما أن المؤشِّرات أظهرت في نهاية العام عدم تسجيل أي نمو سالب يتوقع أن تقتصر الزيادة في البطالة على أولئك الذين دمِّرت مؤسساتهم ومتاجرهم. ويتبيّن من نتائج المسح الذي أجراه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أنّ المؤسسات المدمَّرة كليًا أو المتضرِّرة جرّاء العدوان تشغّل ما مجموعه ٢٧٢٢٥ عاملاً يفترض أن يظل عدد كبير منهم دون عمل، أو سيعاني من انخفاض حاد في الدخل لفترة طويلة، ما لم يتلقّوا تعويضات عادلة ومجزية. وقد يكون العدد أكبر، نظراً إلى تجنُّب العديد من المؤسسات المشمولة بالمسح التصريح عن عدد العمال لديها.

ثالثاً: على صعيد النتائج الاجتماعية

أدّى العدوان الصهيوني إلى تشريد حوالي مليون مواطن لبناني من مناطقهم السكنية المستهدفة بالقصف طوال ٣٤ يوماً جنوبي العاصمة بيروت، وقرى الجنوب اللبناني باتجاه مناطق لبنانية أخرى بعيدة نسبيًا عن القصف الهمجي، وأيضاً نحو سوريا بشكل كثيف ودول أخرى بشكل أقلّ، مع ما يعنيه هذا التهجير من ظروف اجتماعية ونفسية بالغة القسوة.

ووفقاً لتقرير المفوضية العليا للإغاثة الصادر بعد مرور شهر على توقُّف العدوان الصهيوني الوحشي، فإن من بين اللبنانيين الذين نزحوا عن بلداتهم وقراهم فقد بلغ عدد النازحين داخليًا ٧٥٠ ألفاً، كما نزح ما بين ٢٣٠ و ٢٥٠ ألف لبناني إلى سوريا، وتوجَّه منهم حوالي ٧٠ ألفاً إلى بلدان أخرى، وبقي ما يقارب ١٨٠ ألفاً منهم داخل سوريا.

إلا أنَّ البلاد شهدت عودة سريعة وواسعة للنازحين داخليًا واللاجئين في سوريا إلى قراهم وبلداتهم في ١٤ آب، مباشرة بعد صدور القرار الدولي ١٧٠١.

وبالرغم من عودة غالبية هؤلاء، إلا أن مصادر الأمم المتحدة تقدّر أن ما يقارب ٢٠٠ ألف شخص بقوا مشرَّدين بسبب دمار منازلهم الخاصة والبنى التحتية الحضرية على حدٍّ سواء، فضلاً عن وجود مئات الآلاف من الألغام والقنابل العنقودية غير المنفجرة في مناطق سكنهم الأصلية، كما سيأتي لاحقاً..

أما الأسر المعنية بهذه الخسائر البشرية، فيتراوح عددها بين ٤٠٠٠ و٦٠٠٠ أسرة، من المتوقَّع أن يتأثَّر مستوى معيشتها سلباً نتيجة مقتل أفرادها، خصوصاً إذا كان من المعيلين لها...

اجتماعياً أيضاً، تنسحب النتائج على الجانب الصحي، حيث تسبَّبت أعمال القصف والتدمير، وما نتج عنها من انبعاث للغازات السامة ودخان الحرائق وغبار الردم ومشاهد القتل وسيطرة الرعب والخوف، بتصاعد الخط البياني للأمراض في المناطق المستهدفة بشكل لا مثيل له. وهي أمراض يحتاج أمر تحديد حجمها وأبعادها وأنواعها بشكل دقيق ونهائي إلى مزيد من الأبحاث والدراسات المختصة، وإن كانت بوادرها آخذة بالظهور عبر تزايد الأمراض العصبية والأمراض التي تصيب الجهاز التنفُّسي والأمراض الجلدية وعوارض التسمُّم والتشوُّهات الخلقية على اختلافها.

رابعاً: على صعيد الأضرار البيئية ومخاطر القنابل العنقودية:

تعرّضت أكبر محطة للطاقة في لبنان تقع في الجية، وصهاريج الوقود فيها لهجوم في ١٣ يوليو/تموز ومرة أخرى في ١٥ يوليو/تموز. وكان لهذا الهجوم تأثير فوري، سلبي على السكان، وانعكاسات بعيدة المدى على البيئة والاقتصاد، حيث غطَّت النيران التي اندلعت جراء ذلك والتي ظلت مشتعلة طوال ثلاثة أسابيع، المناطق المحيطة بغبار أبيض ناعم من الخرسانة المطحونة وملأت الجو بسخام أسود، وإضافة إلى ذلك، تسبب ذلك الهجوم بتسرُّب ١٥٠٠٠ طن من الوقود الثقيل إلى البحر الأبيض المتوسط لتغطي مساحة بطول ١٤٠ كلم وعرض ١٥ كلم من شمال صيدا جنوباً، حتى العبدة على الحدود السورية شمالاً، فيما احترقت كمية ٥٥٠٠ طن أخرى طوال ثلاثة أسابيع لتلوّث الأجواء بدخان كثيف من مادتي ديوكسين(dioxin) ونوكيس (noxious) السامتين[1]. ما يهدد بالتسبب بحالات الإصابة بالسرطان وأمراض التنفس. وقد لوّثت بقعة الزيت أكثر من ١٥٠ كيلومتراً من الخطّ الساحلي اللبناني، وانتشرت شمالاً إلى المياه السورية، حيث وصفها برنامج الأمم المتحدة بأنها واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي شهدتها المنطقة. كما وصف المفوَّض الأوروبي «سافروس ديماس» المكلَّف بجهود احتواء أضرار التسرب، قائلاً: «إنّ التسرُّب النفطي الأخير قبالة الساحل اللبناني يشكل كارثة بيئية، وقد يؤثر على موارد الرزق والصحة ومستقبل لبنان والدول المحيطة به»[2].

بدورها وصفت جمعية الخط الأخضر "Green-Line" الوضع بالقول: «إن هكذا نوع من الزيوت الثقيلة من شأنها ليس فقط التسبب بتلوث واسع النطاق للموارد الاقتصادية والبيئية الحساسة، وإنما للنظام الايكولوجي

١- Green Line Association, "July 2006- July 2007, Lebanon Oil Spill", july 2007

٢- مصدر سابق.

البحري الذي سيستغرق سنوات عديدة لاستعادة عافيته..»[1] وتقدر الجمعية الكلفة الاقتصادية الإجمالية لهذا التلوث بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

كما أدّى قصف المحوّلات الكهربائية الذي أصيب في صيدا في ١٢ أغسطس/آب إلى انبعاث ثنائي الفنيل الكلور المتعدّد في الهواء، وحذرت منظمة غرينبيس (Green Peace) من أن ثنائي الفنيل الكلور المتعدّد هو عبارة «عن مادة كيمياوية متراكمة حيوياً وثابتة، ولذا عندما تتنشقها تبقى في جسمك وتسبب السرطان».

كذلك أدّى قصف المصانع التي تصنع منتجات مثل الزجاج والمواد الغذائية والبلاستيك (اللدائن) إلى انبعاث هذه المواد الكيمياوية والكلورين في الجو في المناطق الوسطى من لبنان.

هذا كله فضلاً عن التلوُّثات الخطيرة الناجمة عن القذائف والأسلحة المحرمة دوليًّا التي استعملها العدو في عدوانه على لبنان، والتي لا يزال البحث جارياً حول النتائج البيئية والصحية الخطيرة التي تسبَّبت بها.

أما على صعيد مخاطر القنابل العنقودية والألغام، فإن الناطقة باسم مركز التنسيق لنزع الألغام التابع للأمم المتحدة (ماك) داليا فران، أن المنظمة الدولية تقدّر عدد القنابل العنقودية التي لم تنفجر، بنحو «مليون قنبلة عنقودية» موزعة على ٨٥٥ موقعاً في مناطق مختلفة من جنوب لبنان.

كذلك صرّح منسّق الإغاثة في الأمم المتحدة ديفيد شيرير بأنّ كثافة الأجسام غير المنفجرة في جنوب لبنان أعلى بكثير من تلك التي شهدتها كوسوفو والعراق. والتركيز في نسبة تلك القنابل أعلى في الأماكن المبنية والآهلة.

١- المصدر ذاته.

ووفقاً لتصاريح قادة العدو تمّ إلقاء عدد هائل من القنابل العنقودية، بقي حوالي ٢،١ مليون قنبلة منها غير منفجرة، موزعة على ما لا يقلّ عن ١٧٠ قرية وموقعاً في الجنوب، والعمل جارٍ على إزالتها. واستناداً الى مركز التنسيق للأمم المتحدة لنزع الألغام في جنوب لبنان، هناك ما يقارب ٥٠٠ ألف لغم ومليون قنبلة عنقودية إسرائيلية. وتقدر حصيلة الضحايا الناتجة عنها بـ ٢٢٤ ضحيّة منذ ١٤ آب (أغسطس)، هم بغالبيّتهم من الأطفال، بعد تنظيف ٤١ حقلاً من أصل ٨٧٠ ملوثة. وبحسب التقرير أيضاً، فإن الأجسام غير المنفجرة قتلت أو جرحت ما معدّله ٣ أشخاص يوميًّا منذ ١٤ آب، ومعظم الإصابات حصلت لدى محاولة الناس التحقُّق من منازلهم وحقولهم، أو بينما كانوا يرعون ماشيتهم، وإن ١٧٣ نهراً ونبعاً في جنوب لبنان لوّثت بالقنابل ما يضع الرعيان والفلاحين بالأخص في دائرة الخطر.

ويقول خبراء الألغام: إنّ القنابل العنقودية منتشرة في الجنوب اللبناني بشكل أكثر ممّا يعتقده الجميع، وتصل إلى نحو مليون قنبلة، من الصعب التعرّف إلى أماكن انتشارها، لكن المؤكد أن إسرائيل قامت بقصف حوالي ٧٧٠ موقعاً مستخدمة القنابل العنقودية، ٤٠٪ لم تنفجر بعد ارتطامها بالأرض».

ويتوقع العاملون في الكشف عن الألغام والتخلص منها في الجنوب، أن عملهم قد يستغرق قرابة العامين من تاريخه لإتمام جزء مهمّ من عملهم، هذا إذا تواصل دعم الدول المانحة لهم.

القسم الثاني

المساعدات المالية الخارجية وعمليات الإغاثة وإعادة الإعمار

القسم الثاني

المساعدات المالية الخارجية
وعمليات الإغاثة وإعادة الإعمار

أولاً- المساعدات التي حصل عليها لبنان تحت عنوان إعادة الإعمار

تبقى الأرقام المتعلّقة بحجم المساعدات المالية التي حصل عليها لبنان منذ العدوان الصهيوني عليه في تموز ٢٠٠٦ وحتى تاريخ أيلول ٢٠٠٧ متحرِّكة ومتغيِّرة من حين لآخر.

فضلاً عن ذلك فإن العرض الآتي يضع جانباً المساعدات العينيّة التي حصلت عليها الحكومة اللبنانية عبر الهيئة العليا للإغاثة، والتي قدِّر حجمها بنحو ١٣٧٧ طناً من مختلف المواد الغذائية والطبية والأدوات الاستهلاكية والخيم، بالإضافة إلى أكثر من ٤٦٠ مولِّداً كهربائيًا و١٨ سيارة إسعاف. فضلاً عن معدّات ومولِّدات من قبل شركات معروفة أمثال كاتربيلار- لبنان التي قدمت معدّات بلغت قيمتها ١,٢ مليون دولار لاستخدامها في عمليات الإغاثة.

والجدير ذكره، أن الهيئة العليا للإغاثة تولّت الإشراف كممثِّل وحيد عن حكومة السنيورة على استلام المساعدات المالية التي أودعت في حسابات خاصَّة لدى مصرف لبنان. في حين أن جهات ودول مانحة عديدة فضّلت أن تتولى بنفسها عملية إدارة وإنفاق مساعداتها المالية، الأمر الذي سنأتي على تفاصيله فيما يلي..

وبحسب التقارير الصادرة عن الهيئة العليا للإغاثة، فقد بلغ حجم

المساعدات المالية التي حصل عليها لبنان بغرض إعادة إعمار ما دمَّره العدوان الصهيوني منذ ٣١ آب ٢٠٠٦ تاريخ انعقاد الدول المانحة في استوكهولم، وحتى ٥ أيلول ٢٠٠٧ ما يقارب المليار و ٣٣٠ مليون و ٧٠ ألف دولار. غير أن تقديرات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وبالاستناد إلى مصادر الهيئة نفسها[1] تخلص إلى أن حجم التمويل الذي تعهّدت بتقديمه الدول والجهات المانحة لإعادة إعمار وترميم ما دمّره العدوان قد بلغ ٢٠٦١,٩ مليون دولار، منها ١٤٣٤,٤ مليون دولار من الدول العربية و ٦٢٧,٥ مليون دولار من الدول والهيئات الغربية، وذلك باستثناء قروض بقيمة حوالي ١٢١ مليون دولار... موزعة بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (٥): توزيع المساعدات المالية التي حصل عليها لبنان بغرض إعمار ما دمره العدوان الصهيوني منذ تموز ٢٠٠٦ وحتى ٥ أيلول ٢٠٠٧.

الجهة المانحة	المبلغ مليون ($)	تفصيل مجالات التمويل
السعودية	٥٧٠	مساكن وبنى تحتية ملازمة، طرقات، جسور، مدارس وتعليم
الكويت	٣١٥	مساكن وبنى تحتية للقرى وضاحية بيروت الجنوبية، أسواق، مشاريع، مياه، وكهرباء، تمويل مشاريع صغيرة
قطر	٣٠٠	مساعدات مباشرة للسكان لإعادة ترميم وبناء مساكنهم في أربع قرى في جنوب لبنان.
سلطنة عمان	٥٠	دعم للحكومة لإعادة بناء المساكن والبنى التحتية في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية
العراق	٣٥	إعادة بناء المساكن
سوريا	١٤,٤	تبني إعادة بناء قريتي قانا والقليلة
دولة الإمارات العربية	١٣	تأهيل مدارس ومستشفيات وتعويض الصيادين ونزع الألغام وكتب مدرسية
الصندوق العربي للتنمية	١٠,٣٤	دعم للحكومة لإعادة ترميم وبناء قطاع النقل والكهرباء والمياه...

١- راجع الموقع الالكتروني للهيئة العليا للإغاثة: LTTP:www.rebuild Lebanon.gov.lb(HRC)

الجهة المانحة	المبلغ مليون ($)	تفصيل مجالات التمويل
مصر	٧,٥	مساعدة عينية لإعادة بناء معمل الجية الحراري وتبني إعادة بناء قرى
الأردن	٧,٥	تبني إعمار عدد من القرى
البحرين	٥	تبني إعمار عدد من القرى
اليمن	١,٣	تبني إعمار عدد من القرى
الولايات المتحدة	١٤٠	الأمن ومساعدات إنسانية وإعادة بناء جسر المديرج ودعم الموازنة ومعالجة التلوث النفطي
الاتحاد الأوروبي	١١١	دعم البرنامج الإصلاحي للحكومة ومساعدات تقنية ودعم المؤسسات الأهلية
البنك الدولي	٧١	دعم للبلديات التي تأثرت بالعدوان، قطاع المياه، قطاع الطاقة، دعم القطاع الخاص، ودعم فني
ألمانيا	٥١	مساعدات للتعليم المهني والتقني وللكهرباء والمياه
ايطاليا	٣٨	دعم المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وإعادة بناء الجسور
أسبانيا	٣٢	بيئة
كندا	٢١	معالجة البطالة ونزع الألغام
السويد	٢٠	تمويل مشاريع الأمم المتحدة في لبنان ودعم مديرية الطيران المدني
بريطانيا	٢٠	قطاع المياه والصرف الصحي، الصحة والرعاية الطبية، نزع الألغام وإقامة الملاجىء
استراليا	١٧	خاضع لتقييم هيئات الأمم المتحدة العاملة في لبنان
تركيا	١٠	مدارس جاهزة ومستشفيين ميدانيين
فرنسا	٨	للأمن الداخلي ودعم المنظمات غير الحكومية وبناء مكتبات عامة
هولندا	٨	دعم مشاريع الأمم المتحدة في لبنان
بلجيكا	٦	دعم المنظمات غير الحكومية عبر هيئات الأمم المتحدة
اليابان	٧	دعم مشاريع الأمم المتحدة في لبنان
كوريا الجنوبية	٥	بناء مدرستين
إيران	٤	بناء ٧١ مدرسة و٧ جسور
الصين	٤	تجهيزات
فنلندا	٤	دعم القطاع الصحي ونزع الألغام
اليونان	٤	دعم المراكز الطبية وإعادة بناء الجسور
الدانمارك	٣	غير محدد
اندونيسيا	١	غير محدد
مجموعة دول أوروبية	٨,٢	دعم المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في لبنان
مختلف	١٢,٣٣	
مجموع	٢٠٦١,٩	

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يلاحظ أن قسماً معتدًا به من التمويل الخارجي المتاح للبنان تحت عنوان إزالة آثار العدوان، لا علاقة له أصلاً بمساعدة السكان المتضرِّرين والمناطق المنكوبة. فهناك جزء هام من مساعدات الدول الغربية المانحة، إما مخصَّص لمشاريع تربوية أو لدعم موازنة حكومة السنيورة أو لتعزيز قوى الأمن الداخلي، أو لتمويل مشاريع وبرامج هيئات الأمم المتحدة العاملة في لبنان منذ عشرات السنين.

كذلك يلاحظ أيضاً، وعلى سبيل المثال، أنه جرى صرف جزء أساسي من المنحة الإماراتية وكذلك الهبة السعودية تحت عناوين متفرقة، منها: «الأقساط المدرسية» و«مشروع الكتاب المدرسي». وهذه المساعدات استفاد منها أصحاب المدارس الخاصّة والتلاميذ في مختلف المناطق اللبنانية، حتى إن نسبة المدارس المستفيدة بلغت ذروتها في شمال لبنان (حيث أضرار العدوان كانت في حدِّها الأدنى) وأدناها في بيروت (التي احتضنت مدارسها النسبة الأكبر من النازحين)، وذلك على الشكل الآتي: الشمال (٣٣,٢ ٪ من المدارس المستفيدة)، جبل لبنان (٢٠,٨ ٪)، البقاع (١٨,٨ ٪)، الجنوب (١,٥ ٪)، النبطية (١٠,٢٢ ٪)، وبيروت (٥,٦ ٪).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٧٥ مليون دولار من أصل الهبة السعودية (٥٧٠ مليون دولار)، مخصَّصة أصلاً لتمويل مشاريع طرق في لبنان كانت المملكة تعهّدت بتمويلها في العام ٢٠٠٥, منها مشروع الأوتوستراد العربي (قسم المديرج- شتورا- تعنايل).

مؤتمر استوكهولم:

انعقد مؤتمر الدول المانحة للبنان في مدينة استوكهولم السويدية بتاريخ ٣١ آب ٢٠٠٦، وذلك بهدف تعبئة المساعدات الخارجية للبنان لإعادة إعمار ما دمّره العدوان الصهيوني. وقد شاركت فيه العديد من الدول والمنظمات العربية والأجنبية، وأثمر عن وعود بالمساعدة تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار أميركي.

١- الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر: شارك في المؤتمر ٤٧ دولة و٢٢ منظمة وهيئة عربية ودولية هي:

أ- الدول المشاركة، إضافة إلى لبنان هي: فرنسا، السويد، ألمانيا، الولايات المتحدة، بريطانيا، الصين، كندا، روسيا، السعودية، قطر، الكويت، اليابان، إيطاليا، إسبانيا، تركيّا، الإمارات العربية المتحدة، الدانمارك، اليونان، قبرص، النروج، بولندا، الأردن، المغرب، رومانيا، كوريا، تونس، سلوفينيا، سلوفاكيا، مالطا، اللوكسمبورغ، نيوزيلندا، هولندا، ليتوانيا، لاتفيا، ايرلندا، أيسلندا، بلجيكا، البرازيل، استونيا، فنلندا، هنغاريا، بلغاريا، البحرين، استراليا، النمسا.

ب- المنظمات المشاركة: جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، البعثة الأوروبية، المجلس الأوروبي، الفاو، منظمة ICRC، منظمة ICVA، صندوق النقد الدولي، منظمة IOM، منظمة Interaction، البنك الإسلامي للتنمية، منظمة OCHA، منظمة OIG، منظمة SCHR، مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/BCPR، ومنظمة UNFPA، منظمة UNHCR، منظمة UNICEF، منظمة UNWRA، برنامج الغذاء العالمي WFP، منظمة الصحة العالمية WHO.

٢- ظروف انعقاد المؤتمر: نستعرض فيما يلي الخطوط العريضة لأبرز الكلمات التي ألقيت في الجلسات الافتتاحية، من أجل الوقوف على ظروف انعقاد المؤتمر وأبعاده.

أ- كلمة الدولة المضيفة (ألقيت بواسطة كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية السويديين): شدّدت على أهمية المساعدات لتعزيز سيطرة الحكومة اللبنانية على البلاد، على قاعدة أنه «إذا كانت الحرب هي شغل البعض فإن السلام سيبقى واجبنا الدائم»، مبدية دعمها لدعوة أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان لرفع الحصار البحري والجوي الإسرائيلي عن لبنان.

ب- كلمة دول الاتحاد الأوروبي: أعربت عن استعدادها الدائم لتقديم المساعدة في إعادة الإعمار تحت قيادة الحكومة اللبنانية وبالتعاون مع بقية الشركاء الدوليين، بمن فيهم البنك الدولي، معتبرة أن جهودها تندرج في إطار قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١ . وقد حدّد الاتحاد الأوروبي أولوياته بالنسبة للمناطق الأكثر تضرُّراً بالحرب في لبنان كما يلي:

● إزالة الألغام

● تعزيز شبكة مياه الشرب

● فك الحصار البحري والجوي

ج- كلمة صندوق النقد الدولي: (IMF) ركّزت على الإشادة باستراتيجية حكومة السنيورة للتصحيح المالي، معبِّرة عن قلق الصندوق على مصير هذه الاستراتيجية في ظلّ استمرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية على هشاشتها في لبنان والمنطقة، وقد دعا الصندوق في كلمته هذه المجتمع الدولي إلى دعم البرنامج المالي المشار إليه لزعمه أهمية ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في البلاد.

د- كلمة رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة: تناولت هذه الكلمة التأكيد على العديد من النقاط أبرزها ما يلي:

● ضمان أنّ المساعدات النقدية التي ستقدمها الجهات المانحة لن تجد طريقها إلى حزب الله وبالتالي لن تعزّز وضعه في جنوب لبنان.

● تقدير الخسائر المادية المباشرة بمليارات الدولارات فضلاً عن أن الخسائر غير المباشرة التي يمكن أن تكون أصابت قطاعي السياحة والصناعة ربما تصل إلى مليارات أخرى من الدولارات.

● إزالة الإنجازات المشهودة على مدى ١٥ سنة من التنمية بعد الحرب الأهلية خلال بضعة أيام بواسطة الآلة العسكرية الإسرائيلية المدمّرة.

● إن جهود إعادة البناء معرّضة للإخفاق ما لم ترفع «إسرائيل» الحصار البحري والجوي عن لبنان.

٣- نتائج المؤتمر: أثمر مؤتمر استوكهولم عن تقديم تعهدات بالمساعدة قاربت قيمتها الإجمالية حوالي ٩٠٠ مليون دولار (٨٧٪ منها على شكل منح و١٣٪ قروض ميسرة)، بعد أن كان منظمو المؤتمر لا يتوقّعون أكثر من ٥٠٠ مليون دولار كهدف قابل للتحقيق.

وقد حدّدت الحكومة في ورقتها إلى المؤتمر تسعة قطاعات بحاجة للمساعدة، كما يلي:

١- إيجاد المأوى للمشرّدين: ٧٥ مليون دولار.

٢- نزع القنابل والألغام: ٤,١٥ مليون دولار.

٣- البنية التحتية: ١٤٨ مليون دولار.

٤- خدمات اجتماعية أساسية: ٨٧ مليون دولار.

٥- البيئة: ٥٣ مليون دولار.

٦- البطالة والأوضاع المعيشية: ١٣٢ مليون دولار.

٧- مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: ٣ مليون دولار.

٨- الإنتاج الزراعي والصناعي: ٣٤ مليون دولار.

٩- المالية العامة: غير محدد.

والجدير ذكره أن التمويل المشار إليه أعلاه لا يتضمّن الإنفاق لإعادة إعمار وترميم المباني والمؤسسات وشبكات الطرق والبنى التحتية الأخرى الذي يجري تنفيذه مباشرة من قبل الهيئة الوطنية الإيرانية، بما يفوق ١٠٠ مليون دولار حتى تاريخه، ما يرفع حجم المساعدات المالية المتاحة للبنان لإعادة إعمار ما دمَّره العدوان الصهيوني إلى حوالي ٢١٦١,٩ مليون دولار.

إلا أنه، وحتى ٣١ كانون الأول لم تكن حكومة السنيورة (وعبر الهيئة العليا للإغاثة) قد حصلت فعلياً سوى على ما يقارب ٧٢٨,٥ مليون دولار،

من أصل مجموع المساعدات المشار اليها سابقاً (باستثناء المساعدات المدرسية بقيمة ٢٠ مليون دولار من السعودية و١٣ مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة)، صرف منه حتى تاريخه ٥٤١,٥ مليون دولار، بحسب التقرير الأخير الصادر عن الهيئة العليا للإغاثة.

ثانياً: عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار

تتعدد الأطر والقنوات التي تجري من خلالها عمليات الإغاثة وإعادة الترميم والإعمار. وهذه الأطر تتخذ بالإجمال ثلاثة اتجاهات: رسمية محلية، أهلية محلية، وخارجية (رسمية وأهلية)، نستعرضها بالتفصيل على الشكل الآتي:

١- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تقوم بها الهيئات الرسمية اللبنانية:

تولّى القيام بهذه الأعمال كل من الهيئة العليا للإغاثة، وهي المسؤول المباشر عن دفع التعويضات المالية لأصحاب الوحدات السكنية المتضرِّرة جزئيًا أو كليًا، استناداً إلى كشوفات شركة «خطيب وعلمي» من القطاع الخاص، وضمن آليّة تعويض سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقاً.

وكذلك شارك في هذه العمليات وزارة المهجرين التي أنيط بها متابعة ملف التعويضات للوحدات العقارية المتضرِّرة في لبنان (باستثناء الجنوب) ووزارة الأشغال العامة ومجلس الإنماء والاعمار اللذين تولّيا القيام بأعمال رفع الأنقاض وإعادة إعمار قسم كبير من الجسور المهدّمة وشبكات الطرق المتضرِّرة، وإن كان بشكل متأخر نسبيًا عن مبادرة القطاع الأهلي، وذلك بإشراف وتمويل من الهيئة العليا للإغاثة، يضاف إليها مجلس الجنوب الذي تولّى التعويض مباشرة للوحدات السكنية المتضرّرة في الجنوب.

أ- بيان الهيئة العليا للإغاثة في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٨، والخلل في إدارة ملف التعويضات:

أصدرت الهيئة العليا للإغاثة سلسلة من التقارير والبيانات منذ عدوان تموز في تموز العام ٢٠٠٦، تبين فيها ما نفّذته من أعمال كلّفت بها على صعيد معالجة آثار العدوان الصهيوني والتعويض على السكان المتضررين في المناطق المستهدفة. وآخرها البيان المؤرخ في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٨ حول أعمالها منذ ١٢ تموز ٢٠٠٦ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ [١]، والمنشور في الصحف المحلية بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٨.

وقد أثار بيان الهيئة الكثير من الجدل كونه ترافق مع إعلان الحكومة توقّفها عن تسديد الدفعة الثانية المتوجبة للمتضرّرين. وفيما يلي نناقش مضمون البيان والمعطيات الواردة فيهم لإظهار جوانب الخلل في إدارة التعويضات والمساعدات.

١-أ) الوحدات السكنية المتضرّرة، كلفة التعويضات، التغطية والمبالغ المدفوعة والمتبقية على حساب المساكن المتضرّرة:

يشير بيان الهيئة العليا للإغاثة إلى وجود ٣٣٧ قرية متضرّرة في جنوب لبنان، ونحو ١٢٥٦ عقاراً في الضاحية الجنوبية لبيروت، منها حوالي ٢٦٨ قرية، و٤٧ عقاراً تولّت الدول والجهات المانحة إعادة إعمارها بكلفة يبلغ حجمها ٤٥٤ مليون دولار. فيما تولّت الدولة، عبر الهيئة العليا للإغاثة إعادة إعمار الباقي، وعددها ٥٦ قرية، و١٢٠٠ عقار بكلفة يبلغ حجمها ٢٧٠ مليون دولار. أي بكلفة إجمالية قدرها ٧٢٤ مليون دولار للوحدات السكنية المتضـرّرة. ويرتفع الرقم إلى ٨٥٠ مليون دولار تقريباً إذا ما أضفنا التعويضات التي تتولى دولة قطر دفعها مباشرة[٢]. (وهو مبلغ على أية حال

١- ورد البيان تحت عنوان «أعمال الهيئة العليا للإغاثة في مجال التصدي للعدوان الإسرائيلي ومعالجة آثاره وتداعياته وذلك ابتداءً من ١٢ تموز ٢٠٠٦ وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

٢- يكاد هذا التقدير يتطابق مع التقديرات التي كان وضعها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في مرحلة مبكرة.

يقل كثيراً عن الكلفة التي واظبت المصادر الرسمية ذاتها على تعميمها سابقاً بحدود المليار و١٩٨ مليون دولار). ويشدّد البيان إلى أن مجموع ما صرف في كلا الحالين قد بلغ ٤٠٣ مليون دولار حتى شباط ٢٠٠٨. وهذه المعطيات يمكن عرضها بشكل أكثر وضوحاً من خلال الرسم البياني رقم (٢) الآتي:

رسم بياني رقم (٢): الوحدات السكنية: كلفة التعويضات، التغطية، المبالغ المدفوعة والمتبقية

القرى والأبنية السكنية المتضررة في الجنوب وضاحية بيروت:
- ٣٣٧ قرية
- ١٢٥٦ عقار

أضرار غير مكفولة من الجهات المانحة وتكفلها الدولة:
- ٥٦ قرية، و١٢٠٠ عقار

أضرار مكفولة من الجهات المانحة:
- ٢٦٨ قرية، و٤٧ عقار

كلفة الأضرار غير المكفولة: ٢٧٠ مليون دولار

مجموع كلفة الأضرار: ٧٢٤ مليون دولار عدا قطر

كلفة الأضرار المكفولة: ٤٥٤ مليون دولار

المبالغ المصروفة من حساب الهيئة: ١٣٠ مليون دولار

مجموع المبالغ المصروفة: ٤٠٣ مليون دولار

المبالغ المصروفة من حساب الجهات المانحة: ٢٧٣ مليون دولار

الالتزامات المتبقية على الهيئة: ١٤٠ مليون دولار

مجموع الالتزامات المتبقية: ٣٢١ مليون دولار

الالتزامات المتبقية: على الجهات المانحة: ١٨١ مليون دولار

وكان من شأن هذه الأرقام الرسمية إثارة الاتهامات والشكوك حول نزاهة وشفافية عمل الهيئة العليا للإغاثة.

ففيما خص المبالغ المصروفة من حساب الهيئة كمساعدات لأصحاب المساكن المتضرّرة، هناك رقمان في البيان السابق. أحدهما يساوي ١٣٠ مليون دولار والآخر ١٣٤ مليون دولار. والفرق ليس قليلاً بالطبع!

أما بالنسبة لمجموع المبالغ المصروفة، سواء من حساب الهيئة أو من حساب الجهات المانحة، نجد عدة تقديرات متفاوتة صادرة عن الجهة عينها (أي الهيئة العليا للإغاثة). والفرق دوماً بملايين الدولارات. حيث يورد البيان المذكور رقمين متضاربين إلى حدٍّ بعيد حول تلك المبالغ المصروفة حصراً على المساكن المتضرّرة، أولهما ٤٠٣ ملايين دولار بحسب الرسم البياني السابق، وثانيهما ٥٢٨ مليون دولار (أي بفارق ١١٨,٧ مليون دولار من غير الواضح وجهة صرفها في أي من تقارير الهيئة). (ورد في الفقرة ما بعد البند «سابعاً» مباشرة، كما يلي: «وزيادة في التوضيح تشير الهيئة إلى أنها سدّدت ما يقارب ٥٢٨ مليون دولار حتى تاريخه وحصراً في ما يتعلق بالمساعدات للمتضررين في وحداتهم السكنية ..»).

كذلك يتفاوت حجم المبالغ المصروفة على المساكن المتضرّرة في بيانات الهيئة العليا للإغاثة الواردة في موقعها الالكتروني www.rebuildlebanon.gov.lb، حيث يصادفنا أيضاً رقمان مختلفان، أحدهما يساوي ٦١٩,٦ مليار ليرة لبنانية (أي ما يقارب ٤١٢,٤ مليون دولار)، والآخر يبلغ ٤٠٠,٤ مليون دولار (ورد تحت عنوان "basic facts" على الموقع نفسه). وبفارق ١٢ مليون دولار لرقمين كلاهما حول بند حصري، هو كلفة تعويضات المساكن المتضرّرة في الضاحية الجنوبية، وقرى جنوب لبنان المصروفة سواء من حساب الهيئة العليا للإغاثة، أو من حساب الجهات المانحة.

٢-أ) إجمالي المبالغ المدفوعة والالتزامات المتبقية من تاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧:

يشير بيان الهيئة العليا للإغاثة إلى أن مجموع المبالغ المدفوعة خلال الفترة ١٢ تموز ٢٠٠٦ وحتى ٣١ كانون الأول في مختلف المجالات، سواء من حساب الهيئة أو من حساب الجهات المانحة قد بلغ ٥٤١,٥ مليون دولار، توزعت بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (٦): المبالغ المصروفة من حسابات أضرار العدوان

مجالات الصرف	حجم المبالغ
بنى تحتية من حساب الهيئة الإجمالي	٥٠,٨ مليار ليرة (حوالي ٣٣,٧ مليون $)
تعويضات لذوي الشهداء وأعمال الإغاثة من حساب الهيئة الإجمالي	٧٦,٧ مليار ليرة (ما يوازي ٥٠,٨ مليون$)
رفع أنقاض وترميم إنشائي	٧٦,٨ مليار ليرة (ما يوازي ٥٠,٩ مليون $)
وحدات سكنية متضررة في الضاحية الجنوبية وقرى جنوب لبنان من حساب الهيئة الإجمالي	٢٠١,٦ مليار ليرة (حوالي ١٣٣,٥ مليون $).
وحدات سكنية متضررة في الضاحية الجنوبية وقرى جنوب لبنان من حساب الجهات المانحة	٤١١,٧ مليار ليرة (ما يقارب ٢٧٢,٦ مليون دولار).
المجموع	٨١٧,٦ مليار ليرة (حوالي ٥٤١,٥ مليون دولار). منها ما يقارب ٦١٣,٢ مليار ليرة (أي حوالي ٤٠٦,١ مليون دولار أنفقت على المساكن المتضررة في قرى الجنوب والضاحية الجنوبية، سواء من حساب الهيئة أو الجهات المانحة عبر الهيئة..)

وقياساً إلى المساعدات التي التزمت الدول والجهات العربية بتقديمها للبنان بعد العدوان، وكذلك الأعمال التي أخذتها الهيئة العليا للإغاثة على عاتقها لمساعدة المتضرّرين، فإن حجم الالتزامات التي ما زالت متبقية في

مختلف المجالات، سواء بالنسبة للجهات المانحة أو للهيئة حتى تاريخه، تقدر بنحو ٣٥٤,٤ مليون دولار موزّعة بحسب الجدول التالي:

جدول رقم (٧): الالتزامات المتبقية من حسابات أضرار العدوان

مجالات الإنفاق المخصصة	المبالغ المترتبة على الهيئة العليا للإغاثة	المبالغ المترتبة على الجهات المانحة	مجموع الالتزامات المتبقية
بنى تحتية	٢٦,٣ مليار ليرة (حوالي ١٧,٤ مليون دولار)	١٣,٣ مليار ليرة (ما يقارب ٨,٨ مليون دولار).	٣٩,٦ مليار ليرة (حوالي ٢٦,٢ مليون دولار)
تعويضات ذوي الشهداء والجرحى	٢,٦ مليار ليرة (حوالي ١,٧ مليون دولار).	–	٢,٦ مليار ليرة (حوالي ١,٧ مليون دولار).
رفع أنقاض وترميم إنشائي	١٤,٦ مليار ليرة (ما يقارب ٩,٧ مليون دولار)	–	١٤,٦ مليار ليرة (ما يقارب ٩,٧ مليون دولار)
مساكن متضررة	٢٠٥,٣ مليار ليرة (حوالي ١٣٦ مليون دولار)	٢٧٣ مليار ليرة (حوالي ١٨٠,٨ مليون دولار)	٤٧٨,٣ مليار ليرة (ما يقارب ٣١٦,٨ مليون دولار)
مجموع	**٢٤٨,٨ مليار ليرة (ما يقارب ١٦٤,٨ مليون دولار).**	**٢٨٦,٣ مليار ليرة (حوالي ١٨٩,٦ مليون دولار)**	**٥٣٥,١ مليار ليرة (حوالي ٣٥٤,٤ مليون دولار).**

وفي مقابل هذه النفقات، فقد بلغ حجم المبالغ التي استلمتها الهيئة من الجهات المانحة على شكل مساعدات مخصّصة في حسابات محدّدة، سواء في حسابها الإجمالي أو حساب مجلس الإنماء والإعمار، حوالي ٧٢٨,٥ مليون دولار.

وبذلك، فإن تقدّم العمل بالمقارنة مع المبالغ الموجودة فعلاً، وبعد مرور حوالي سنة و٤ أشهر على انتهاء العدوان هو ٦١,٧٪. وبمعنى آخر ما زال هناك نحو ٣٨,٣٪ من الموارد المالية المتاحة غير مستخدمة بعد. ومقارنة مع

آخر تقرير للهيئة قبل أربعة أشهر[1] نجد أن نسبة تقدم العمل قد ارتفعت حوالي نقطتين فقط، حيث كانت هذه النسبة حينها تساوي ٥٩,٥٪.

ولا تتضمن المبالغ المشار إليها سابقاً المساعدات التي يجري إنفاقها من قبل الجهات المانحة مباشرة، مثل قطر (٣٠٠ مليون دولار). وكذلك تعهدات لم تحدد الالتزامات بشأنها بعد، وتقارب قيمتها ٤٥ مليون دولار أبرزها مساعدة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقيمة ١٠,٤ مليون دولار وسوريا ١٤,٤ مليون دولار.. مما يرفع حجم المبالغ التي تعهدت بها الدول العربية لمساعدة لبنان بعد العدوان إلى حوالي ١٣٥٣ مليون دولار موزعة بحسب الجدول الآتي رقم (٨).

٣-أ) التمويل المتاح لتعويض المساكن المتضرّرة والبنية التحتية في الضاحية الجنوبية وقرى جنوب لبنان، وجهة الاستخدام، الحجم والمصادر:

تشير الهيئة العليا للإغاثة في بيانها إلى أن حجم المساعدات التي تعهدت بتقديمها الجهات المانحة للدولة اللبنانية من أجل مواجهة آثار العدوان الصهيوني على لبنان يساوي ١٣٥٣ مليون دولار. وهي تتوزع على الشكل المبين في الجدول والرسم البياني التاليين:

إلا أن المبالغ الموجودة فعلياً في حساب الدول المانحة لدى الهيئة العليا للإغاثة، (وتحديداً من كل من السعودية والكويت والعراق وعمان والبحرين واندونيسيا) تقدر بنحو ٨٧٨ مليون دولار (وذلك إذا احتسبنا رصيد المساعدة الكويتية المتبقية في مصرف لبنان وقدرها ١٥٠ مليون دولار)، دفع منها ٢٧٧,٣ مليون دولار (٢٧٣,١ مساكن متضرّرة و٤,٢ مليون دولار بنى تحتية وما شابه) بحسب بيانات الهيئة. مما يعني أن المبلغ المتبقي عملياً هو ٦٠٠,٧ مليون دولار. وهو مخصّص للصرف في المجالات الآتية:

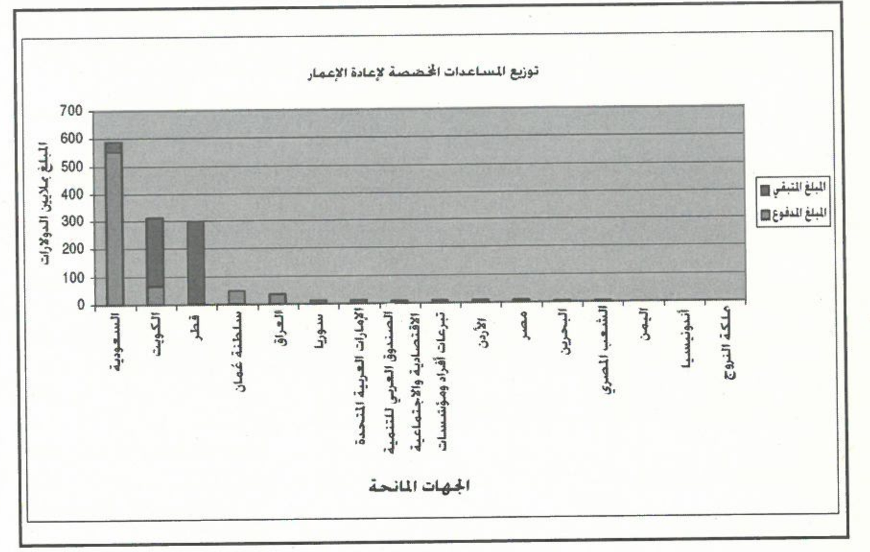
١- راجع تقرير الهيئة العليا للإغاثة في أيلول ٢٠٠٧.

جدول رقم (٨): توزيع المساعدات العربية لمعالجة أضرار العدوان الصهيوني في تموز ٢٠٠٦، حتى تاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٨ (مليون دولار)

الجهة المانحة	المبالغ الموعودة	المبالغ المدفوعة للهيئة	المتبقي
السعودية	٥٩٠	٥٥٠	٤٠
الكويت	٣١٥[1]	٦٥,٥	٢٤٩,٥
قطر	٣٠٠	٠	٣٠٠
سلطنة عمان	٥٠	٥٠	٠
العراق	٣٥	٣٥	٠
سوريا	١٤,٤	٠	١٤,٤
الإمارات العربية المتحدة	١٣	٠	١٣
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٠,٤	١٠,٤	٠
الأردن	٧,٥	٠	٧,٥
مصر	٧,٥	٠	٧,٥
البحرين	٥	٣	٢
الشعب المصري	٢,٦	٢,٦	٠
اليمن	١,٣	٠	١,٣
اندونيسيا	١	١	٠
مملكة النرويج	٠,٩	٠,٩	٠
تبرعات أفراد ومؤسّسات	٩	٩	٠
مجموع	**١٣٥٣,٦**	**٧٢٧,٤**	**٦٣٥,٢**

١- سحبت دولة الكويت في شباط ٢٠٠٨ مبلغ ١٠٠ مليون دولار من المساعدة المذكورة لتمويل مشاريع في مناطق قريبة من مخيم نهر البارد في شمال لبنان. والرصيد المتبقي في مصرف لبنان هو ١٥٠ مليون دولار، موجود في حساب خاص باسم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رسم بياني رقم (٣): توزيع المساعدات العربية لمعالجة أضرار العدوان الصهيوني في تموز ٢٠٠٦



– مساكن متضرّرة: ٢٢٤,٩ مليون دولار (يشكل ٣٧,٤٪ من المبلغ المتبقي).

– بنى تحتية وفنية وإدارية: ٣٣٠,٨ مليون دولار (٥٥,١٪).

– احتياط: ٤٥ مليون دولار (٧,٥٪).

وبمقارنة الجدول أعلاه مع بيانات أخرى صادرة عن الهيئة نفسها (آخرها تقريرها المنشور في الصحف المحلية بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٨، وقبله تقرير الهيئة المنشور على صفحتها الالكترونية المشار إليها سابقاً بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٧)، نجد الكثير من نقاط التفاوت وعدم التطابق، نشير إليها باختصار كما يلي:

● التقديرات بشأن المساعدات الإماراتية (بين ١٣ إلى ١٥ إلى ٨٥ مليون دولار).

● مساعدة البحرين التي تمّ الحصول عليها، تتراوح بين ١,٢ مليون و٣ مليون إلى خمسة ملايين..

● النقطة الأساسية في هذا المجال، والتي تحتاج إلى توضيح سريع، تكمن في مراوحة المساعدات التي حصل عليها لبنان في أعقاب عدوان تموز. فالتقرير موضع الدراسة يقتصر كما رأينا على المساعدات العربية (فيما لو استثنينا النرويج واندونيسيا ومجموع مساعداتهما لا يتجاوز المليوني دولار)، متجاهلاً بذلك بقية المساعدات من الجهات الدولية. وهي هبات كبيرة بلغ مجموع الالتزامات شبه المؤكدة منها ما يقارب ٥٤٠,٢ مليون دولار، من أصل ما لا يقل عن ٦٢٧,٥ مليون دولار تعهدت بها الدول والهيئات الغربية (راجع الجدول رقم ٥)، خصوصاً وأن المراسلات والتحضيرات بشأن هذه الهبات بين مجلس الإنماء والإعمار ووزارة المالية جارية على قدم وساق. ويضاف إلى هذه الهبات قروض بقيمة ١٢١ مليون دولار. ما يعني أن التمويل المتاح لعملية إعادة الإعمار ومساعدة المتضررين من العدوان الصهيوني يفوق الملياري دولار، وليس ١٣٨١ (أو ١٣٥٣,٦) مليون دولار. وقد توزّعت المساعدات التي التزمت بها الدول والجهات الدولية المانحة على الشكل الآتي:

وكما هو واضح في الجدول (رقم ٩)، فإن الالتزامات الدولية لمساعدة لبنان تتركز بشكل خاص على البنى التحتية والفنية والإدارية (بنسبة ٨٢,٦٪)، مقابل ٦,٧٪ فقط للمساكن المتضرّرة، إلى جانب ما نسبته ١٠,٧٪ لم تحدد وجهة إنفاقها.

وبذلك، نستنتج أن إجمالي التمويل الذي ما زال متاحاً (بحسب بيانات الهيئة المذكورة) لإعادة إعمار ما دمّره العدوان الصهيوني يقارب ١١٤٠,٩ مليار دولار، مخصّصة للإنفاق على المجالات الآتية:

جدول رقم (٩): توزيع الالتزامات الدولية لمساعدة لبنان بعد العدوان بحسب وجهة الاستخدام

الجهة المانحة	حجم الالتزام (مليون $)	تخصيص الالتزام			
		بنى تحتية	مساعدات فنية وإدارية	منازل متضررة	غير محدد
البنك الدولي	٧١	٤١	٣٠	–	–
الاتحاد الأوروبي	٥٧	١٢	٥٥	–	–
أميركا	١٣٠	٤٢	٩٥,٨	١,٢	–
ألمانيا	٥١	٥١	–	–	–
ايطاليا	٣٨	٣٨	–	–	–
أسبانيا	٣٥	–	–	٣٥	–
فرنسا	٨	–	٨	–	–
السويد	١٨	١٨	–	–	–
استراليا	١٠	١٠	–	–	–
تركيا	١٠	–	١٠	–	–
بريطانيا	١٨	–	–	–	١٨
كندا	١٢	–	٣	–	٩
هولندا	٧	٧	–	–	–
اليابان	٧	–	٧	–	–
كوريا	٥	–	٥	–	–
اليونان	٤	٤	–	–	–
إيران	٤	٤	–	–	–
الصين	٣	–	٣	–	–
بلجيكا	٣	–	٣	–	–
دول وجهات أخرى	٣٠,٩٢	–	–	–	٣٠,٩٢
مجموع	٥٤٠,٢	٢٢٧	٢١٩,٨	٣٦,٢	٥٧,٩٢
مئوياً	١٠٠	٤٢	٤٠,٦	٦,٧	١٠,٧

– المساكن المتضرّرة: ٢٦١,١ مليون دولار (أي ما يشكل ٢٢,٨٪ من إجمالي التمويل).

– بنى تحتية وفنية وإدارية: ٧٧٧,٦ مليون دولار (٦٨,٢٪).

– غير محدّد: ٥٧,٩ مليون دولار(٥,١٪).

– احتياط: ٤٥ مليون دولار (٣,٩٪).

واللافت في حقيقة الأمر، أن وجهة تخصيص التمويل المشار إليه تكاد تكون معاكسة تماماً لطبيعة الأضرار الناجمة عن العدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦ . فبحسب الدراسات التي أعدّتها جهات مكلّفة مباشرة من قبل مكتب رئاسة الوزارة في لبنان حول كلفة الأضرار وطبيعتها، نجد أن كلفة هذه الأضرار قد بلغ حجمها الإجمالي ٢٨١٠,٥ مليون دولار، توزعت على الشكل التالي:

– مساكن: ١٨٤٣,٢ مليون دولار (أي ما يشكل ٦٥,٦٪ من مجمل كلفة الأضرار).

– بنى تحتية (بما في ذلك المؤسسات الصناعية): ٩٦٧,٦ مليون دولار (٣٤,٤٪).

٤-أ) معضلة النقص في تمويل بقية المساكن المتضرّرة غير المكفولة:

انطلاقا من المعطيات السابقة، يتضح أن إعلان الهيئة العليا للإغاثة عدم توفّر الأموال اللازمة لاستكمال التعويضات للمساكن المتضرّرة في الضاحية الجنوبية، إنما يأخذ منحى سياسياً. فمن جهة تندرج الأضرار الناجمة عن عدوان ٢٠٠٦ بطبيعتها ضمن الأعمال المكلفة بها الهيئة العليا للإغاثة. ويترتب على الخزينة بالتالي توفير المبالغ اللازمة لتغطية القيام

بها، أسوة بالمبالغ التي تقوم بتحويلها لتغطية الأضرار العادية التي يتعرّض لها المواطنون، سواءً نتيجة الانفجارات وأعمال الشغب والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك.

ومن جهة ثانية، هناك العديد من الطرق التي يمكن اعتمادها لتغطية العجز، فيما لو أديرت المساعدات على النحو الملائم. ومن هذه الطرق:

الطريقة الأولى: يتبيّن من البيانات السابقة أن هناك عجز في مجال تمويل المساكن المتضرّرة، مقابل فائض كبير في مجالات الصرف الأخرى المخصّصة. فالالتزامات المالية المتبقية في مجال السكن تقدّر بنحو ٣١٦,٨ مليون دولار، في حين أن التمويل المخصص عربياً لهذا الجانب لا يتجاوز ٢٢٤,٩ مليون دولار، أي بعجز يبلغ ٩١,٩ مليون دولار. وبإضافة التمويل الدولي الإجمالي المخصّص للغرض نفسه يرتفع الرقم إلى ٢٦١,١ مليون دولار، ما يخفّض رقم العجز إلى ما يقارب ٥٥,٧ مليون دولار. ما يعني أن التمويل المطلوب لاستكمال هذا الجانب من التعويضات يتراوح بين ٥٥,٧ مليون دولار في الحد الأدنى و٩١,٩ مليون دولار في الحد الأقصى.

ولذلك، من الممكن تأمين هذا التمويل، إما من خلال تحويل جزء من احتياطي الهبة السعودية البالغ ٤٥ مليون دولار، أو من المساعدات غير محدّدة وجهة الصرف المشار إليها سابقاً، وقدرها ٥٧,٩ مليون دولار، أو هبة الصندوق العربي المقدّرة بنحو ١٠,٣٧ مليون دولار١٦، أو من هذه المصادر مجتمعة..

الطريقة الثانية: الدخول في مفاوضات مع الدول والجهات المانحة لإعادة النظر في تخصيص وجهة الإنفاق، باتجاه تحويل جزء من المساعدات المخصّصة للصرف على البنى التحتية والإدارية والفنية لتغطية العجز في مجال الالتزامات المخصّصة لتعويض الأضرار السكنية، مع الإشارة إلى أنّ مذكّرات التفاهم الموقّعة مع كل من السعودية والكويت وعمان على سبيل المثال، تسمح بإعادة توزيع المبالغ بالاتفاق بين الطرفين.

الطريقة الثالثة: التمويل ذاتياً عبر نقل اعتمادات من الموازنة أو منح سلف خزينة لحساب الهيئة العليا للإغاثة من أجل تغطية العجز المزعوم، دون أن يتطلب الأمر تشريعات مالية من المجلس النيابي، كما ورد في تقرير الهيئة موضوع الدراسة. والدليل على ذلك، أن الحكومة سبق أن نقلت اعتمادات ومنحت سلفات خزينة لحساب الهيئة خلال الفترة منذ مطلع العام ٢٠٠٥ وحتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٧، من أجل تغطية المساعدات للمتضرّرين من الانفجارات وأعمال الشغب والكوارث الطبيعية ليس في لبنان وحسب، بل خارج لبنان أيضاً، وذلك دون العودة المسبقة إلى المجلس النيابي، حيث تمّت هذه التحويلات بمراسيم وقرارات وزارية نستعرض بعضاً منها فيما يلي:

● سلف الخزينة المخصّصة للهيئة لدفع مساعدات للمتضرّرين من «انفجارات وأعمال شغب»:

– مرسوم رقم ٦١٦ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٨، إعطاء سلفة خزينة بقيمة عشرين مليار ليرة للهيئة العليا للإغاثة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥.

– مرسوم رقم ١٥٣٢٨، إعطاء سلفة خزينة للهيئة .. (انفجارات).

– مرسوم رقم ١٦٣٦٢، إعطاء سلفة خزينة للهيئة .. (انفجارات وأعمال شغب).

● اعتمادات منقولة لرفع أضرار داهمة على المواطنين:

– مرسوم نقل اعتماد رقم ١٦٥٥٩ تاريخ ٢٠٠٦/١/١٠ من موازنة العام ٢٠٠٦.

– مرسوم نقل اعتماد رقم ١٦٩٧٧ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧.

– قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٦.

● مبالغ محوّلة لمشاريع إغاثية متنوعة محلية وخارجية:

– مرسوم نقل اعتماد رقم ١٥٤٩٩ تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٩ لمساعدة منكوبي زلزال باكستان.

– سلفة خزينة للهيئة تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١ لمساعدة منكوبي زلزال اندونيسيا وزلزال سيريلانكا.

– مرسوم نقل اعتماد رقم ١٦٤٤٤ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ لإنشاء جسر أبو زملة.

- مبالغ محولة للهيئة خلال العام ٢٠٠٦ عن مصاريف تم دفعها قبل العام ٢٠٠٥:

– مرسوم رقم ١٢٥٤٨ لتعويضات أحداث حي السلم.

- تعويضات أصحاب الفانات والبيك آب العاملة على المازوت:

– مرسوم رقم ٨٥٦١، ومرسوم رقم ٨٧٦٥,

– نقل اعتماد رقم ٣٨٧٦٤

– نقل اعتماد رقم ٢٤١٣

- سلف الخزينة الممنوحة للهيئة خلال عدوان تموز، وقدرها ٣٠ مليار ليرة ..

ب- آليّات التعويض وإعادة الإعمار الرسمية:

طرحت آليّتان رسميّتان لإعادة الإعمار، الأولى رفضت من قبل مجلس الوزراء، والثانية وجدت طريقها إلى التنفيذ وإن بخطى متعثّرة.

الآليّة الأولى: وهي صندوق تمويل الإعمار: فبعد مرور حوالي شهر واحد على انتهاء الأعمال العدوانية الصهيونية، أحال مصرف لبنان إلى مجلس الوزراء مشروع قانون مؤلف من ٢٩ مادة، لم يلق تجاوباً من مجلس الوزراء لإنشاء صندوق خاص تحصر به من دون غيره الهبات والمساعدات

الواردة من مصادر محلية وخارجية لتمويل إعادة الإعمار، وتأمين أعلى قدر ممكن من الشفافيّة، في خطوة سبق أن اعتمدت عالميًا عندما أنشئت صناديق مماثلة في حالات وظروف شبيهة بتلك التي مرَّ بها لبنان خلال عدوان تموز ٢٠٠٦. (راجع نص المشروع في الملحق رقم ٣).

الآلية الثانية: وهي تتضمن قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ لتحديد ودفع المساعدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جرّاء العدوان الإسرائيلي ما بين ١٢ تموز و ١٤ آب ٢٠٠٦، وذلك بعد تأخير دام لثلاثة أشهر من انتهاء العدوان، بسبب إجراءات الروتين الإداري وأعمال الكشف على الأضرار من قبل وزارة المهجَّرين، (راجع نص القرار في الملحق رقم ٤).

٢- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تقوم بها الهيئات الأهلية المحلية.

شاركت العديد من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال في قطاع الأعمال الخاص، وكذلك الجمعيات الأهلية بعملية إعادة إعمار وترميم الكثير من الجسور والطرقات والأبنية التعليمية والصحية. وقبل ذلك، خلال وبعد العدوان مباشرة، ساهم الآلاف من المتطوِّعين غالبيتهم من طلاب الجامعات والمدارس والمهندسين ومن مختلف التيارات السياسية، وعلى رأسها «التيار الوطني الحر»، في عملية إغاثة النازحين والمنكوبين، ولاحقاً في مساعدة مؤسسة جهاد البناء بعملها في إحصاء الأبنية المتضرِّرة، والعائلات المنكوبة وإزالة الركام وفتح الطرقات الذي باشرته فور توقف العدوان، قبل أن تنضم إليها آليات وزارة الأشغال العامة والنقل التي عملت على رفع أطنان من الأبنية المهدَّمة.

غير أن المبادرات الأبرز والأكثر فعالية، كانت تلك التي قامت بها وأطلقتها مؤسسة جهاد البناء، وتحديداً مشروع «الإيواء» ومشروع «وعد».

١ - ٢) مشروع الإيواء والترميم:

بدأ حزب الله، عبر مؤسسة جهاد البناء مشروع الإيواء والترميم منذ اليوم التالي لوقف الأعمال الحربية مباشرة في ١٤ آب ٢٠٠٦، وذلك بهدف إيجاد المأوى المؤقت لآلاف العائلات التي دمِّرت أو تضرَّرت منازلها في مختلف مناطق الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع وبقية المناطق المتضرّرة. ومن المقرَّر أن يستغرق تنفيذ المشروع مدة سنتين ريثما يصار إلى إعادة ترميم وبناء تلك المنازل. وبحسب مصادر حزب الله[١]، فإن التقديرات الإجمالية لكلفة هذه العملية قد ناهزت ٣٨٠ مليون و٩٠٠ ألف دولار موزعة على الشكل الآتي:

- ١٣٣ مليون و ٥٠٠ ألف دولار، لإيواء ٢٨ ألف و ٣٠٠ أسرة.
- ١٩٠ مليون و ٧٠٠ ألف دولار، تعويضات للبيوت المتضرِّرة باستثناء القرى الأربع. ويقدر عدد هذه البيوت بنحو ١١٣ ألف و ٨٠٠ وحدة سكنية.
- ٣٠ مليون دولار مساعدات رمزية للمؤسسات الاقتصادية، قدر عددها بنحو ١٢ ألف و ٥٠٠ حالة.
- ١٤ مليون دولار لمشروع وعد في الضاحية الجنوبية.
- ٤ مليون دولار تعويضات للآليات العمومية وقدرها ٢٣٠٠ سيارة وجرافة.
- ٣ مليون دولار لتعويض الأضرار الحيوانية المباشرة، ويقارب عددها ٢٠٠٠ حالة.
- ٣ مليون دولار مساعدات للقرى المنكوبة بشدة.

١- راجع خطاب الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله في ذكرى الانتصار بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٧.

- مليونا دولار تعويض الأضرار الزراعية لحوالي ١٣٠٠ حالة.
- ٧٠٠ ألف دولار دعم لصيادي الأسماك، بما يقارب ٣٥٠٠ حالة.

٢ - ٢) مشروع «وعد»

أطلق مشروع «وعد» لإعادة إعمار جنوب بيروت بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٧ بمناسبة عيد التحرير[١]، وبعد مرور ما يقارب تسعة أشهر على وقف الاعتداءات الهمجية الصهيونية، وقد تبلور هذا المشروع بعد لقاءات متعدِّدة للأهالي المتضرِّرين مع مسؤولي حزب الله، وعلى رأسهم أمينه العام، تبيّن بنتيجتها أن حوالي ٨٠٪ من المتضررين يفضِّلون تكليف مؤسسة جهاد البناء بإعادة الإعمار ضمن مخططات تضعها لجنة استشارية هندسية بالتنسيق مع حزب الله وبلدية حارة حريك. فكان مشروع «وعد» باعتباره الجهة الممثلة للمالكين التي تتولّى إدارة ملف إعادة إعمار ممتلكاتهم نيابة عنهم وفقاً لتكليف قانوني واضح وصريح. بحسب مدير عام المشروع المهندس حسن جشي.

وبذلك تختلف مؤسسة «وعد» عن بقية الشركات العقارية، بوصفها مشروعاً من مشاريع مؤسسة جهاد البناء الإنمائية. فهي تعدّ وكيلاً عن الساكنين سواء كانوا مستأجرين أو مالكين تتولّى نيابة عنهم وبالتنسيق مع الجهات الحكومية حل مسائل شائكة ومعقدة، أبرزها ما يأتي:

- تمثيلهم أمام المكاتب الهندسية والمتعهّدين.
- الإشراف، ضمن مهمتها الأساسية، على وضع المخطط التصميمي والدراسات التفصيلية للمساحات المدمّرة وفق آلية سنأتي على ذكرها...
- استكمال الملفات العائدة لأصحاب الحقوق.

١- راجع تفاصيل المشروع في الملحق رقم (٥).

● تنظيم الوكالات والعقود.

● معالجة المشاكل الخاصة بكل مبنى على حدة.

● المساعدة في حل مشاكل مالية وإدارية تتعلّق بالعقارات، من قبيل الحجوزات للبنوك والرهن والإرث، وبعض حالات الإفلاس مع المؤسسات الدائنة...

وبحسب المشرفين عليه، فإن مشروع «وعد» يهدف إلى ما يلي:

● إعادة السكان، وبدون استثناء إلى منازلهم وأعمالهم بالسرعة القصوى الممكنة.

● إعادة بناء الأمكنة، جديدة، بسيطة، معاصرة، محسّنة، مع الحفاظ على ما يميِّزها في الذاكرة الجماعية، ومع إعادة الروح إليها.

● إعادة النسيج الاجتماعي، في الأماكن التي أعيد إعمارها، إلى ما كان عليه قبل الحرب التدميرية، بما يسمح له بالتفاعل السريع مع النسيج الاجتماعي الذي يضج بالحياة، والذي بقي في المناطق الملاصقة ولم يغادرها، أو رجع إليها بعد انقطاع قصير فور توقُّف الأعمال الحربية.

● إعطاء المقاومة، بعداً رمزيًا وعاطفيًا مضافاً، هو الإصرار على المواجهة والتصدِّي، والتثبيت بالأمكنة، والالتصاق بها، والإصرار على العيش فيها رغم الحروب العدوانية المتكرِّرة.

٣- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تتولّاها الجهات المانحة مباشرة

لقد سبق وذكرنا أن بعض الدول والجهات المانحة، تولّت الإنفاق مباشرة على عمليات إعادة الإعمار والترميم وأعمال الإغاثة، ومن أبرز تلك الجهات قطر وإيران والكويت، التي لم تفصح بشكل نهائي ومؤكّد عن حجم المساعدات التي قدّمتها وتقدمها، إلا أنّ ما توفَّر من معطيات أولية بشأنها

يكفي لتوضيح حجم أعمال إعادة الإعمار التي تتولّاها الجهات المشار إليها.

أ- **دولة قطر:** تعهّدت دولة قطر ببناء ٤ قرى جنوبية دمّرها العدوان، وهي: عيتا الشعب، الخيام، بنت جبيل وعيناتا: بما في ذلك البنى التحتية لتلك القرى، كما التزمت دولة قطر ترميم وبناء المدارس ودور العبادة بالإضافة إلى تأهيل بعض المراكز العامة. ويتوقع أن تصل قيمة هذه الأعمال إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار.

ب- **إيران:** تولّت المؤسسات الإيرانية الرسمية والأهلية بشكل مباشر تنفيذ العديد من عمليات الترميم وإعادة بناء وإعمار المساكن والبنى التحتية، سواء في ضاحية بيروت الجنوبية أو مناطق الجنوب والبقاع المتضرِّرة. وقد تركّزت هذه الأعمال بشكل خاص على شبكات الطرق والجسور والمؤسسات الصحية والتربوية ودور العبادة وشبكات الأقنية والمجاري والمساعدات العينيّة المباشرة. بما يفوق ١٠٠ مليون دولار. بالإضافة إلى التعويضات المالية للمتضرِّرين لتأمين مساكن بديلة وتمويل عمليات الترميم السريعة للوحدات السكنية المتضرِّرة جزئيًا في المرحلة الأولى لإيواء العائدين إلى منازلهم، في إطار عملية إغاثة واسعة النطاق قدّر حجمها بعشرات ملايين الدولارات.

ج- **الكويت:** تعهّدت الكويت ببناء أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية ومحل تجاري في الضاحية الجنوبية لبيروت مباشرة بكلفة تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات، منها ١٥ مليون دولار للمساكن و٣٥ مليون دولار للبنى التحتية، بالإضافة إلى بناء مدرستين ثانويتين مجهّزتين بالكامل في الضاحية أيضاً تتَّسع الواحدة منهما لنحو ١٥٠٠ طالب، فضلاً عن مجمع طوارىء ضخم يضمّ مركزاً للدفاع المدني والإسعاف والخدمات الاجتماعية. وكذلك استحداث طرقات داخلية وجادّات سريعة في المنطقة ذاتها. وتتضمن مشاريع الصندوق الكويتي أيضاً إعادة تأهيل البنى

التحتية في ٢٥ قرية جنوبية متضرِّرة بكلفة تصل حتى ٣٥ مليون دولار، تضاف إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار يفترض تقديمها كتعويضات سكن للمتضرِّرين في القرى المذكورة عبر الهيئة العليا للإغاثة.

كما يخصّص الصندوق نحو ٣٥ مليون دولار لتأهيل طريق رياق – بعلبك ومدخلي بعلبك الجنوبي والشرقي وترميم السوق القديم، فضلاً عن تجهيز العديد من المستشفيات والمراكز الصحية في البقاع والشمال.

القسم الثالث

تقويم عام لعمليات إعادة الإعمار

القسم الثالث

تقويم عام لعمليات إعادة الإعمار

١- تمهيد

في أثناء النقاش حول سبل إعادة إعمار المناطق المدينية المهدّمة، تبلورت المقاربات الثلاث التالية:

الأولى: إعادة إعمار شاملة مع تقديم منظور جديد للمنطقة يسمح بتطويرها وحلّ مشاكلها التخطيطية المزمنة. أي أن عملية التحديث ترتكز على المجال العمراني للمنطقة بأكملها، وتستهدف إيجاد هوية معدَّلة لها. وقد اعتمد هذه المقاربة عدد من مجموعات العمل المتخصصة غير الرسمية، ويمكن تسميتها «المدخل العمراني الوظيفي» كونها تعتمد التدخل التنظيمي شبه الشامل لحلّ المشكلات، والمحافظة على سلامة المواصفات والشروط، أكثر من اهتمامها بالعناصر الأخرى. وتتطلب هذه المقاربة إما شركة عقارية أو مؤسسة عامة تتولّى تنفيذ المخططات الجديدة.

الثانية: إعمار المنطقة على أساس المخطط المعمول به حاليًا، لكن مع إدخال ما يمكن من تعديلات (تشييد مرافق بلدية و اجتماعية ، رفع مستوى البنى التحتية والخدمات العامة...)، أي أنها تقوم على التدخل الإشرافي المحدود لتحسين أوضاع المنطقة من جهة، ولمساعدة السكان على تنظيم أنفسهم من جهة ثانية. وبينما ترتكز المقاربة الأولى على حلّ المشكلات في الحيِّز العام المشترك تقوم الرؤية التطويرية للمقاربة الثانية على الحيِّز الخاص عبر تحسين مواصفات الأبنية والمساكن. تعتمد هذه المقاربة المدخل السياسي

الاجتماعي، كونها تضع في صدارة أولوياتها إعادة السكان في أسرع وقت لتخفيف معاناة التهجير، مع إعطاء الأولويّة للتفضيلات الفردية التي يتبناها أصحاب المساكن على التفضيلات المشتركة التي تنبع من احتياجات التطوير الشامل للمكان. هذه المقاربة التي تبنَّتها مؤسسة جهاد البناء عبر مشروع «وعد»، الذي سبقت الإشارة إليه، لا تتطلب تغييراً في الوضع القانوني للمنطقة، ويمكن القيام بها من طريق التعاقد المباشر بين أصحاب الحقوق والجهات الرسمية أو البلدية أو الأهلية المشرفة أو من خلال المتضرِّرين أنفسهم.

الثالثة: وهي المقاربة التي اعتمدتها الحكومة، وتقوم على عدم التدخل في عمليات الإعمار، وترك المتضرِّرين يواجهون بمفردهم مهام شائكة تتطلب تنظيماً عموديًا (بين أصحاب الملكيات المشتركة) وأفقيًا (بين الوظائف التي تشغل الحيِّز الجغرافي)، والاكتفاء من ثمّ بمنح المتضرِّرين تعويضاً من دون ضبط الكيفية التي سيستعمل بها لاحقاً.

وبما أن عملية إعادة الإعمار الحالية هي جزء من «إحياء المكان» في مقابل فكرة «إبادة المكان» فإننا أمام تحدٍّ وطنيٍّ ذي طابع سياسي، ولعلّ الخيار الثاني يلبّي على نحوٍ أفضل هدف الاستقرار الاجتماعي، العنصر الحاسم في مواجهة سلاح التهجير الذي يحاول العدو من خلاله تعميق الاختلال الراهن في موازين القوى.

٢- المقارنة بين مشروعي إعادة الإعمار:

كان العدوان الإسرائيلي الأخير مدمِّراً إلى حدّ تصحّ معه مقارنة نتائج ثلاثة وثلاثين يوماً من التدمير الأعمى، بما خلّفته الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاماً. لكن المقارنة الأهم هي بين مشروعي الإعمار، المشروع الذي أطلق في بداية التسعينات وتمحور حول الوسط التجاري، وشمل بعض قطاعات البنية التحتيّة، والمشروع الجاري إطلاقه حاليًا والهادف على

نحو رئيسي إلى إسكان مهجَّري الحرب.

وتساعد المقارنة المبكّرة بين العمليتين على تحديد جملة حقائق ومفارقات، من شأنها أنّ تحسّن فهمنا للسياقات والأدوات التي تكفل نجاح العملية الراهنة، وتجنبنا الوقوع في دوامة الأوهام نفسها التي عطّلت قبل عقد ونصف تحقيق الطموحات التي داعبت مخيِّلة اللبنانيين..

الحقيقة الأولى: انطلق مشروع إعادة البناء الأول بدفع من الحكومة فيما لاقى ممانعة اجتماعية واضحة وواسعة.

كانت السلطة الجديدة منهمكة آنذاك بتغليب وجهة نظرها حول أي مسار على لبنان في سلوكه بعد الحرب، فعمدت -إذا أحسنّا الظنّ- إلى حصر اهتمامها بتوفير شروط المنافسة الإقليمية في بضعة مجالات محظوظة (القطاع العقاري وعلى نحو أقل السياحة والمصارف) في مقابل اهتمام محدود بالجوانب الإنسانية والاجتماعية كإعادة المهجَّرين، ومكافحة الفقر، والحدّ من البطالة والهجرة وتنظيم المناطق العشوائيّة...بكلمة أخرى جرى فرض تعريف لأضرار الحرب ورؤية لكيفية معالجتها، يختلفان إلى حدّ كبير عن تعريف ورؤية «مجتمع المتضرِّرين»، وهو الذي انتابه شعور عميق بأنّ حقوقه وممتلكاته تتعرض للانتهاك وربما للنهب والمصادرة..

على العكس من ذلك يسير المشروع الحالي بدفع من قوى المجتمع، أما السلطة فتشكّل عنصر مقاومة وقوَّة تعطيل. الرؤية هنا اجتماعية بالكامل، التركيز ينصبّ على الاحتياجات التي يحدِّدها المتضرِّرون أنفسهم، وعلى المطالب المترتبة عليها، والتي تقع بين التعامل الفوري مع النتائج المباشرة للحرب ومعالجة انعكاساتها الاجتماعية والإنسانية بعيدة الأمد. التعطيل يتم من قبل الحكومة، عبر التأثير على انسياب خطوات إعادة البناء والعرقلة المتعمدة لعمل المؤسسات الأهلية، ومحاولة فرض أهداف لا تراعي مصالح الفئات المعنيّة. فمثلاً ترفض الحكومة حتى اليوم الاعتراف بحق المؤسسات

الاقتصادية بالتعويض، كما أنها تعيد ترتيب الأولويّات على نحو مستهجن، فمع أن التمويل بحسب ما تعلنه محدود وأقل من المطلوب، فإنها تنفق بسخاء من مساعدات إعادة الأعمار لتحقيق أهداف لا علاقة لها بخسائر الحرب، وعلى بنود يفترض أن ينفق عليها من الخزينة نفسها (مثلاً: مدارس جديدة، شق طرقات ..). بكلمة أخرى تريد السلطة أن تكون العملية الحالية استمراراً لعملية الإعمار السابقة بل نسخة طبق الأصل عنها، فيما يودّ المجتمع أن تمثل نموذجاً يصحح الأخطاء السابقة ويقدّم مثالاً على ما يجب أن تكون عليه مشاريع النهوض والبناء.

الحقيقة الثانية: لم تكن عمليات إعادة الإعمار التي جرت في التسعينات شفّافة أو ديمقراطية. فقد انغمست الإدارة الاقتصادية في ذلك الوقت بتحقيق أهداف تتعارض مع مصالح الغالبية، أو على الأقل لا تراعي إلا مصالح الأقلية. لقد أعلنت الحكومة وأجهزتها المختلفة خلال عقد ونصف من الإعمار أكثر من خمس خطط بمعدل خطة كل ثلاث سنوات، وجميعها خطط خمسيّة أو عشريّة، لكنها لم تلتزم بأي منها، وتكفلت أهدافاً مضمرة لم تخضع البتّة لنقاش سياسي أو شعبي. لقد فرضت الأقلية التي أمسكت بالموارد العامّة تصوّراتها فرضاً على المجتمع الذي كان خارجاً للتوّ من الحرب، فأرجأت معالجة الجوانب الاجتماعية والبشرية، وقدّمت حلولاً تقنية لأزمات أكثر عمقاً. ونظراً إلى ما يتطلبه ذلك من مساومات ومناورات فإن الطابع الرئيسي لما عرف في حينه بمشروع النهوض كان التلازم بين النقص في الديمقراطية والنقص في الشفافية.

إعادة الإعمار التي تقودها حاليًا المؤسسات المدنية والأهلية وفي مقدّمها مؤسسات المقاومة، تبدي ميلاً إلى أن تسير الأمور على نحو مختلف. فالهدف المركزي بات اليوم تحقيق «الرضا العام»، وهذا يتوقف على مدى تلبية الحاجات التي تفترض الفئات المتضرِّرة أنها ضرورية للتغلّب على نتائج العدوان. بالتالي فإن فرص نجاح المشروع الأهلي لإعادة البناء، تزداد كلما

ارتفع منسوب الوضوح، واتسع نطاق التشاور، وأتيح للمواطنين الوصول إلى ما يلزم من معلومات تمكّنهم من المتابعة والرقابة.

الحقيقة الثالثة: هناك علاقة بين الفعالية واتّحاد المصالح بين المشرفين على مشروع إعادة الإعمار والمعنيين بنتائجه.

في التسعينات جرت هذه العملية في إطار وصاية شرائح اجتماعية على أخرى. هناك من كان دوره تحديد ما هو صالح وما هو غير صالح للآخرين، وما الذي ينبغي رفعه أو خفضه في سلّم الأولويات .. فبالنسبة لجمهور إعادة الإعمار، كان المشروع «خارجيًا» أي أنّ مساراته مفروضة فرضاً من قبل من لا يمتُّون إلى مصالحه بصلة، وبالنسبة للقائمين على العملية كان ذلك الجمهور مجرّد هدف جانبي وممرّ إلزامي للوصول إلى أهداف أخرى.

على العكس من ذلك، يندرج مشروع إعادة الإعمار الراهن في إطار علاقة تفاعلية وذات طرفين بين المشرفين وأصحاب الحقوق، بل إنّ التداخل كثيف إلى حدّ يصعب معه الحديث عن تقاسم أدوار أو تقسيم عمل، فالجهة التي تتولى إدارة العملية هي الجهة نفسها ذات المصلحة في إتمامها على أحسن وجه.

نحن إذاً أمام نموذجين: الأول يكتفي بالفعالية المؤسساتية. والثاني يضيف إليها الفعاليّة الاجتماعية. وهذا يفسّر التفاؤل في أن تحقق العملية الحالية أغراضها، على اعتبار أن التعثُّر المؤسساتي سيقابله تصحيح تلقائي. وقد ظهرت الفعالية الاجتماعية حتى اليوم في إتمام المراحل الأولى من إعادة الإعمار بأقصى سرعة ممكنة وبانتظام لافت.

وهنا نصل إلى **الحقيقة الرابعة** وهي أهمية التعاون والثقة. إذ يسجّل لمشروع إعادة الإعمار الحالي نجاحه في تعبئة رأسمال اجتماعي من شأنه المساعدة على تخطّي الصعوبات، والصعود على سلّم متين من التضامن الشامل. الرأسمال الاجتماعي يعني وجود مخزونٍ كافٍ من الحوافز التي

تجعل من كلّ وحدة اجتماعية، فرداً أو مؤسسة، شريكاً محتملاً في إتمام العملية وتطويرها وتحمل أعبائها. هذا الدخول الجماهيري إلى نطاق العمل لا يقلّل التكاليف فحسب، بل يخلق قيم إعادة إعمار تسمح بالتغلُّب على الممانعة التقليدية التي تواجه برامج التطوير والتنمية، أو التي تعرقل إمكانية قيام تعاون بدرجة كافية. في التسعينات تمّ تبديد الرأسمال الاجتماعي عبر إحلال الرأسمال المادي محله، ووضع الإلزام (القانوني والإداري) في مكان أنماط التعاون الاجتماعي التلقائي. وهذا ما أدى، من بين أسباب أخرى معروفة، إلى اعتماد أطر تقوم على الإكراه والقهر (الشركة العقارية مثلاً) بدعوى أنها الشكل الوحيد المتاح لتنظيم المجال المشترك. بمعنى آخر جرى إحلال القوانين والهياكل المؤسسية الإجبارية، محل القيم التي تسمح بقيام تعاون طوعي يستند إلى الثقة ولا يتطلب تدخّلاً شاملاً من قبل طرف ثالث هو الدولة.

إلى جانب الحقائق المذكورة هناك أوهام ومفارقات طبعت مشروع التسعينات ويراد إلصاقها بالمشروع الحالي..

المفارقة الأولى: السلطة مسؤولة عن إعادة الإعمار بحدود ما تتلقّاه من مساعدات.

من الطبيعي أن تحظى البرامج العامة بتمويل كاف، لكن من غير المقبول ربط الحاجات العامة بمصادر التمويل وشروطه، فتغدو الجهات الممولة صاحبة اليد العليا في وضع السياسات.

في مشروع التسعينات ربطت خطط الإعمار تدريجيًا ببرامج التمويل الذي تحوّل مع نضوب الموارد المحلية إلى تمويل خارجي. فبات الممولون يتمتّعون بوصاية ضمنيّة على مسار العملية وأولوياتها، وقد برز ذلك جليًا على سبيل المثال في برنامج إنماء المناطق المحرّرة، إذ تركزت الأعمال في المجالات التي توفّر لها تمويل خارجي، بينما أهملت الجوانب الأخرى بما فيها

التعويض على المتضرّرين والنهوض بالقطاعات الاقتصادية ومعالجة الأوضاع الاجتماعية ..

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس فؤاد السنيورة (في ٧/٥/٢٠٠٧) للإعلان عن إنجازات حكومته في مجال التعويض على متضرري الحرب، جرى قياس تقدّم العمل كنسبة من مجموع ما تلقته الحكومة من مساعدات حتى تاريخه، بينما كان يجب مقارنة هذا التقدم بالأهداف المفروض تحقيقها. وهذا يدلّ على وجود نيّة بمواصلة النهج الإعماري السابق الذي يربط بين الأولويات وحجم التمويل الخارجي المتاح.

المفارقة الثانية: السلطة مسؤولة عن إعادة الإعمار بقدر مسؤوليتها عن الحرب.

إن تحميل المقاومة مسؤولية تفجير الحرب (مع ما في ذلك من نقص في الحسّ الوطني وتجاهل للوقائع) لا يعفي الدولة من واجباتها أو يقلّل من مسؤوليّتها تجاه ما حصل. بعد الحرب قام الخطاب الرسمي على أمرين: الربط –غير المعلن بطبيعة الحال– بين إطلاق ورشة إعادة البناء وحسم قضايا سياسية أساسيّة من بينها ما يدعى «قرار الحرب والسلم». والثاني: تحويل مشروع إعادة الإعمار من برنامج استثنائي ملحّ وعاجل إلى برنامج عادي يخضع للآليات الإدارية التقليدية، ويرتبط تقدُّم العمل فيه بتقدُّم العمل بالملفات العالقة منذ نهاية الحرب الأهليّة، ومن شأن ذلك ليس فقط إبطاء العملية نفسها، بل إخضاعها لقاعدة التمويل التعويضي المتكافئ بين المناطق والطوائف التي أرهقت الخزينة العامة خلال سنوات الفترة الماضية.

المفارقة الثالثة: السلطة مسؤولة تجاه أولئك الذين يمثّلون قاعدتها الاجتماعية أكثر من غيرهم.

في العقد الماضي كانت قاعدة السلطة واسعة نسبيًا، مما جعل نظام

التوزيع الريعي يعمل بصورة مقبولة، ويراد اليوم بمناسبة إعادة الإعمار الحالية تكرار المعادلة نفسها، أي حصر المنافع بالفئات التي تستند إليها قوى السلطة. لكن مع تقلّص تمثيل هذه السلطة إلى حدود لم يعرفها لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية، وفي ظل الخسائر المترتبة على العدوان، فإن العودة إلى القواعد السابقة ستكون لها عواقب وخيمة، وستؤدّي إلى تبديد حقوق المتضرّرين وصرف عملية إعادة الإعمار عن تحقيق الحد الأدنى من أهدافها.

المفارقة الرابعة: يتناقض دور الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة مع دور المؤسسات الأهلية والمدنية.

منذ نهاية الحرب أنجزت مؤسسات حزب الله خطّة هائلة للإغاثة والإيواء والترميم، وقد أسهم ذلك في تخفيف الأثمان الاجتماعية المباشرة للحرب. وبدلاً أن تعمل الحكومة على اعتبار ذلك مثالاً للشراكة بين القطاعين الرسمي والأهلي يمكن تطويره وتشجيعه، والاستعانة به في توطيد الصلات مع مجتمع المتضرِّرين، إذا بها تدخل في صدام غير مشروع مع هذه المؤسسات، مع العلم أن الأصل في إعادة الإعمار هو الشراكة الناجحة والفعالة بين الأطراف المعنية بهذه العمليّة، في ظلّ تدخل حكومي بنّاء.

نستنتج أخيراً أنّ المجتمع قد نجح حيث تعثّرت الدّولة، وأنّ منطق المشاركة المجتمعية تقدّم على منطق البيروقراطية المترقّعة، وتكفي دليلاً على ذلك، المقارنة بين مشروع إعادة البناء الذي أدارته الدولة في التسعينات، والمشروع الذي تديره مؤسسات المقاومة حاليًا. ولعلّ أهمّ ما في المشروع الثاني، أنه يلقى دعماً ومساندة أهليّة واسعة في مقابل الممانعة التي لاقاها المشروع الأول، ويقوم على الثقة والتعاون والشراكة، ويحظى بقدرة فائقة على تعبئة الرأسمال الاجتماعي. كما تظهر المقارنة بين المشروعين وجود علاقة قوية بين فعالية الأداء ومدى اتِّحاد المصالح بين المشرفين على مشروع إعادة الإعمار والمعنيين بنتائجه.

٣- حول أزمة التمويل

واجهت الحكومة اللبنانية في ملفّ إعادة الاعمار ما لم تعهده أثناء الحقبة السورية. آنذاك ساعدتها المظلة السياسية المحكمة على التحلّل من موجبات المساءلة، وألفت نفسها قادرة على تكرار الأخطاء ما لم تخرج على توازنات النظام أو تصطدم بقيد الموارد المتضائلة. وها هي اليوم تقع تحت طائلة رقابة سياسية واقتصادية وشعبية لم تعتدها، فتحاول الإفلات منها من طرق عدة؛ التظاهر بالشفافية، ربط الإنجازات بالتمويل الخارجي دون الداخلي، واستدراج الشرائح المصابة إلى جدال مريب حول أسباب الحرب ونتائجها والمسؤوليات المترتِّبة عليها.

في مسألة الشفافيّة، ركّزت الحكومة على تقارير الهيئة العليا للإغاثة التي تورد حجم المعونات الخارجية، والمبالغ التي أنفقت على بنود التعويضات والترميم وإعادة البناء المختلفة، وبذلك كانت تخلي ساحتها من شبهتي التفريط والتباطؤ، وتعمل في الوقت نفسه تجزئة الملف وصرف الانتباه عن أشكال التمويل الأخرى التي لا تمرّ مباشرة عبر الهيئة، لكنها خاضعة لبروتوكولات رسمية موقعة مع الحكومة، أو تتصل بترتيبات من السلطة النقدية، كالمشاريع التي يتوّلاها المانحون مباشرة، والهبات العينيّة، وبرامج دعم ومساندة المؤسسات المتضرِّرة المدينة للقطاع المصرفي والتي أصدر مصرف لبنان تعميماً بشأنها، والمساعدات المخصصة للإعمار في باريس(٣)، إن أخذ هذه المبالغ بالحسبان، يرفع مجمل التمويل المتاح فعلاً ليغطي تقريباً مجمل الخسائر المباشرة، بما فيها المؤسسات التجارية.

وكما يعلم الجميع، جرى إلقاء هذا الملف لأسباب سياسية على عاتق جهاز رسمي كان معطلاً تقريباً على مدى المحن الكثيرة التي عرفها اللبنانيون، ولا يتمتّع من الناحيتين الإدارية والبشرية بأدنى جهوزية. ولسنا هنا في وارد تقويم نشاط الهيئة العليا للإغاثة، وتقرير ما إذا كان أداؤها جيداً

أم رديئاً، فالمهم هو تقويم أداء السلطة بكامل أجهزتها، كيف تحسَّبت للمخاطر المحدقة وكيف تعاملت معها، أي خطة سابقة ولاحقة، وبأيّ طريقة أدارت عمليات التمويل مع الجهات والمؤسسات المانحة، وما الذي فعلته للتقريب بين رغبات هذه الدول وأولويات إعادة الإعمار؟

إن الطريقة التي دافعت فيها الحكومة عن «سلوكها الإعماري» يجدِّد التساؤلات ويعيد تركيز الانتباه على الملاحظات التالية:

أولاً: لم يكن لدى هذه الحكومة خطة طوارئ، بالتالي لا موازنات استثنائية تلبّي على الأقلّ الاحتياجات العاجلة. وهذا ليس جديداً، فقد أثير الأمر قبل التحرير مرّات عدّة في سنوات الوفرة، ويوم كان بوسع الحكومة تكوين احتياطيات مالية في مقابل المخاطر المترتبة على الاحتلال، الخيار البديل عند السلطة كان اللجوء إلى المانحين من دون تمييز بين دول صديقة وشقيقة وأخرى متحالفة مع العدو، كأنها تعبر بتقاعسها وعزوفها عن مجرد التهيؤ للتعامل مع النتائج عن رفضها لخيار المقاومة. انتهت الحرب الأخيرة ولم نشهد ولادة برنامج حكومي للنهوض وإعادة البناء شبيه بذلك الذي جنّدت من أجله السلطة كل قواها عند نهاية الحرب الأهلية. انشغل أركان السلطة بدلاً من ذلك بنشر التخمينات والتقديرات العشوائية على رصيف الجدال السياسي الظالم، وعوضاً عن الالتزام ببرمجة دقيقة، اكتفت الحكومة ببيان شبه دوري حول تقدّم العمل مقارنة بما تمّ جمعه من مساعدات وليس قياساً إلى أهداف واضحة ومتّفق عليها.

ثانياً: لا يمكن التسليم بفكرة أن الدولة مسؤولة عن إعادة الإعمار بمقدار ما تلقّته من أموال، و أنّ خصومتها مع المقاومة أثناء الحرب وبعدها يبرئ ذمّتها من التّبعات.

من واجب الحكومة وحدها تأمين الموارد اللازمة لإعادة الإعمار حتى ولو استفادت منها مناطق مليئة بالمعارضين. واللافت أنّ تباطؤ وصول

المساعدات وخصوصاً منها القروض الميسَّرة لم يقابله تحرّك حكومي لحثّ الجهات المانحة على تنفيذ التزاماتها، رغم مرور سنة تقريباً على انعقاد مؤتمر المانحين في ستوكهولم.

ثالثاً: هناك سوء توجيه واضح –متعمَّد ربَّما– للمعونات الخارجية، أدّى إلى فائض تمويل في بعض البنود ونقص في بنود أخرى. فقد توزعت الهبات والقروض الميسَّرة بحسب وجوه الإنفاق المخصصة لها، كما سبق ورأينا في البيانات الرسمية، على النحو التالي: ٦٨,٢٪ للبنى التحتيّة ولدعم القطاع الخاص، ٢٢,٨٪ للمساكن، و٩٪ غير محدد واحتياط.. هذا في حين توزّعت الخسائر على الشكل التالي: ٦٥,٦٪ مساكن، ٣٤,٤٪ بنى تحتية، بما في ذلك المؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

إن بطء عمليات إعادة الإعمار والتعويض لا يعود إذاً إلى نقص التمويل، بل إلى سياسات غير ملائمة. فمن ناحية، هناك أولويات لا تتناسب البتّة مع احتياجات وتطلعات مجتمع المتضرِّرين، ومن ناحية ثانية هناك توجيه خاطئ للمعونات حتى يصبح ممكناً إضافتها إلى سلّة المحاصصة، وإلا لما شهدنا هذا الحجم من المساعدات المخصّصة لموارد لا علاقة لها بنتائج الحرب، وقطاعات لم تلحق بها أضرار تذكر.

الملاحق

ملحق رقم (١):

دراسة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حول الأضرار الاقتصادية للعدوان

أولاً: كلمة رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في المؤتمر الصحفي لإعلان نتائج الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أيُّها الأعزّاء...

في مستهلّ هذا اللقاء المخصَّص لعرض نتائج المسح الميداني الشامل للأضرار الاقتصادية المباشرة التي خلّفها العدوان الإسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية، والذي سبق أن باشر المركز في التحضير له فور وقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية في شهر آب من العام الماضي، وأشرف على تنفيذه في الشهر التالي مباشرة، لا بدّ لي من التعريف بالمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بوصفه مؤسسة علمية متخصّصة، تأسّست من قبل مجموعة من الباحثين والخبراء المتصدّين للشأن العام. وذلك في إطار السعي لترشيد السياسات العامة وتوجيه الجهد الاقتصادي والاجتماعي على أسس علمية سليمة، فضلاً عن مواكبة القضايا العامة محلّياً وإقليميّاً ودوليّاً بالأبحاث والدراسات والمعلومات. وهو فوق كل ذلك يطمح لتأسيس صرح ثقافي يساهم في معالجة إشكاليات معاصرة في الميادين المختلفة الإنمائية منها والسياسية والفكرية.

ويعتمد المركز في تأدية مهامّه المشار إليها على فريق كبير من الباحثين والموثقين والمبرمجين من ذوي الاختصاص، ومجموعة من الأكاديميين والمتعاونين. وهو يخضع مجمل إنتاجه العلمي لإشراف وتحكيم «الهيئة العلمية» للمركز، والتي تضم نخبة من الخبراء المتخصّصين.

---

* الدراسة هي حصيلة «المسح الميداني الشامل لخسائر القطاعات الاقتصادية جراء عدوان تموز ٢٠٠٦» والذي نفّذه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. المدير التنفيذي للدراسة الباحث علي خليل.

أيُّها الحضور الكريم

قد يتساءل البعض عن سبب التمهُّل، وربما التأخير في إعلان هذه النتائج إلى الآن، في حين أن جهات متعدِّدة كثيرة، رسمية وخاصة، محلية ودولية، قد أغرقت الرأي العام طوال الفترة بتقديرات متفاوتة ومحيِّرة في آن.

هنا أرجو أن تسمحوا لي بتسجيل أسفنا كمركز، لا بل استغرابنا للطريقة المستهجنة في تعاطي هذه الجهات مع موضوع علمي وإنساني في آن. فقد وجدنا أن العديد منها قد سارع عمداً إلى تضخيم أرقام الخسائر المادية والبشرية، المباشرة منها وغير المباشرة، من أجل توظيفها بالدرجة الأولى، كما بات واضحاً، لأغراض سياسية غير بريئة، ليس أقلها التشويش على ثقافة وفكر المقاومة في لبنان والمنطقة عموماً، عبر تظهير الكلفة المالية والاقتصادية لمثل هكذا مقاومة بشكل نافر جدًا. وكأن المراد كان وما زال تبرئة الإدارة الأميركية، التي دعمت العدوان الإسرائيلي بالعتاد والأموال والصواريخ الذكية وعملت على تغطيته سياسيًا، من تحمل مسؤولية كلفة الخسائر والأضرار اللاحقة بالحجر والبشر على امتداد الأراضي اللبنانية.

إلا أنه بات من المؤكَّد أن الموقف الأميركي، الذي عمل بتواطؤ محلّي على تشجيع العدوان وإطالة أمده أطول فترة ممكنة، يتحمل مسؤولية مضاعفة كلفة الخسائر المالية والاقتصادية والبشرية للعدوان الإسرائيلي. فقد تبين بحسب المعاينة الميدانية للمسح أن الحجم الأكبر من تلك الخسائر قد حدث وبشكل هستيري خلال الأيام الأخيرة للعدوان الذي استمرّ لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً.

وبالعودة إلى ظروف توقيت إعلان هذه النتائج، فإننا نوضح أن هذا العمل الإحصائي الشاقّ لم يخلُ من صعوبات بعضها موضوعي وبعضها الآخر ذاتي، الأمر الذي تتطلب المزيد من الوقت.

ففي الصعوبات الموضوعية، نتوقف عند تنوّع وشمولية الأضرار واتساعها الجغرافي. فهذه الأضرار طالت المؤسسات باختلاف نشاطاتها الاقتصادية، والآليات والمعدات والمزروعات والمواشي والطيور على امتداد الأراضي اللبنانية. ما استدعى الاستعانة بفريق ضخم من المحققين استخدم تقنيات تقصّي متعدِّدة، منها الاستمارة (حيث كان هناك أربع استمارات، واحدة لمسح الأضرار اللاحقة بالأصول الثابتة والمتحرِّكة للمؤسسات، وواحدة للآليات والمعدّات، وثالثة للمزروعات، ورابعة للإنتاج الحيواني)، ومنها الاستصراح المباشر من قبل أصحاب العلاقة مباشرة، مع الإشارة هنا

إلى أن المسح يستثني خسائر المباني من موجودات المؤسسات المتضرِّرة، لأن هذه المباني سبق أن شملتها إحصاءات قامت بتنفيذها جهات أخرى كمؤسسة «جهاد البناء».

أما الصعوبات الذاتية، فنعني بها تحديداً حرص القائمين بهذا المسح على عدم إعلان أيَّة نتائج قبل التأكد من صحة الأرقام ومقاربتها للواقع بأدق ما يمكن. ولذلك جرى التدقيق بالبيانات الإحصائية على أكثر من مرحلة، تراوحت بين التدقيق الأولي من قبل رؤساء الفرق الميدانيين، ثم تدقيق شبه نهائي من قبل لجان مركزية مختصَّة وفق معايير فنيَّة معتمدة، وأخيراً التدقيق الفني من قبل خبراء محلَّفين لدى المحاكم تخلَّله معاينات ميدانية.

وفي النتيجة، يخلص هذا المسح إلى أن القيمة النقدية الإجمالية للأضرار المباشرة اللاحقة بالمؤسسات الاقتصادية والمزروعات والآليات والإنتاج الزراعي في مختلف المناطق اللبنانية المتضرِّرة تقدر بحوالي ٥٦٦ مليون و٨٨٦ ألف و٦٣٧ دولار، منها ٧٠٪ تقريباً أضرار المؤسسات، وحوالي ٢٥٪ أضرار المزروعات وما يقارب ٢,٨٪ و٢,٢٪ لكل من الآليات والإنتاج الحيواني على التوالي.

ختاماً، إنَّ هذه الإحصاءات نعرضها فقط لأغراض التصويب، وإعادة الاعتبار لواقع الحال، وللذوق الإحصائي على حد سواء، حتى لا تبقى الأرقام بالنسبة للبعض مجرَّد وجهة نظر، توظفها كيفما تشاء، مرة للتعبير عن موقف سياسي، ومرة للاستجداء الخارجي، ومرة أخرى لكلا الأمرين معاً.

ثانياً: نصّ الدراسة

الجزء الأول - أضرار المؤسسات

١- تقدير الأضرار الإجمالية

١-١) حجم الأضرار

بلغ عدد المؤسسات المتضرِّرة من جرّاء العدوان الإسرائيلي ٩٦٠٤[1] مؤسسة، قدِّرت القيمة النقدية لأضرارها الإجمالية بـ٣٩٧ مليون و٩٠٩ آلاف و٤١٤ دولار، بحسب نتائج المسح. وهي تتوزَّع بنسبة ٤٦,١١ ٪ خسائر في الأصول الثابتة و٥٣,٨٩ ٪

١- يضاف إلى هذا العدد حوالي ١٠٠٠ مؤسّسة يبلغ مجموع أضرارها حوالي ٢ مليون دولار. وقد استبعدت من المجموع كون أضرارها لا تندرج ضمن التصنيف المعتمد في الدراسة.

خسائر في المواد والسلع الأولية. (راجع جدول رقم ١ في الملحق).

ويُظهر التوزُّع العددي للمؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار، أن غالبيَّة هذه المؤسسات (٨٣,٧٪) تقلّ أضرارها الفردية عن ٥٠ ألف دولار. ولكن نسبة خسائر هذه المؤسسات مجتمعة إلى إجمالي خسائر المؤسسات، لا تزيد عن ١٤,٤٪. وبينما بلغت نسبة المؤسسات التي تراوحت أضرارها الفردية بين ٥٠ ألف والمليون دولار ٦,٧٪، شكّلت خسائرها مجتمعة ما نسبته ٢٤,٨٧٪ من الخسائر الإجمالية للمؤسسات. في حين أن المؤسسات التي يزيد حجم أضرارها الفردية عن المليون دولار، لا تتجاوز نسبتها ٠,٥٪، ولكن خسائرها الإجمالية شكّلت ما نسبته ٦٠,٨٪ من الخسائر الإجمالية للمؤسسات. وهذا ما يتبيَّن من خلال الجدول والرسمين البيانيين أدناه:

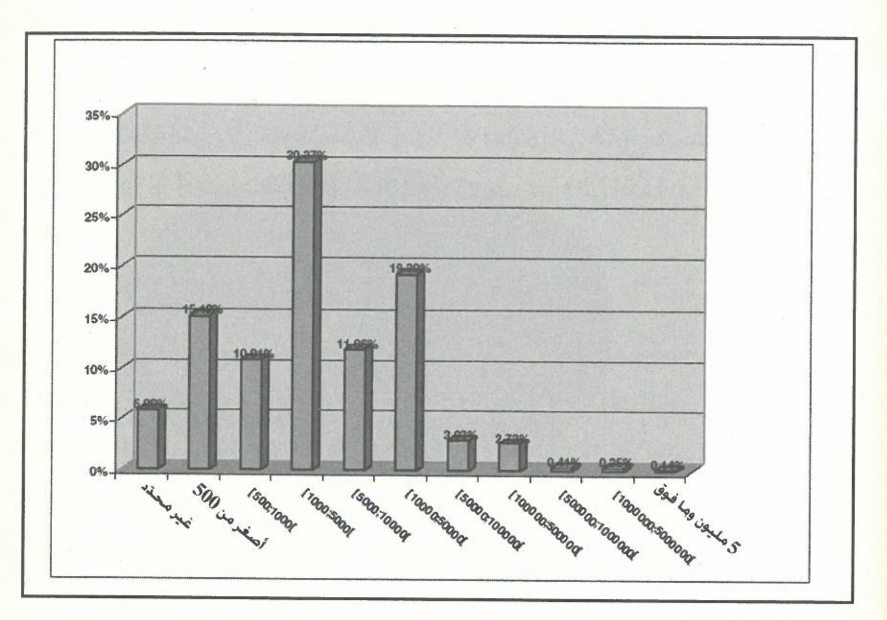
جدول رقم (١): توزيع القيمة الإجمالية للخسائر وعدد المتضرِّرين، ونسبهما

حجم الخسائر للمؤسّسة $	عدد المؤسّسات	النسبة من المؤسّسات	مجموع الخسائر $	النسبة من الخسائر
أصغر من ٥٠٠	١٤٥٢	١٥,١٢	٢١٤ ٩٣٥	٠,١٠
(٥٠٠-١٠٠٠)	١٠٣٨	١٠,٨١	,٩٥ ٧٧٠	٠,١٩
(١٠٠٠-٥٠٠٠)	٢٩١٧	٣٠,٣٧	٧ ٣١٦ ٢٣٨	١,٨٤
(٥٠٠٠-١٠٠٠٠)	١١٣٩	١١,٨٦	٨ ٠٤٥ ٣٩٣	٢,٠٢
(١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠)	١٨٥٤	١٩,٣٠	٤٠ ٦٥٠ ٦٩٢	١٠,٢٢
(٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠)	٢٩١	٣,٠٣	٢٠ ٢٤٦ ٣٧٤	٥,٠٩
(١٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠)	٢٦٢	٢,٧٣	٥١ ٣٠٥ ٤٨١	١٢,٨٩
(٥٠٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠٠)	٣٩	٠,٤١	٢٧ ٣٨٩ ٧٦٧	٦,٨٨
(١٠٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠٠)	٣٤	٠,٣٥	٧٠ ٩٠٠ ٤٣٤	١٧,٨٢
٥ مليون وما فوق	١٣	٠,١٤	١٧٠ ٨٧٢ ٠٠٥	٤٢,٩٤
غير محدد(*)	٥٦٥	٥,٨٨	٠	٠,٠٠
المجموع	٩٦٠٤	١٠٠,٠٠	٣٩٧ ٩٠٩ ٤١٤	١٠٠,٠٠

* هي المؤسّسات التي لم تتمكن فرق العمل من تحديد حجم خسائرها لأسباب متعدّدة.

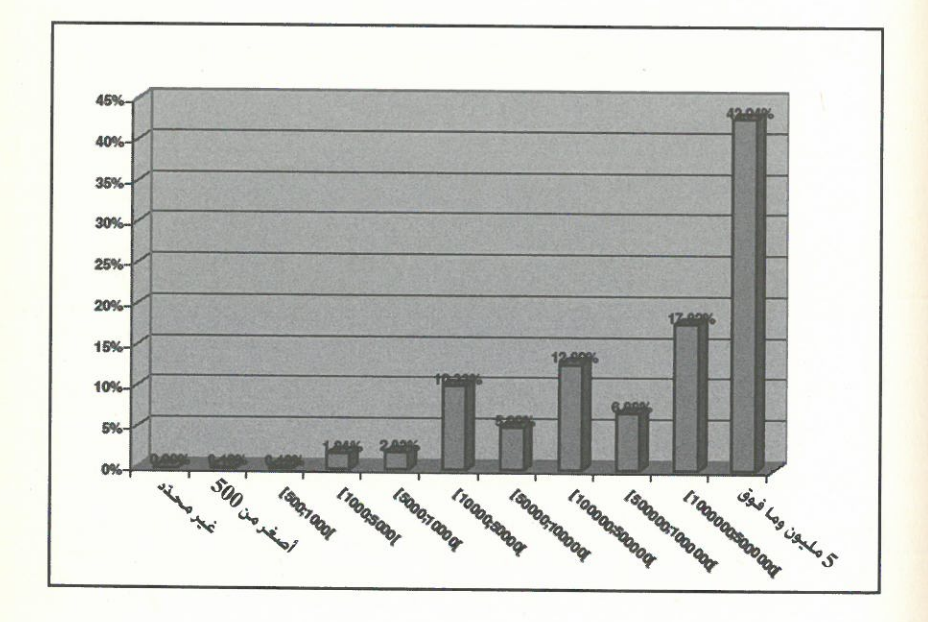
رسم بياني رقم (١): لتوزيع المؤسّسات المتضرّرة بحسب الشطور

(نسب مئوية من عدد المؤسّسات)



رسم بياني رقم (٢): لتوزيع المؤسّسات المتضرّرة بحسب الشطور

(نسب مئوية من مجموع الخسائر)



وفي الواقع، يتبيّن من نتائج المسح وجود علاقة طرديّة بين حجم الأضرار وحجم الأصول الثابتة تحديداً، إذ يرتفع حجم الأضرار مع ارتفاع حجم الأصول الثابتة للمؤسسات، وليس مع عددها أو حجم موادّها الأولية وحسب.

فعدد المؤسسات التي يتراوح حجم أضرارها بين ١٠ آلاف و٥٠ ألف دولار يرتفع من ٨ للمؤسسات التي يقلّ حجم أصولها عن ٥٠٠ دولار، إلى ٦٤٨ مؤسسة يتراوح حجم أصولها بين ١٠ آلاف و٥٠ ألف دولار (راجع جدول رقم ٤ في الملحق).

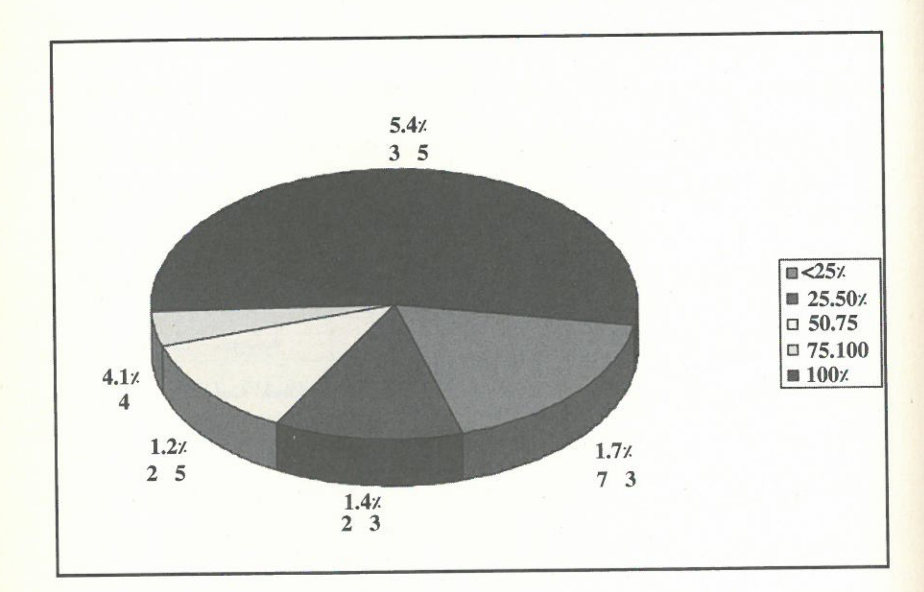
٢-١) مستوى الأضرار

يتبيّن من نتائج المسح، أن المؤسسات التي لحقت بها أضرار مباشرة بنسبة ١٠٠٪ من جرّاء العدوان، تشكل حوالي ٥٣,٤٥٪ من إجمالي عدد المؤسسات المتضرِّرة، لكن مجموع قيمة الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة لهذه المؤسسات تشكل ما نسبته ٧٥,٣٣٪ من إجمالي قيمة خسائر الأصول الثابتة البالغة ١٨٣ مليون و ٤٩٠ ألف و ١١٣ دولار، كما سبق وأشرنا سابقاً. في حين لم تتجاوز نسبة المؤسسات التي لحقت بها أضرار تقلّ عن ٢٥٪ ما يقارب ١٧,٧٣٪، والتي شكلت خسائرها في الأصول الثابتة فقط حوالي ٢,٠٧٪ من إجمالي خسائر الأصول الثابتة. وهذه النتائج نجدها مفصلّة في الجدول (رقم ٢) والرسمين البيانيين (٣ و٤):

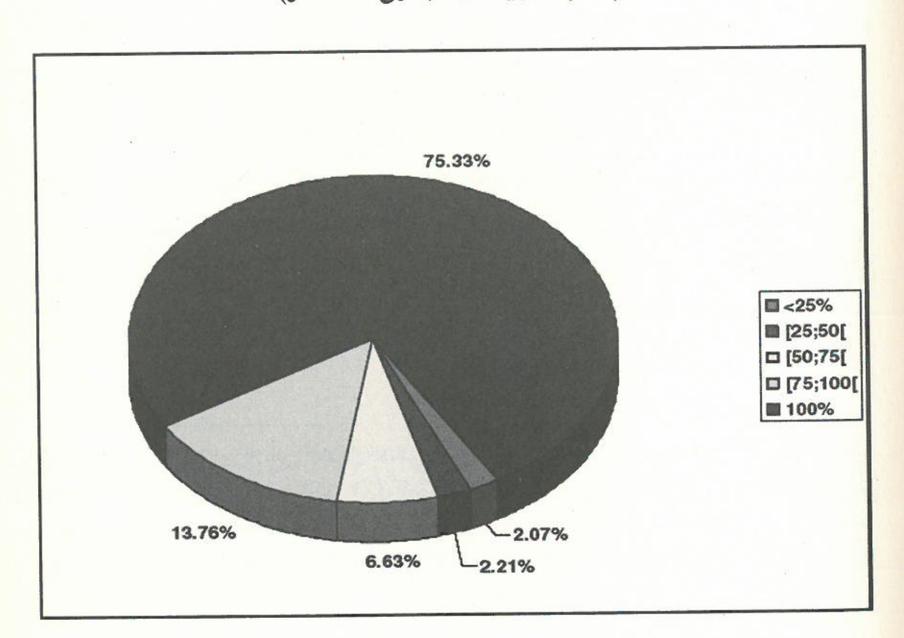
جدول رقم (٢): تصنيف الأضرار بحسب نسبة الضرر (من مجموع المؤسسات التي صرحت عن أصولها)

الشطر	عدد المؤسسات التي صرَّحت عن إجمالي أصولها	النسبة	مجموع قيمة الأضرار على الأصول الثابتة ($)	النسبة
٢٥٪	٧٨٤	١٧,٧٣	٣ ٧٩٧ .٥٤	٢,٠٧
(٢٥,٥٠)	٥٥٠	١٢,٤٣	٤ .٥٩ ٠٦٦	٢,٢١
(٥٠,٧٥)	٥٤٢	١٢,٢٥	١٢ ١٦٧ ٧٦١	٦,٦٣
(٧٥,١٠٠)	١٨٣	٤,١٤	٢٥ ٢٤٧ ٧٦٦	١٣,٧٦
١٠٠٪	٢٣٦٤	٥٣,٤٥	١٣٨ ٢١٨ ٤٥٦	٧٥,٣٣
المجموع	٤٤٢٣	١٠٠,٠٠	١٨٣ ٤٩٠ ١١٣	١٠٠,٠٠

رسم بياني رقم (٣): توزيع مستوى الضرر على الأصول الثابتة بحسب الشطور (نسب مئوية من عدد المؤسّسات)



رسم بياني رقم (٤): توزيع مستوى الضرر على الأصول الثابتة بحسب الشطور (نسب مئوية من مجموع الخسائر)



٢- نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسات المتضرِّرة

عدديًا، يتركز نشاط غالبية المؤسسات المتضرِّرة من العدوان الإسرائيلي في مجال التجارة على اختلاف أنواعها وصيانة المركبات ذات المحرّكات (السيارات تحديداً)، وذلك بنسبة ٥٧,٩٪، يليها المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية الخفيفة، بنسبة ١٣,٤٪، فيما شكلت المؤسسات المتضرِّرة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي وتعمل في مجال أنشطة الخدمة المجتمعية ٦,٢٣٪ من إجمالي المؤسسات المتضرِّرة، وقد توزّعت المؤسسات المتضرّرة بحسب النشاط على النحو التالي:

- تجارة وصيانة المركبات ٥٧,٩٪
- صناعات تحويلية ١٣,٤٪
- أنشطة الخدمة المجتمعية ٦,٢٪
- الفنادق والمطاعم ٤,٦٪
- الصحة والعمل الاجتماعي ٤,٧٪
- الإنشاءات والبناء ٣٪
- الأنشطة العقارية وتأجير المعدات ٢,٩٪
- النقل والمواصلات ٢,٢٪
- أنشطة زراعية ١,٦٪
- التعليم ١,٢٪
- غير ذلك ٠,٤٪

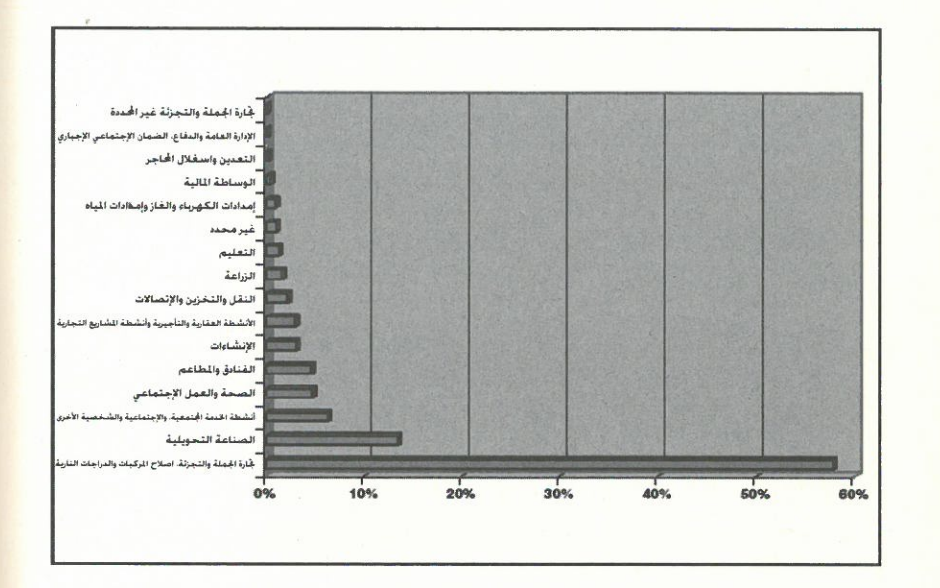
أما قيميًّا، فنجد أن الحصّة الكبرى من الأضرار التي لحقت بالمؤسسات من جرّاء العدوان، كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة*، حيث بلغت ٤٣,٧١٪ من مجموع قيمة هذه الأضرار. فيما ناهزت حصة التجارة ٣٦,٠٨٪، يليها القطاع الاجتماعي بنسبة ١١,٩٥٪.

* هذه الصناعات تتوزع على الشكل التالي: صناعة الأغذية والمشروبات (٣٧,٦٪)، منتجات معدنية وبلاستيكية ومطاطية (١٤,٧٪)، المنسوجات والملابس والبياضات (١٤,٥٪)، المفروشات والأدوات المكتبية والمنتجات الخشبية (١٠,٥٪)، الطباعة والنشر وصناعة الورق ومنتجاته واستنساخ وسائط إعلامية (٩,٧٪)، منتجات كيميائية وصيدلانية ومنجمية (٧,٧٪)، جلود وأحذية وحقائب وحبال (٤,٣٪).

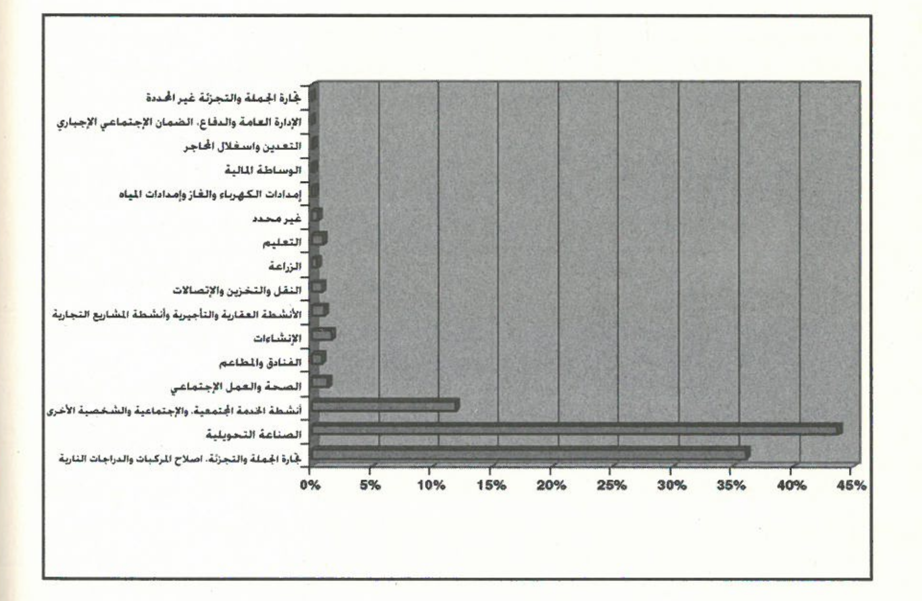
جدول رقم (٣): توزيع المؤسسات المتضررة بحسب النشاط الاقتصادي العام

النشاط عام	عدد المؤسسات	النسبة	مجموع قيمة الأضرار $	النسبة
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات والدراجات النارية	٥٥٥٣	٥٧,٨٢	١٤٣ ٥٨١ ٧١٠	٣٦,٠٨
الصناعة التحويلية	١٢٨٨	١٣,٤١	١٧٣ ٩٢٩ ٤٦٩	٤٣,٧١
أنشطة الخدمة المجتمعية، والاجتماعية والشخصية الأخرى	٥٩٨	٦,٢٣	٤٧ ٥٤٧ ٦٤٧	١١,٩٥
الصحة والعمل الاجتماعي	٤٤٧	٤,٦٥	٥ ٢٠٨ ٤٨٤	١,٣١
الفنادق والمطاعم	٤٤٣	٤,٦١	٣ ٣٧٢ ٨٤٣	٠,٨٥
الإنشاءات	٢٩٠	٣,٠٢	٦ ٦٣٩ ٧١١	١,٦٧
الأنشطة العقارية والتأجيرية وأنشطة المشاريع التجارية	٢٧٩	٢,٩١	٤ ١٠٩ ٧٠٦	١,٠٣
النقل والتخزين والاتصالات	٢٠٦	٢,١٤	٣ ٤٩٥ ٩٠٨	٠,٨٨
الزراعة	١٤٩	١,٥٥	١ ٧٠٧ ٩٧٦	٠,٤٣
التعليم	١١٦	١,٢١	٣ ٩٠٨ ٤٣٠	٠,٩٨
إمدادات الكهرباء والغاز وإمدادات المياه	٨٥	٠,٨٩	٩٧٨ ٦٥٦	٠,٢٥
الوساطة المالية	٣٤	٠,٣٥	٨١٠ ٥٩٣	٠,٢٠
التعدين واستغلال المحاجر	١٢	٠,١٢	٥٢٢ ٨٤٩	٠,١٣
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	٧	٠,٠٧	٣٧ ٥٩٦	٠,٠١
تجارة الجملة والتجزئة غير المحددة	٣	٠,٠٣	٧ ٠٠٠	٠,٠٠
غير محدد	٩٤	٠,٩٨	٢ ٠٥٠ ٨٣٦	٠,٥٢
المجموع	٩٦٠٤	١٠٠,٠٠	٣٩٧ ٩٠٩ ٤١٤	١٠٠,٠٠

رسم بياني رقم (٥): توزيع المؤسّسات المتضرّرة بحسب النشاط العام
(نسبة من مجموع المؤسّسات)



رسم بياني رقم (٦): توزيع المؤسّسات المتضرّرة بحسب النشاط العام
(نسبة من مجموع الخسائر)



٣- التوزع الجغرافي لأضرار المؤسسات

يظهر المسح أن ما يزيد عن ثلث المؤسسات المتضرِّرة جرّاء العدوان يتركز في منطقة الضاحية الجنوبية (بنسبة ٣٦,٠٢٪) يليه قضاء بنت جبيل (بنسبة ٢٠,٣٧٪) ثم قضاء صور (١٦,٣٣٪) فالنبطية (١١,٥٢٪)، ثم مرجعيون (٩,٠٠٪).

تجدر الإشارة إلى أنَّ العدد الأكبر من المؤسسات التي يقل حجم أضرارها الفردية عن خمسة آلاف دولار موجود في أقضية محافظتي الجنوب والنبطية (بنت جبيل والنبطية وصور ومرجعيون)، في حين أنَّ العدد الأكبر من المؤسسات ذات الأضرار الكبيرة نسبيًا التي تتراوح بين ١٠ آلاف و٥٠ ألف دولار يتركز في منطقة الضاحية الجنوبية، (راجع جدول رقم ٥ في الملحق).

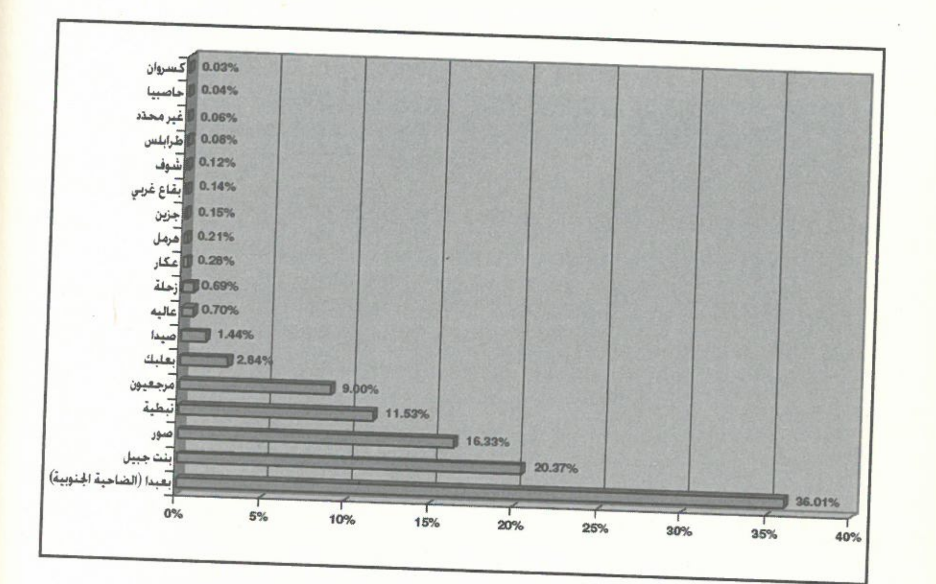
إلاّ أنَّ هذا التوزيع يختلف إذا أخذنا بعين الاعتبار قيمة الخسائر التي منيت بها المؤسسات على صعيد كل قضاء. حيث نجد أن أكثر من نصف هذه الخسائر تتركز في منطقة الضاحية الجنوبية، الذي بلغت حصّة مؤسساته ٥٥,٤٧٪ من إجمالي خسائر المؤسسات، يليه قضاء زحلة بنسبة ١٤,٢٤٪، ثم قضاء عاليه بنسبة ٨,٧٤٪، وبعده قضاء صور بنسبة ٧,٩٨٪، وذلك على الشكل المبيَّن في الجدول والرسم البياني (رقم ٧ و٨):

جدول رقم (٤): توزيع المؤسسات المتضررة على الاقضية اللبنانية

القضاء أو المنطقة	عدد المؤسّسات	النسبة	مجموع الخسائر $	النسبة
الضاحية الجنوبية	٣٤٥٩	٣٦,٠٢	٢٢٠,٧٢٦,٩٠٤	٥٥,٤٧
بنت جبيل	١٩٥٦	٢٠,٣٧	١٥,٢٧٨,٣٤٨	٣,٨٤
صور	١٥٦٨	١٦,٣٣	٣١,٧٤٧,٤٥٦	٧,٩٨
النبطية	١١٠٦	١١,٥٢	٧,٨٨٠,٤٠٥	١,٩٨
مرجعيون	٨٦٤	٩,٠٠	٣,٩٨٨,٤١٣	١,٠٠
بعلبك	٢٧٣	٢,٨٤	١٤,٠٥٩,٢٥٠	٣,٥٣
صيدا	١٣٨	١,٤٤	٩,١٦٠,٧٩٠	٢,٣٠
عاليه	٦٧	٠,٧٠	٣٤,٧٧٣,٧٨٩	٨,٧٤
زحلة	٦٦	٠,٦٩	٥٦,٦٧٩,٢٤٤	١٤,٢٤
عكار	٢٧	٠,٢٨	٢٢,٠٥٦	٠,٠١
الهرمل	٢٠	٠,٢١	٦١,٢٣٦	٠,٠٢
جزين	١٤	٠,١٥	٢٩,١٦١	٠,٠١
البقاع غربي	١٣	٠,١٤	٨١,٧٤٥	٠,٠٢
الشوف	١٢	٠,١٢	٣,٣٦٤,١٥٦	٠,٨٥
طرابلس	٨	٠,٠٨	٣,٢٩٣	٠,٠٠
حاصبيا	٤	٠,٠٤	٢٩,١٠٤	٠,٠١
كسروان	٣	٠,٠٣	٠	٠,٠٠
غير محدد	٦	٠,٠٦	٢٤,٠٦٤	٠,٠١
المجموع	٩٦٠٤	١٠٠,٠٠	٣٩٧,٩٠٩,٤١٤	١٠٠,٠٠

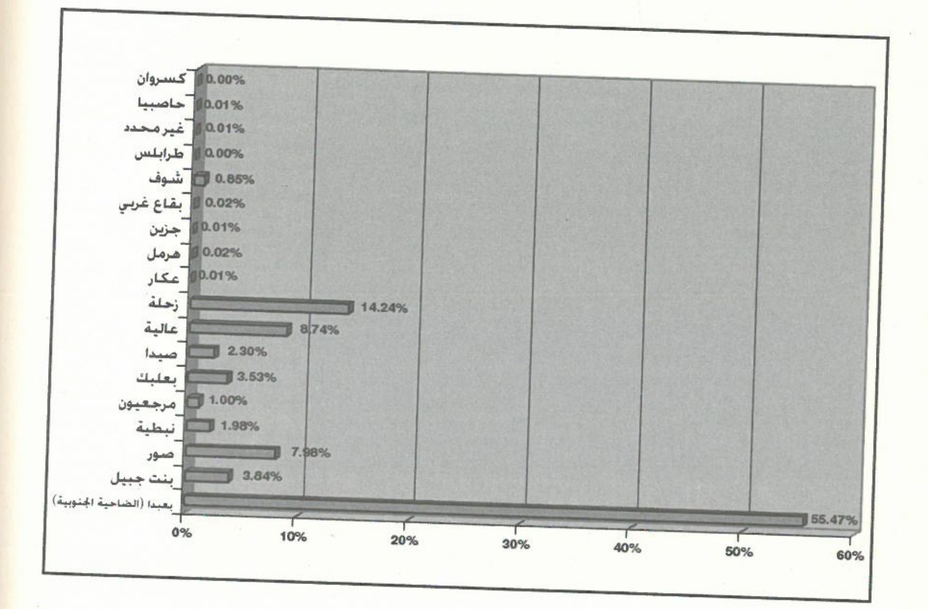
رسم بياني رقم (٧): المؤسّسات المتضرّرة بحسب القضاء

(نسبة من مجموع المؤسّسات)



رسم بياني رقم (٨): المؤسّسات المتضرّرة بحسب القضاء

(نسبة من مجموع الخسائر)



٤- طبيعة إشغال المؤسسات المتضرِّرة

تشير نتائج المسح الميداني للمؤسسات المتضرِّرة إلى أن ٦١,٥ ٪ من هذه المؤسسات هي ملك لأصحابها. أما النسبة المتبقية (٣٨,٢٪) فهي مشغولة من طريق الاستثمار، فيما تعذر تحديد نسب إشغال ٠,٣ ٪ (راجع جدول ٦)، و يلاحظ أن نسبة المؤسسات المتضرِّرة المشغولة من طريق الاستثمار ترتفع بشكل خاص في منطقة الضاحية الجنوبية، حيث النسبة الأكبر من المؤسسات المتضرِّرة، لتصل إلى ٤٦,٥ ٪، وتبلغ هذه النسبة أدناها في قضاء البقاع الغربي (٨,٣٪). وتنعدم في قضاءي عكار وكسروان. ويشار أيضاً إلى أن المؤسسات التي تفوق أضرارها ٥ مليون دولار هي مشغولة بالكامل من طريق التملّك، كما أن ٨٧,٦٪ من المؤسسات التي يفوق حجم أضرارها المليون دولار مشغولة بالطريقة نفسها (راجع جدول رقم ٦).

٥- المؤسسات المتضرِّرة بحسب نوع النشاط وعدد العمال

تشير نتائج المسح الميداني إلى أن غالبية المؤسسات المتضرِّرة، وفي مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، هي مؤسسات صغيرة الحجم لا يتجاوز عدد عمالها الأربعة. وتشكل هذه المؤسسات ٩٠,٩٥٪ من إجمالي المؤسسات المتضرِّرة. فيما تشكل المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين خمسة و تسعة عمال ٥,٩٦ ٪ فقط. تليها المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين عشرة وتسعة عشر عاملاً بنسبة ١,٨٥ ٪. (راجع جدول رقم ٧). أما المؤسسات الكبيرة نسبيًا التي يتجاوز عدد عمالها عشرين عاملاً فلا تتعدى نسبتها ١,٢٢ ٪. وهذه المؤسسات الكبيرة تتركز بشكل خاصّ في ثلاثة قطاعات أساسية هي: التجارة (٤٣,٢ ٪)، الصناعة التحويلية الخفيفة (٣٧,٣ ٪)، والفنادق والمطاعم (١٣,٦ ٪).

وبحسب المسح فإن المؤسسات المتضرِّرة تشغل ما مجموعه ٢٧٢٢٥ عاملاً، وهذا العدد مرشح لأن يكون أكبر نظراً إلى تجنُّب العديد من المؤسسات المشمولة بالمسح التصريح عن عدد عمالها.

الجزء الثاني- أضرار الآليات، نوعيّتها وتوزّعها الجغرافي

بلغ عدد السيارات المتضرِّرة من جرّاء العدوان الإسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية ٩١١٦ سيارة تعود ملكيتها لنحو ٧٨١٨ شخصاً، أكثر من ثلثها (٣٤,٦ ٪) في قضاء بنت جبيل لوحده، و١٨,٨٪ في صور، و١١,٧٪ في مرجعيون، و١٠,٧ ٪ في النبطية، و٧,٤ ٪

في بعلبك. وما تبقى توزع على بقية الأقضية (راجع جدول رقم ٨).

ويتبين من المسح أن ٦٥٪ من هذه السيارات، هي سيارات تستخدم لأغراض سياحية و٣٣,٥٪ لأغراض إنتاجية. فيما لم يتمّ تحديد نوعيّة ما نسبته ١,٥٪ من السيارات المتضرِّرة.

وبحسب نتائج المسح، فقد قدِّرت قيمة الأضرار في الآليات بحوالي ١٦ مليون و ٣٠٣ ألف و ٦٢٠ دولار، أي بمعدل ١٨٢٠ دولار للسيارة الواحدة. ويعود تاريخ صنع ٥٦,٧٪ من السيارات المتضرِّرة إلى ما قبل العام ١٩٩٠. أما السيارات الحديثة المسجلة ما بعد العام ٢٠٠٠ فلا تتعدى نسبتها ٣٪. في حين لم يحدد تاريخ صنع ٢٣,١٪ من السيارات المتضرِّرة.

الجزء الثالث - أضرار الثروتين النباتية والحيوانية

١- أضرار الأشجار والمزروعات

بلغت قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة الواقعة على المزروعات نتيجة العدوان الإسرائيلي ما مقداره ١٤٠ مليون و ٩٧١ ألف و ٥٩٠ دولار (٦٣٪ أضرار مباشرة، ٣٧٪ أضرار غير مباشرة).

رسم بياني رقم (٩): أضرار المزروعات بحسب نوع الضرر

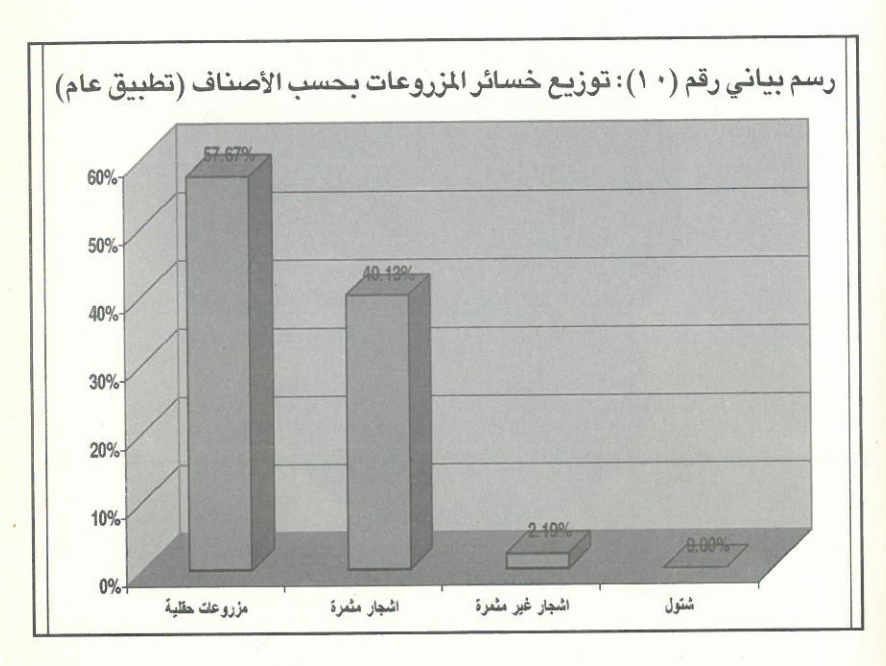


ويقدّر عدد الأشجار التالفة أو المتضرِّرة جرّاء العدوان بنحو ١٠٨٧٨١١ شجرة تمّ احتسابها وفقاً لمقياس العدد. وبحسب التقديرات بلغت قيمة الخسائر الإجمالية للأشجار المثمرة وغير المثمرة نحو ٥٩ مليون و ٦٧٠ ألف و ٧٩٩ دولار، أو ما نسبته ٤٢٪ من مجمل قيمة الخسائر الزراعية.

جغرافيّاً، تتركز خسائر الأشجار بشكل رئيسي في أقضية بعلبك (٣١,٧٪)، وصور (٢٧٪)، وبنت جبيل (١٢,٧٪)، والنبطية (٨,٩٪) ومرجعيون (٥,٥٪)، وحاصبيا(١٪).

أما الخسائر الواقعة على المزروعات الحقلية، فقد بلغت ٣٠٩ آلاف و ٤٨٢ دونماً، بقيمة إجمالية قدرها ٨١ مليون و ٣٠٠ ألف و ٤٩١ دولار، أي بمعدّل خسارة تساوي ٢٦٢ دولار تقريباً في الدونم الواحد. وتتوزّع هذه الخسائر بحسب الأقضية على الشكل التالي: بعلبك ٣٦٪، صور ٣٣,٥٪، بنت جبيل ٨,٣٪، النبطية ٦,٤٪، مرجعيون ٣,٢٪، الضاحية الجنوبية (بعبدا/ عاليه) ٣,٣٥٪، الهرمل ١,٤٪، البقاع الغربي ٠,٨٪، حاصبيا ٠,٨٪، صيدا ٠,٥٪.

رسم بياني رقم (١٠): توزيع خسائر المزروعات بحسب الأصناف (تطبيق عام)

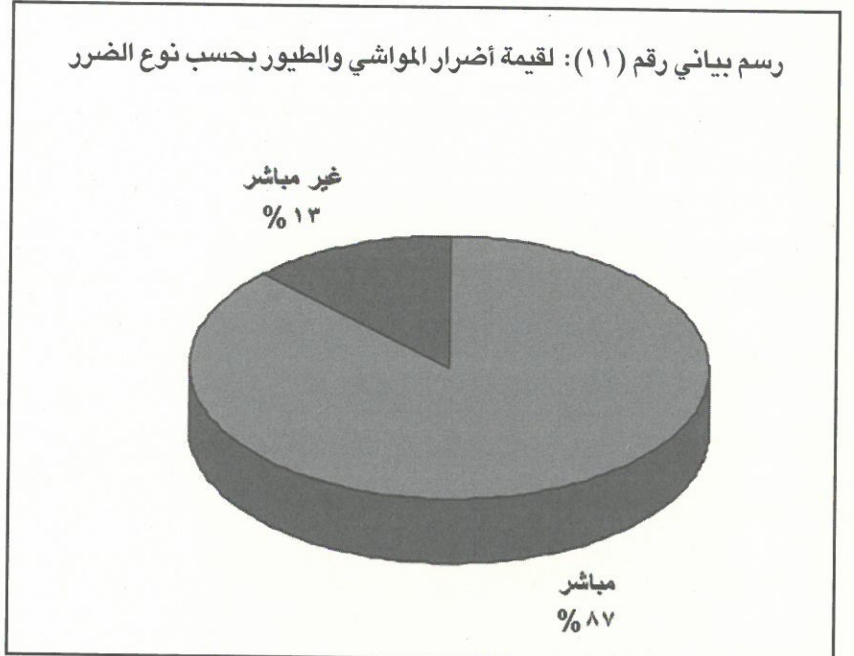


٢- أضرار الثروة الحيوانية

بلغت قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة الواقعة على الثروة الحيوانية نتيجة العدوان الإسرائيلي ما مقداره ١١ مليون و٧٠٢ ألف و ٣٦٣ دولار (٨٧٪ أضرار مباشرة ١٣٪ أضرار غير مباشرة). توزعت بين خسائر في الماشية طالت نحو ٧١ ٤٦٢ رأس تقدر قيمتها بنحو ٨ ملايين و ٦٩٦,٩ ألف دولار، وخسائر في الدوابّ طالت حوالي ١٣٤٤ رأساً تقدر قيمتها بنحو ٣٢٣,٥ ألف دولار، وخسائر في الطيور طالت ما يقارب ١١٧ ألف و ٦٥٥ طيراً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٧٩٦,٥ ألف دولار، بالإضافة إلى خسائر

نحو ١٨٨٩٢ قفير نحل تقدر قيمتها بنحو مليون و٦٣٣ ألف دولار، وتتركز خسائر الثروة الحيوانية بشكل خاصّ في أقضية بنت جبيل، وصور، ومرجعيون للأضرار المباشرة، يضاف إليها بعلبك وزحلة، بلحاظ الأضرار غير المباشرة.

رسم بياني رقم (١١): لقيمة أضرار المواشي والطيور بحسب نوع الضرر



خلاصة:

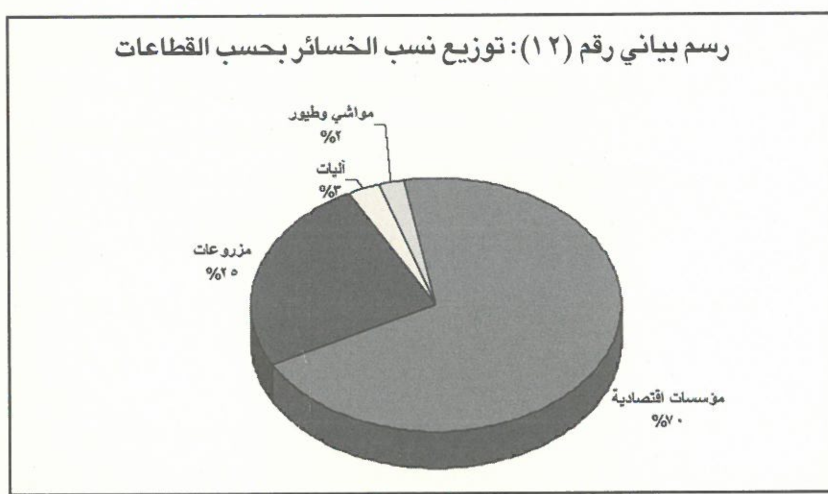
يشير المسح الميداني للأضرار التي خلَّفها العدوان الصهيوني في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والآليات والثروتين الزراعية والحيوانية، إلى أن القيمة النقدية الإجمالية لهذه الأضرار تقارب ٥٦٦ مليون و٨٨٦ ألف و٦٣٧ دولاراً تكبدها حوالي ٤٣١٩٩ متضرِّراً. وقد توزعت بين أضرار مؤسسات، تعود لنحو ٩٦٠٤ مالكاً أو مستثمراً، بلغت قيمتها ٣٩٧ مليون و٩٠٩ آلاف و٤١٤ دولار، وأضرار آليات بلغ عددها ٩١١٦ آلية تعود ملكيتها لنحو ٧٨١٨ شخصاً، قدرت قيمتها بنحو ١٦ مليون و ٣٠٣ آلاف و٦٢٠ دولار، وأضرار مزروعات تعود ملكيتها لنحو ٢١٤٥٧ شخصاً، بقيمة ١٤٠ مليون و ٩٧١ ألف و ٥٩٠ دولار، وثروة حيوانية تعود ملكيتها لنحو ٤٣٢٠ شخصاً، بقيمة ١١ مليون ٧٠٢ ألف و٣٦٣ دولار. وذلك بحسب الجدول التالي:

جدول رقم ٥: توزيع القيمة الإجمالية للخسائر وعدد المتضررين، ونسبتهما المئوية بحسب القطاعات الرئيسية

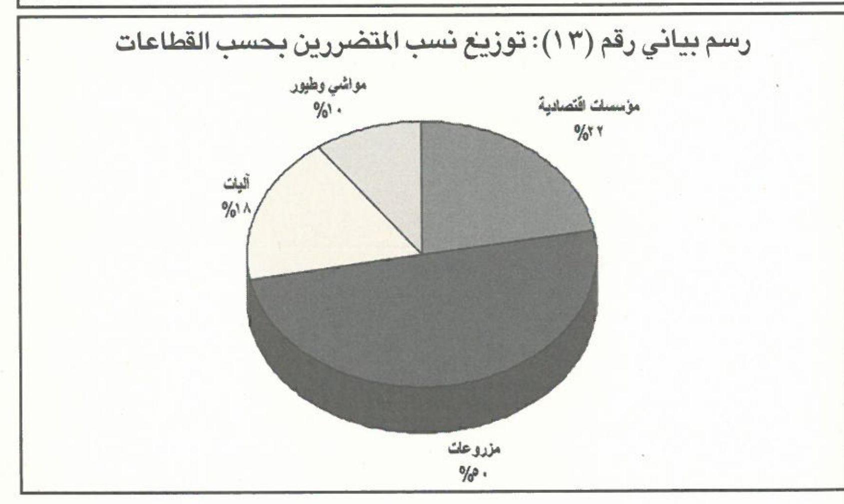
نوع القطاع	قيمة الخسائر $	النسبة	عدد المتضررين	النسبة
مؤسسات اقتصادية	٣٩٧ ٩٠٩ ٤١٤	٧٠,١٣	٩,٦٠٤	٢٢,٢٣
مزروعات	١٤٠ ٩٧١ ٢٩٠	٢٤,٨٤	٢١,٤٥٧	٤٩,٦٧
آليات	١٦ ٣٠٣ ٦٢٠	٢,٨٧	٧,٨١٨	١٨,١٠
مواشي وطيور	١١ ٧٠٢ ٣٦٣	٢,١٦	٤,٣٢٠	١٠,٠٠
المجموع	٥٦٦ ٨٨٦ ٦٨٧	١٠٠,٠٠	٤٣,١٩٩	١٠٠,٠٠

هذه المعطيات أعلاه يمكن تصويرها بحسب الرسمين البيانيين التاليين:

رسم بياني رقم (١٢): توزيع نسب الخسائر بحسب القطاعات



رسم بياني رقم (١٣): توزيع نسب المتضررين بحسب القطاعات



كذلك تظهر بيانات المسح أن أكثر من نصف المؤسسات المتضرِّرة (٥٣,٤٥٪) أصيبت بأضرار مباشرة قاتلة، أي بنسبة مائة في المائة من حجم الأصول الثابتة للمؤسسة. في حين قدرت نسبة المؤسسات التي أصيبت بأضرار تقلّ عن ٢٥٪ من قيمة أصولها بحوالي ١٧,٧٣٪. وما تبقى من المؤسسات المتضرِّرة (٢٨,٨٢٪) تراوحت نسبة أضرارها في الأصول الثابتة بين ٢٥٪ و ٧٥٪.

قطاعيًا، تتمركز المؤسسات الاقتصادية المتضرِّرة، سواء من ناحية عددها أو قيمتها، بالدرجة الأولى في قطاعي الصناعات التحويلية الخفيفة، والتجارة، وصيانة المركبات ذات المحرّكات. فيما لم يوفّر العدوان المؤسسات الاجتماعية التي جاءت في الترتيب الثالث لجهة حجم الخسائر.

جغرافيًا، تأتي منطقة الضاحية الجنوبية وأقضية زحلة وصور وبنت جبيل في مقدمة المناطق المتضرِّرة لناحية قيمة الخسائر الإجمالية، بالرغم من أن الخسائر طالت ١٨ قضاءً بنسب متفاوتة وفي مجالات متعدّدة.

ثالثاً: الجداول

جدول رقم (١): توزيع الأضرار الإجمالية بحسب نوع الضرر وطبيعته.

جدول رقم (٢): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية ونوع النشاط.

جدول رقم (٣): توزيع الأضرار بحسب القضاء والجهة المتضرِّرة.

جدول رقم (٤): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية وحجم الأصول الثابتة.

جدول رقم (٥): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية والقضاء.

جدول رقم (٦): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب طبيعة الإشغال وحجم الأضرار.

جدول رقم (٧): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب نوع النشاط وعدد العمال.

جدول رقم (٨): حجم الأضرار في الآليات بحسب نوع الضرر والقضاء.

جدول رقم (١): توزيع الأضرار الإجمالية بحسب نوع الضرر وطبيعته

أنواع الضرر	وحدة القياس	حجم الأضرار	قيمة الأضرار($)
مؤسسات	**العدد**	٩٦٠٤	٣٩٧ ٩٠٩ ٤١٤
أصول ثابتة	-	-	١٨٣ ٤٩٠ ١١٣
سلع أولية	-	-	٢١٤ ٤١٩ ٣٠١
آليات	**العدد**	٩١١٦	١٦ ٥٧٠ ٤١٩
سياحية	العدد	٥٨٨٧	٦ ٩٦٣ ٩٠٩
إنتاجية	العدد	٣٠٣٣	٩ ٦٠٦ ٥١٠
أشجار مثمرة وغير مثمرة	**العدد**	١٠٨٧٨١١	٥٩٦٧٠٧٩٩
مزروعات حقلية	**دونم**	٣٠٩٤٨٢	٨١ ٣٠٠ ٤٩١
ماشية	**العدد**	٧١٤٦٢	٨ ٦٩٦ ٨٦٠
طيور	**العدد**	١١٧٦٥٥	٧٩٦ ٤٥٣
قفران نحل	**العدد**	١٨٨٩٢	١ ٦٣٣ ١٥٠
سمك	**كلغ**	٣٢٧٧٠	١٩٦ ٦٢٠
علف	**كلغ**	٢٣٢٤٦٠	٥٥ ٧٩٠

جدول رقم (٢): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية ونوع النشاط (عدد)

نوع النشاط	حجم الأضرار الإجمالية ($)											
	أقل من ٥٠٠	بين ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	بين ١٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠	بين ٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠٠ وأقل من مليون	بين ١ وأقل من ٥ مليون	٥ مليون وأكثر	غير محدد	مجموع
صناعات تحويلية	١٥٧	١٢٢	٤٠٥	١٤٢	٢٣١	٤٨	٤٣	١٣	٢١	٩	٩٧	١٢٨٨
الماء والكهرباء والغاز	٥	١٢	٢٠	١٨	٢١	٤	١	٠	٠	٠	٤	٨٥
الإنشاءات والبناء	٤١	٣٦	٩٩	٢٧	٤٧	٩	٨	٠	٢	٠	٢١	٢٩٠
تجارة على اختلافها وصيانة المركبات	٩٩٨	٦٥٨	١٦١٩	٦٠٥	١٠٣٤	١٦٢	١٦٢	٢٣	١٠	٣	٢٨٢	٥٥٥٦
الفنادق والمطاعم	٧٨	٤٩	١٦٨	٥٠	٧٠	٧	٤	٠	٠	٠	١٧	٤٤٣
النقل والاتصالات	١٣	١٢	٧٠	٣٣	٥٠	٥	٧	٠	٠	٠	١٦	٢٠٦
الوساطة المالية	٣	٣	٨	٣	١٣	١	٢	٠	٠	٠	١	٣٤
الأنشطة العقارية وتأجير المعدات	١٩	٢٠	١٠٣	٣٨	٦٠	١٠	٦	١	٠	٠	٢٢	٢٧٩
الإدارة العامة والدفاع والضمان	٠	١	٢	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٧
التعدين واستغلال المحاجر	٠	٠	٣	١	٣	٢	٢	٠	٠	٠	١	١٢
التعليم	٨	٨	٢٦	١٢	٣٢	١٠	٤	٠	١	٠	١٥	١١٦
الصحة والعمل الاجتماعي	١٤	٣٤	١٣٤	٨١	١٤٣	١٣	٣	٠	٠	٠	٢٥	٤٤٧
أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية الأخرى	٩٠	٦٣	١٨٦	٩٢	١٠٦	١١	١٥	١	٠	١	٣٣	٥٩٨
أنشطة زراعية	٢٤	١٦	٤٧	١٩	٢٨	١	١	١	٠	٠	١٢	١٤٩
مختلف	٢	٤	٢٧	١٦	١٥	٥	٤	٠	٠	٠	١٨	٩٤
مجموع	١٤٥٢	١٠٣٨	٢٩١٧	١١٣٩	١٨٥٤	٢٩١	٢٦٢	٣٩	٣٤	١٣	٥٦٥	٩٦٠٤

جدول رقم (٣): توزيع الأضرار بحسب القضاء والجهة المتضرِّرة (عدد)

القضاء أو المنطقة	المؤسسات المتضررة				الأفراد المتضررون		
	استثمار	ملك	غير محدد	مجموع	آليات	مواشي	مزروعات
الضاحية الجنوبية	١٦٠٩	١٨٣١	١٩	٣٤٥٩	٤٥٤	١	١٧٦
بنت جبيل	٧٧٧	١١٧٨	١	١٩٥٦	٢٦٢٢	١١٢٢	٥٦٦٩
صور	٤٥٧	١١٠٩	٢	١٥٦٨	١٥١٣	١١٥٤	٤٩٠٨
مرجعيون	٢٧٣	٥٩١	٠	٨٦٤	٨٩٢	٧٠٦	٣١٦٣
النبطية	٣٣١	٧٦٣	١٢	١١٠٦	٨١١	٣٨٠	١٨٥٣
صيدا	٥٦	٨٢	٠	١٣٨	٢٩٧	٣٦	٤٧٢
حاصبيا	١	٣	٠	٤	٥	٦٤	٦٦٥
البقاع الغربي	١	١٢	٠	١٣	٣٦	١١٩	٥٠
الهرمل	٨	١٢	٠	٢٠	٢٨	٨٩	٢٦٢
بعلبك	٩٩	١٧٤	٠	٢٧٣	٦٠٠	٥١٢	٣٧٣٩
جزين	٦	٨	٠	١٤	١١	١١	١٣
زحلة	٢١	٤٥	٠	٦٦	٦١	٩١	٤٣٤
جبيل	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠
الشوف	٢	١٠	٠	١٢	١٧	٤	٦
طرابلس	٢	٦	٠	٨	١٠	٠	٣
عاليه	٢٥	٤٢	٠	٦٧	٣٤٥	٨	٥
كسروان	٠	٣	٠	٣	١٥	٥	٠
عكار	٠	٢٧	٠	٢٧	٠	٠	١
غير محدد	٠	٦	٠	٦	٢	٠	٠
مجموع	٣٦٦٨	٥٩٠٢	٣٤	٩٦٠٤	٧٧٢٢	٤٣٠٢	٢١٤١٩

جدول رقم (٤): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية وحجم الأصول الثابتة (عدد)

حجم الأصول الثابتة ($)	حجم الأضرار الإجمالية ($)											
	أقل من ٥٠٠	بين ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	بين ١٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠	بين ٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠٠ وأقل من مليون	بين ١ وأقل من ٥ مليون	٥ مليون وأكثر	غير محدد	مجموع
أقل من ٥٠٠	١١٧	٤٣	٤٦	٦	٨	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٢٢٦
بين ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	٧٢	٨٨	١١٢	١٦	١٤	٠	١	٠	٠	١	١	٢٨٩
بين ١٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠	٢٠٢	١٩٩	٩١٨	٢٣٢	٢٠٤	٢١	١٤	٠	٠	٠	١٨	١٦٧١
بين ٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠	٤٨	٤٢	٢٣٩	٢٦٥	٢٥٤	٢١	١٧	٢	١	٠	١٠	٨٠٨
بين ١٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠	٣٧	٤٢	١٧٤	١٢٤	٦٤٨	٨٣	٦٢	٤	٢	٠	١١	١١٠١
بين ٥٠٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠٠	٠	٢	١٣	٩	٤٤	٥٥	٢٤	٤	١	٠	٢	١٤٥
بين ١٠٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠٠	١	١	٦	٩	٢٩	١٢	٥٣	٧	٢	١	١	١١١
بين ٥٠٠٠٠٠ وأقل من مليون	٠	٠	١	١	٥	٠	٥	٢	٢	٠	٠	١٧
بين ١ وأقل من ٥ مليون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١٢	٢	٠	١٧
٥ مليون وأكثر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٢	٧	٠	١٢
غير محدد	٩٧٥	٦٢١	١٤٠٨	٤٧٧	٦٤٨	٩٩	٨٤	١٤	١٢	٣	٥١٢	٤٥٧١
مجموع	١٤٥٢	١٠٣٨	٢٩١٧	١١٣٩	١٨٥٤	٢٩١	٢٦٢	٣٩	٣٤	١٣	٥٦٥	٩٦٠٤

جدول رقم (٥): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب حجم الأضرار الإجمالية والقضاء (عدد)

القضاء	حجم الأضرار الإجمالية ($)											
	أقل من ٥٠٠	بين ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	بين ١٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠	بين ٥٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠٠	بين ١٠٠٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠٠٠	بين ٥٠٠٠٠٠ وأقل من مليون	بين ١ وأقل من ٥ مليون	٥ مليون وأكثر	غير محدد	مجموع
الضاحية الجنوبية	٢٠٦	١٥٢	٨٠٥	٤٩٢	١١٣٤	١٩١	١٨٠	٣٢	٢٠	٧	٢٤٠	٣٤٥٩
بعلبك	١٣	٢٣	٨٣	٥٣	٨٢	٥	٥	١	١	١	٦	٢٧٣
البقاع الغربي	٠	١	٣	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١٣
بنت جبيل	٣٤٠	٣٠٠	٧٤٩	٢١٠	٢١٤	٣٤	٢٠	٠	١	٠	٨٨	١٩٥٦
جزين	٧	١	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١٤
حاصبيا	٠	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤
زحلة	٣	٤	١٨	١٤	٨	٣	٧	١	٣	٢	٣	٦٦
الشوف	١	٠	٤	٠	٤	٠	١	١	١	٠	٠	١٢
صور	٣٩٨	٢٠٥	٥٠٢	١٤٩	١٨٠	١٨	١٧	٤	٠	٢	٩٣	١٥٦٨
صيدا	٨	١٤	٣٩	٢٠	٣٠	١١	٩	٠	٢	٠	٥	١٣٨
طرابلس	٧	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨
عاليه	٣	٣	١١	٩	١٧	٢	٩	٠	٦	١	٦	٦٧
عكار	١٣	٧	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢٧
كسروان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣
مرجعيون	١٧٩	١٧٣	٣١٨	٧٢	٦٤	٩	٣	٠	٠	٠	٤٦	٨٦٤
النبطية	٢٧٣	١٥١	٣٥٧	١١٣	١١٧	١٨	١١	٠	٠	٠	٦٦	١١٠٦
الهرمل	٠	٢	١٤	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢٠
غير محدد	١	٢	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦
مجموع	١٤٥٢	١٠٣٨	٢٩١٧	١١٣٩	١٨٥٤	٢٩١	٢٦٢	٣٩	٣٤	١٣	٥٦٥	٩٦٠٤

جدول رقم (٦): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب طبيعة الإشغال وحجم الأضرار

حجم الأضرار $	استثمار	ملك	غير محدد	مجموع
٥٠٠	٥٦٥	٨٨٦	١	١٤٥٢
٥٠٠–١٠٠٠	٣٨٦	٦٥٠	٢	١٠٣٨
١٠٠٠–٥٠٠٠	١٠٩٢	١٨١٦	٩	٢٩١٧
٥٠٠٠–١٠٠٠٠	٤٩٧	٦٤٠	٦	١١٤٣
١٠٠٠٠–٥٠٠٠٠	٧٨٢	١٠٦٥	٤	١٨٥١
٥٠٠٠٠–١٠٠٠٠٠	١٠٧	١٨٣	٠	٢٩٠
١٠٠٠٠٠–٥٠٠٠٠٠	٩٤	١٦٨	٠	٢٦٢
٥٠٠٠٠٠–١٠٠٠٠٠٠	١٥	٢٤	٠	٣٩
١٠٠٠٠٠٠–٥٠٠٠٠٠٠	٦	٢٨	٠	٣٤
٥٠٠٠٠٠٠+	٠	١٣	٠	١٣
غير محدد	١٢٤	٤٢٩	١٢	٥٦٥
مجموع	٣٦٦٨	٥٩٠٢	٣٤	٩٦٠٤

جدول رقم (٧): توزيع المؤسسات المتضرِّرة بحسب نوع النشاط وعدد العمال

نوع النشاط	عدد العمال					مجموع المؤسسات
	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠ وأكثر	
صناعات تحويلية خفيفة	١٠٤١	١٣٨	٦٥	٢٥	١٩	١٢٨٨
الماء والكهرباء والغاز	٨١	٢	٢	٠	٠	٨٥
الإنشاءات والبناء	٢٣٨	٤٣	٧	١	١	٢٩٠
تجارة عامة وصيانة وبيع المركبات ذات	٥٢١٩	٢٢٩	٥٧	٣٧	١٤	٥٥٥٦
المحركات						
الفنادق والمطاعم	٣٤١	٦٥	٢١	١٥	١	٤٤٣
النقل والاتصالات	١٨٤	١٧	٤	١	٠	٢٠٦
الوساطة المالية	٢٧	٥	٢	٠	٠	٣٤
الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات	٢٥٧	٢٠	٢	٠	٠	٢٧٩
الصحة	٤٣٩	٧	١	٠	٠	٤٤٧
التعليم	١١٤	٢	٠	٠	٠	١١٦
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماع	٥٥٢	٣٢	١١	٣	٠	٥٩٨
إدارات ومؤسسات عامة	٧	٠	٠	٠	٠	٧
التعدين واستغلال المحاجر	٨	١	٢	١	٠	١٢
أنشطة زراعية	١٤١	٧	١	٠	٠	١٤٩
غير محدد	٨٦	٥	٣	٠	٠	٩٤
مجموع	٨٧٣٥	٥٧٣	١٧٨	٨٣	٣٥	٩٦٠٤

جدول رقم (٨): حجم الأضرار في الآليات بحسب نوع الضرر والقضاء

القضاء أو المنطقة	عدد الآليات المتضررة	نوع المركبة			تاريخ صنع السيارة						القيمة المقدرة للأضرار($)
		سياحي	إنتاجي	غير محدد	بعد الألفين	بين ٩٥ والألفين	بين ٩٠ و٩٥	بين ٨٠ و٩٠	قبل ٨٠	غير محدد	
الضاحية الجنوبية	٥٥٨	٤١٨	١٣٢	٨	٥١	٧٢	١٠٤	٢٠٦	٨١	٤٤	١٢٧٤٣٣٨
بنت جبيل	٣١٥٢	٢١١٤	٩٧٢	٦٦	٧٨	٢٠٩	٢٨٠	١٢٠٢	٧٣٤	٦٤٩	٤٧٧٠٩٣٢
صور	١٧١٥	١١١١	٥٩٧	٧	٤٨	١٤٣	٢٠٥	٦٧٨	٣٠٨	٣٣٣	٢٦٠٥٥١٩
مرجعيون	١٠٧١	٦٦٨	٣٨٤	١٩	١٤	٤٦	٧٤	٣٩٦	٣٠٥	٢٢٧	١٩٣١٦٥٢
النبطية	٩٧٧	٦٤٤	٣١١	٢٢	٣١	٥٠	١١٥	٣٤٥	١٦٣	٢٦٩	١٥١٣٠٠٢
صيدا	٣٥٩	٢٥٩	٩١	٩	١٠	٤٠	٣٨	١٤١	٧١	٤٧	٤٩٠٦٣٧
حاصبيا	٥	١	٤	٠	٠	٠	١	١	٠	٣	١٣٣٥٠
البقاع الغربي	٤٣	٢٥	١٨	٠	١	٥	٤	١٢	١٢	٩	٣٥٤٤٠
الهرمل	٣١	٢٢	٩	٠	٥	٥	٦	٧	٧	١	٨٠٥٥٠
بعلبك	٦٧٥	٥٠٣	١٦٩	٣	٣٠	٥٦	٦٤	٢٢١	١٣٢	١٧٢	٩٧٨٧٠٤
جزين	١٩	١٨	١	٠	١	٠	٠	١٢	٠	٦	٢١٨٢٠
الشوف	١٧	٧	١٠	٠	١	٢	١	٧	٤	٢	٦٢٠٩٥٠
زحلة	٦٥	٤٠	٢٥	٠	٥	٨	٩	١٨	٢٠	٥	٢٢٦٠٨٥
جبيل	٤	٢	٢	٠	٠	٠	٠	١	١	٢	٨٧٠
طرابلس	١٠	٩	١	٠	٠	١	٢	٥	١	١	٤٣٦٠
كسروان	١٥	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	(١٥٠٠٠)
عاليه	٣٩٨	٦٦	٣٣٢	٠	٤	١٢	١١	٣٦	٢٢	٣١٣	١٦٩٦٥١٠
غير محدد	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧٠٠
مجموع	٩١١٦	٥٩٢٤	٣٠٥٨	١٣٤	٢٧٧	٦٤٣	٩١١	٣٢٧٧	١٨٥٧	٢٠٩٣	١٦٥٨٥٤١٩

ملحق رقم (٣): نتائج دراسة خطيب وعلمي حول الخسائر المباشرة للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦[1]

المحافظة والقضاء	المباني		الطرقات	الجسور		المطار	الكهرباء	الاتصالات	المدارس		المياه	الزراعة والري	الصرف الصحي	الصناعة	مراكز العبادة		مركبات*		مجموع مليون $
	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	عدد	
بيروت	–	–	–	–	–	–	–	٢,٠٧٠	٠,٣٩٩	٤٩	–		–	–	–	–	٠,٩٤	١٧٦	٢ ٥٦٠
البقاع	٤١,١٩	٣٢٦٢	١٠,٩٥	٣,٦٢٤	٢٤	–	٦,٤٦	٢٣,٣٦	٠,٥٢٣	٣١	٣,٣٦١	٥٨,٧٧٨	٠,٨٧٧	٧٩,٥	٠,٤٠٦	١٠	١,٦٥	٢٣٨	٢٤٥ ٣
بعلبك	٣٦,٢	٢٦٣٨	٥,٩١	١,٣٧	١٤	–	٥,٠٨	١٤,١٤	٠,٣٥٠	٧	٢,٨٢	٣٠,٠٤	٠,٧٩٩	–	٠,٣٣٦	٩	٠,٤٣	غ.م	١١٠ ٦
الهرمل	١,٨٦	١٨٤	٠,٢٤	٠,٩٦	٣	–	١,١٤	١,٧٩	–	–	٠,٠٩٥	–	٠,٠٤٧	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٦ ٠٧٧
راشيا	–	–	٠,٩٢	–	–	–	–	١,٤٥	٠,٠٥٥	٧	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٣ ٢٨٣
البقاع الغربي	١,٦٥	١٥٦	٢,١	٠,٤٣	٢	–	٠,٢١	٣,٥٧	٠,١١٨	١٧	٠,٣١٠	٨,١١٠	٠,٠٢٠	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	١٧ ٩٧
زحلة	١,٤٤	٢٨٤	١,٧٨	٠,٨٦	٥	–	٠,٠٣	٢,٤١	–	–	٠,١٣٦	٢٠,٦٢٨	٠,٠١١	٧,٩٥	٠,٠٧٠	١	٠,٤٣	غ.م	١٠٧ ٣
جبل لبنان	٩٨٠,٠٣	٤٦٣٢٩	١٦,٦	٤٥,٨	٢٩	–	٦١,٨٩٣	١٩,٢٣٨	٠,٢٥٠	٣٩	٤,٨٣٦	–	٢٠١٢١	٦٤,٩٠	٠,٣٠٨	٨	٣,٠١	غ.م	١٢١٦ ٩
عاليه	٠,٤٥	٧٦	٠,٣٠	٢,٢٧	٢	–	–	٣,٠٢	٠,٠٣٨	١٠	–	–	–	٣١,٠٠	–	–	٠,٤٣	غ.م	٣١ ٦٤
بعبدا	٩٧٧,٨	٤٥٨٧٨	١٥,٣	٢٣,٥٨	٨	١,٢٥٠	١٢,٨٢٨	١٦,٢١٨	٠,٠٥٩	٢	٤,٦٤٨	–	٢,١١٠	٣٣,٩٠	٠,٣٠٨	٨	٠,٨٦	غ.م	١١٠١ ٧
الشوف	١,٧٦٤	٣٧٥	٠,٧٢	٦,٦٠	١٦	–	٤٩,٠٦٥	–	٠,٠٤٣	١	٠,١١٣	–	٠,٠١١	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٦١ ٦٩٨
المتن	–	–	٠,٢٨	–	–	–	–	–	٠,٠٢٧	٢	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠ ٧٥٢
جبيل	–	–	–	٧,٤٩	١	–	–	–	٠,٠٥٣	١٦	٠,٠٧٥	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٨ ٤٠٧
كسروان	–	–	٠,١٨	٥,٨٦	٢	–	–	–	٠,٠٢٨	٨	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٦ ٦٩١
النبطية	٥٨٧,٢٨	٣٩٤٤٣	٣٣,٦٦	٢,٦٤٦	١٠	–	٥٤,٥٠٢	٢٠,٣٠٢	١٣,٦٠	٨٦	٣٧,٠٥	٥,٣٧١	٨,١١٤	–	٠,٧٢١	١٦	١,٧٢	غ.م	٩٧١ ٤٣
بنت جبيل	٢٢٦,٩٧	١٢٩٦٧	١٢,٨٢	–	–	–	١٩,٢٤٤	٦,٩٩٩	٩,١٥٩	٣٣	١٠,٨٧	٢,٩٢٠	٣,١٦٠	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٣٦٨ ٩٩
حاصبيا	١٤,١١٦	١٠٨٤	٣,١٩	٠,٣٦	٢	–	٠,٨١٩	–	١,٣٥٠	٤	٠,٢٤٠	٠,٥٣٩	٠,١٢٠	–	٠,٠٥٦	٢	٠,٤٣	غ.م	٢٠ ٨٧٢
مرجعيون	٢٠٤,٥٥	١١٨٥٩	١٣,٠٢	٠,٢٤	١	–	٢٥,٦٠٥	٥,٠٨٣	٢,١٧١	١١	١٣,١٣	١,٤٤٣	٢,٩٠٠	–	٠,٣٢٢	٧	٠,٤٣	غ.م	٣٣٩ ٣٠
النبطية	١٤١,٦٥	١٣٥٣٣	٤,٦٣	٢,٠٥	٧	–	٨,٨٣٤	٨,٢٢٠	٠,٩٢١	٣٨	١٢,٨١	٠,٤٧٠	١,٩٣٤	–	٠,٣٤٣	٧	٠,٤٣	غ.م	٢٤٢ ١٧

المحافظة والقضاء	المباني		الطرقات	الجسور		المطار	الكهرباء	الاتصالات	المدارس		المياه	الزراعة والري	الصرف الصحي	الصناعة	مراكز العبادة		مركبات*		مجموع مليون $
	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	عدد	قيمة	عدد	
لبنان ش	٢,٣٧٧	٢٠٦	١,٩٣	١,٩٩	٨	–	١,٥٩٠	١,٥٦٦	٠,٠٣٦	١	٠,٠٣٣		–	–	–	–	٠,٠٦٦	غ.م	١٢,٧١٠
عكار	٢,٣٧	٢٠٦	١,٣٣	١,٤٥	٦	–	١,٥٩٠	١,٥٦٦	٠,٠٠٧	–	٠,٠٣٣	٠,٠٦٧	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٩,١٣٧
بشري	–	–	٠,١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠,٦٤٨
البترون	–	–	–	٠,٣٠	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠,٧٢٨
الكورة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٠٢٠	١	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠,٤٦٠
المنية-الضنية	–	–	٠,٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠,٦٨٠
زغرتا	–	–	٠,١٧	٠,٢٤	١	–	–	–	٠,٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٠,٨٧٤
لبنان ج	٢٣٢,٣٢	١٧٦٧٤	٨,٢٦	١٠٣٥	١٩	–	١٦,٦٧	٩,٩٩	٣,٩١٩	٣١	٦,٧٤٩	٤,٧١٩	٢,١٤٩	٢٢,٥٠	٠,١٦١	٥	١,٢٩	غ.م	٣٦١,٧٦٩
جزين	٠,٨٥	٧٣	٠,٦٢	٠,٣٦	١	–	٠,٠٢٥	–	٠,٠٠٣	–	٠,٠٠٧	–	٠,٠٠٣	–	–	–	٠,٤٣	غ.م	٢,١٧٦
صيدا	١٤,٤٣	١٠٥٩	٠,٥٦	٨,٧٧	١٣	–	٢,٠٧٥	١,٤٨٢	٠,٨٨٢	١٠	٠,٤٦٢	–	٠,٠٨١	–	٠,٠٧٧	٢	٠,٤٣	غ.م	٢٦,٣٩٠
صور	٢١٧,١	١٦٥٤٢	٧,٠٨	١,٢١٨	٥	–	١٤,٥٧	٨,٥٠٨	٣,٠٣٤	٢١	٦,٢٨٠	٤,٧١٩	٢,٠٦٥	٢٢,٥٠	٠,٠٨٤	٣	٠,٤٣	غ.م	٣٣٣,٢٠
مجموع عام	١٨٤٣,٢	١٠٦٩١٤	٧١,٥٧	٦٤,٤١	٩٠	١,٢٥	١٤١,١٢	٧٦,٦٣	١٨,٧٣	٢٣٧	٥٢,٠٣	٦٨,٩٤	١٣,٣٠	٦٦,٩	١,٥٩٦	٣٩	١٠,٧	غ.م	٢٨١٠,٥٠

١- المصدر: خطيب وعلمي، 31/8/2006 "War dammage assessment & restoration program".

٢- القيمة: مليون دولار.

٣- غ.م. غير محدّد.

* إحصاءات خسائر المركبات بالنسبة للجنوب تضم محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، وعددها الإجمالي يقدّر بنحو ١٢٣٢ مركبة.

ملحق رقم (٣):

نص مشروع مصرف لبنان لإنشاء صندوق خاص لتمويل إعمار وإعادة إعمار لبنان

المادة الأولى: ينشأ صندوق خاص لتمويل إعمار وإعادة إعمار لبنان يسمّى في سياق هذا القانون «الصندوق».

المادة الثانية: «الصندوق» شخص معنوي من القانون الخاص يخضع لقانون إنشائه، وهو يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويعود إليه إبرام العقود والاتّفاقات تحقيقاً للغاية التي أنشئ من أجلها، وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها من أجل سير أعماله، كما يمكنه القيام بالنشاطات الثانوية التي تستتبعها عملياته.

المادة الثالثة: غاية «الصندوق» المساهمة في: تمويل إعمار وإعادة إعمار البنى التحتيّة. تمويل مساعدة النازحين اللبنانيين للعودة إلى مناطقهم، إعادة خلق الثقة بلبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦ والعمل على تشجيع الاستثمار فيه بصورة عامة، تأمين المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والإسكانية والصحية وغيرها الناتجة عن حرب تموز ٢٠٠٦.

المادة الرابعة: تتألف واردات الصندوق من التبرّعات والهبات النقدية غير المشروطة التي يتلقّاها من الحكومة اللبنانية ومن أشخاص وجهات محلية ودولية.

المادة الخامسة: تخصَّص واردات «الصندوق» لتقديم المساعدات تحقيقاً لغاياته ووفقاً للأولويات التي يضعها مجلس الوزراء.

المادة السادسة: تقدَّم طلبات التمويل إلى «الصندوق»:

١- بواسطة مجلس الوزراء في ما خصّ الطلبات المقدَّمة من الإدارات العامة والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية وغيرها من الهيئات المعنية.

٢- بواسطة مصرف لبنان في ما خصّ الطلبات المقدّمة من قبل المصارف وسائر المؤسسات الخاضعة لرقابته.

يقوم مصرف لبنان بواسطة الهيئات المنشأة لديه بالتدقيق في هذه الطلبات والتحقُّق من انطباق شروط هذا القانون عليها قبل إحالتها إلى «الصندوق».

المادة السابعة: يقوم «الصندوق»:

١- بالتأكُّد من أن الطَّلبات المقدَّمة إليه تراعي الشروط القانونية وأقصى درجات الشفافية ولا سيما لجهة إجراء استدراج عروض ومناقصات لتلزيم المشاريع المطلوب تمويلها.

٢- بمراقبة حسن تنفيذ هذه المشاريع وفقاً لخطة التمويل المقدمة من الجهات المعنية وفي ضوء القواعد التي يضعها لضمان استخدام التمويل للغايات التي منح لأجلها.

المادة الثامنة: يحصر إيداع الأموال النقدية لـ«الصندوق» في حساب خاص يفتح باسمه لدى مصرف لبنان.

المادة التاسعة: يكون مقرّ «الصندوق» في بيروت، ويعود للحكومة اللبنانية أن تؤمّن له هذا المقرّ من دون مقابل إذا توافرت أماكن شاغرة لهذه الغاية.

المادة العاشرة: يكون لـ«الصندوق»:

١- هيئة عامة تتألف من جميع المتبرّعين.

٢- مجلس تنفيذي يتألف من:

أ- رئيس متفرِّغ ونائب رئيس يعيَّنان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أو التمديد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويمكن إنهاء مهمّات أي منهما قبل انتهاء ولايته وفقاً للأصول ذاتها.

ب- خمسة أعضاء من المتبرِّعين تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات من بين كبار المتبرِّعين الذين يوافقون على تولِّي مهمات عضوية المجلس التنفيذي. وإذا تعذّر على أيّ من أعضاء المجلس التنفيذي الاستمرار في القيام بمهماته، ينتخب مكانه عضو آخر من بين المتبرعين للمدة الباقية من ولايته وفقاً للأصول المنوّه عنها أعلاه.

المادة الحادية عشرة: يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس أثناء غياب هذا الأخير، أو تعذر قيامه بمهماته بصورة مؤقتة لأيّ سبب كان.

المادة الثانية عشرة: يقوم الرئيس، مباشرة بعد تعيينه، بوضع بيان يتضمن أسماء المتبرِّعين والمبالغ التي تبرّع بها كل منهم، ويدعو الهيئة العامة إلى الانعقاد.

المادة الثالثة عشرة: تحديد مهمات الهيئة العامة بصورة خاصة.

المادة الرابعة عشرة: اعتباراً من السنة الثانية لإنشاء «الصندوق»، تلتئم الهيئة العامة بناءً على دعوة الرئيس مرّة واحدة في السنة خلال الشهر ذاته الذي انعقدت فيه المرة الأولى. وتستطيع الجمعية أن تنعقد بصورة استثنائية كلّما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس. تتَّخذ قرارات الهيئة العامة بأكثرية أصوات الحاضرين.

المادة الخامسة عشرة: يجتمع المجلس التنفيذي كلّما دعت الحاجة، وفي مطلق الأحوال مرة واحدة في الشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه أو من ثلث أعضائه. ويكون اجتماعه قانونيًا بحضور أكثريّة أعضائه على أن يكون الرئيس أحدهم. تتخذ قرارات المجلس التنفيذي بأكثرية أصوات الحاضرين على أن يكون لكلّ عضو صوت واحد، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً.

المادة السادسة عشرة: يتمتع المجلس التنفيذي بأوسع الصلاحيات لتسيير عمل «الصندوق».

المادة السابعة عشرة: لا يتقاضى أعضاء المجلس التنفيذي أي رواتب أو تعويضات أو مخصَّصات من أي نوع ولأيٍّ سببٍ كان.

المادة الثامنة عشرة: يقوم رئيس المجلس التنفيذي بالأعمال العادية التي يقتضيها سير عمل «الصندوق».

المادة التاسعة عشرة: يقوم مفوضو المراقبة بالتدقيق في عمليات «الصندوق» وفي أعمال المجلس التنفيذي وفقاً لمعايير الرقابة والمحاسبة الدولية، كما يتأكدون من صحة تطبيق أحكام هذا القانون.

المادة العشرون: يقوم «الصندوق» بالتعاقد مع مؤسسات متخصّصة مستقلة للتحقُّق من أن تمويل المشاريع المقدَّمة إلى «الصندوق» يجري للغايات التي منح لأجلها ومن حسن تنفيذ هذه المشاريع.

المادة الواحدة والعشرون: يتحمَّل «الصندوق» جميع النفقات والمصاريف المترتبة على سير أعماله.

المادة الثانية والعشرون: تبدأ السنة المالية لـ«الصندوق» في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول من كلّ سنة، أما السنة المالية الأولى لـ«الصندوق» فتبدأ بتاريخ إنشائه وتنتهي في ٣١ كانون الأول من السنة ذاتها.

المادة الثالثة والعشرون: يصدر «الصندوق» تقريراً سنويًا وآخر نصف سنوي يشتمل كل منهما على بيان مراجعة لحساباته ونتائج عملياته، ويرفع المجلس التنفيذي نسخة عن التقريرين المذكورين إلى كل من الهيئة العامة ورئيس مجلس الوزراء.

المادة الرابعة والعشرون: ينشر المجلس التنفيذي سنوياً ميزانية مفصّلة لـ«الصندوق» مصدَّقاً عليها من مفوضي المراقبة.

المادة الخامسة والعشرون: لا يمكن لأي سبب كان إلقاء الحجز على موجودات «الصندوق» أو إجراء المقاصة عليها بما في ذلك المبالغ المتوجّبة له في ذمّة الغير.

المادة السادسة والعشرون: لمحاكم بيروت من دون سواها صلاحية النظر في جميع النزاعات التي تنشأ بين «الصندوق» والغير.

المادة السابعة والعشرون: يعفى «الصندوق» من جميع الضرائب والرسوم والنكوص من أي نوع كانت بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ورسم الطابع المالي.

المادة الثامنة والعشرون: عند تحقيق الغايات التي أنشىء من أجلها أو عند نفاد أمواله وبناءً على اقتراح المجلس التنفيذي، يحلّ «الصندوق» بموجب قانون وتؤول جميع حقوقه وأمواله المنقولة وغير المنقولة إلى الدولة اللبنانية.

المادة التاسعة والعشرون: يخضع «الصندوق» في كلّ ما ينصّ عليه هذا القانون للقوانين اللبنانية المرعية غير المخالفة لأحكامه.

ملحق رقم (٤):

نص قرار رئيس الحكومة فؤاد السنيورة حول آلية تحديد ودفع المساعدة عن أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جرّاء العدوان الصهيوني في منطقة الضاحية الجنوبية.

في منطقة الضاحية الجنوبية

أولاً: تدفع المساعدة عن: أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية والأقسام المشتركة وأضرار الأثاث وفقاً للأصول والقواعد المنصوص عليها في هذا القرار إلى كلٍّ من:

أ- في حالة الهدم الكلّي:

١- المالك

أو

٢- المستأجر أو المستثمر أو الشاغل بعد أخذ موافقة المالك.

ب- في حالة الترميم والهدم الجزئي:

١- الشاغل (مالك، مستأجر، مستثمر، شاغل بالتراضي أو بالتسامح)

أو

٢- المالك إذا كانت الوحدة غير مشغولة.

ج- في حالة أضرار الأثاث: لصاحب الأثاث.

ثانياً: آلية الكشف على الأضرار وتحديد قيمة المساعدة وصرفها.

يقدم طلب المساعدة وفقاً لما يلي:

١- استلام وتقديم نموذج الطلب:

أ) مكان استلام نموذج الطلب: يمكن لأصحاب العلاقة استلام نماذج الطلبات من

مكاتب وزارة المهجَّرين أو الصندوق المركزي للمهجَّرين وكذلك من مراكز البلديات أو مكاتب المخاتير.

ب) مكان تقديم الطلب: مكاتب وزارة المهجرين أو الصندوق المركزي للمهجَّرين، على أن يصار إلى حصر جميع الطلبات المقدَّمة في وزارة المهجرين لتسجيلها لديها وإجراء المقتضى.

٢- المستندات المطلوبة لكل وحدة متضرِّرة أو مهدَّمة:

أ) صورة عن إخراج قيد إفرادي أو صورة عن الهوية.

ب) إخراج قيد عائلي (لا يتعدى تاريخ إصداره ستة أشهر).

ج) إفادة عقارية للمالك أو سند إيجار للمستأجر.

وفي الحالات الأخرى يكتفى بأي مستند يثبت الإشغال. (يستثنى من تقديم هذا المستند صاحب العلاقة الذي تقلّ قيمة الأضرار اللاحقة بوحدته المتضرِّرة عن مليون ليرة لبنانية).

د) إفادة بلدية، تبيّن محتويات العقار لجهة عدد الطوابق وعدد الوحدات والإشغال وتضرّر العقار من جراء الاعتداءات الإسرائيلية بين ١٢ تموز و ١٤ آب (نموذج رقم٢)، أو صورة مصدَّقة عن محضر قوى الأمن الداخلي.

٣- الكشف من قبل الفرق الفنية: نتيجة الكشف الميداني من قبل فريق مشترك بين وزارة المهجَّرين والصندوق المركزي للمهجَّرين يصار إلى تنظيم محضر مستقل بكل وحدة يتضمن جدولاً بكميّات الأضرار.

٤- تقدير الكلفة: استناداً إلى جدول الكميّات، يصار إلى تقدير الكلفة حسب الأسعار المعتمدة والمبيَّنة في النموذج.

٥- إعداد جدول عام لكلّ مبنى أو للمباني في أي عقار: نتيجة للكشف الميداني من قبل الوزارة والصندوق على الوحدات المتضرِّرة أو المهدَّمة كافة، تقوم الوزارة والصندوق بإعداد جدول عام لكلّ المباني على العقار، يتضمن أسماء المستفيدين ورقم العقار ورقم المبنى ورقم القسم والطابق والمساحات وقيمة الأضرار الفعلية وقيمة المساعدة المقترحة لكلّ مستفيد، وتتولى الوزارة إرسال نسخة عن هذا الجدول إلى مكتب الاستشاري المكلف لإبداء رأيه بالموضوع وإعادته إلى الوزارة لإجراء المقتضى.

٦- استكمال المستندات: يمكن في بعض الحالات الخاصة الطلب إلى صاحب العلاقة مستندات إضافية عن وضعية الملف (على سبيل المثال لا الحصر: إقرار مالكين في حال تعدُّد المالكين، حصر إرث في حال وفاة المالك...).

٧- تحديد قيمة المساعدة: يتمّ تحديد قيمة المساعدة لكل مستفيد تقدم بجميع المستندات المطلوبة من قبل وزير المهجَّرين.

٨- تحويل الملف إلى الصندوق المركزي للمهجَّرين: يتمّ تحويل الملف إلى الصندوق المركزي للمهجَّرين لإجراء اللازم، وتحويل صورة مصدّقة عنه إلى رئاسة مجلس الوزراء لتسجيلها لدى القلم المكلَّف بذلك.

٩- إصدار الشيكات: تصدر رئاسة مجلس الوزراء أوامر الدفع والشيكات المحرَّرة لأمر المستفيد الأول.

١٠- حفظ الملف: ترسل رئاسة مجلس الوزراء صورة عن الملف إلى المؤسسة العامة للإسكان للحفظ ولاستعماله عند الحاجة.

١١- صرف مستحقات الدفعة الأولى:

أ) ترسل رئاسة مجلس الوزراء الشيكات مع أوامر الدفع إلى الصندوق المركزي للمهجَّرين الذي يتولّى تسليمها إلى أصحاب العلاقة.

ب) يقوم المستفيد بالتوقيع على استلام الشيك في خانة خاصة على أمر الدفع، وعند استلام الدفعة الأولى يقوم بتوقيع تعهد باستعمال المساعدة الممنوحة له للغاية التي أقرَّت من أجلها، على أن يتضمَّن التعهُّد قيمة المساعدة الإجمالية وقيمة كل دفعة.

ج) بعد تسليم الشيك إلى المستفيد، يعيد الصندوق المركزي للمهجَّرين أمر الدفع الأصلي وصورة عن التعهُّد إلى رئاسة مجلس الوزراء وتحتفظ لديها بالتعهد الأصلي مع نسخة عن أمر الدفع.

١٢- آلية الكشف للدفعة الثانية للمساعدة وصرف قيمتها في ما خصّ الترميم والهدم الجزئي:

أ) الكشف من قبل الفرق الفنية:

١- يقدم المستفيد طلب الاستحصال على الدفعة الثانية من المساعدة لدى الصندوق المركزي للمهجَّرين.

٢- يتمّ التأكّد من صرف قيمة الدفعة الأولى عن أشغال الترميم أو الهدم الجزئي بموجب كشف ميداني من قبل الصندوق المركزي للمهجَّرين والاستشاري.

٣- بعد الموافقة على الدفعة الثانية يحيل الصندوق المركزي للمهجرين الملف إلى رئاسة مجلس الوزراء.

ب) صرف قيمة الدفعة الثانية من المساعدة: تعدّ رئاسة مجلس الوزراء أوامر الدفع وتصدر شيكات الدفعة الثانية من المساعدة المقرَّرة للمستفيد، وترسل الشيكات وأوامر الدفع إلى الصندوق المركزي للمهجَّرين الذي يقوم بتنظيم عملية تسليمها إلى أصحاب العلاقة وفقاً لآلية صرف مستحقات الدفعة الأولى.

١٣- صرف مساعدة الأثاث للمنازل المتضرِّرة والمهدَّمة جزئيًا:

- تصرف مساعدة عن أضرار الأثاث للوحدة السكنية المتضررة والمهدمة جزئياً في حال تجاوزت قيمة المساعدة المقرَّرة عن هذه الوحدة السكنية مبلغ/ ٥,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل.

- تحدد قيمة المساعدة عن الأثاث بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة المساعدة عن الترميم أو الهدم الجزئي، وتدفع هذه المساعدة بذات النسبة من المساعدة عن الأضرار مع كل دفعة.

١٤- صرف قيمة المساعدة للذين قاموا بالترميم أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلّي على نفقتهم الخاصة: تصرف المساعدة المقرّرة دفعة واحدة للذين قاموا على نفقتهم الخاصة بإنجاز أشغال الترميم أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلّي، مع مساعدة الأثاث، وفقاً للآلية المحدّدة بالقرار رقم ٩٦/ ٢٠٠٦ تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦.

١٥- الوحدات السكنية المقترضة من المؤسسة العامة للإسكان أو مصرف الإسكان أو جهاز إسكان العسكريين:

- بالنسبة للوحدات السكنية المقترضة بواسطة المؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين تطبق بشأنها الآلية المرفقة بهذا القرار.

- أما بشأن الوحدات السكنية وغير السكنية المثقلة بأعباء غير منازع فيها تجاه غير المذكورين في الفقرة أعلاه، والتي تتعلق بشراء أو بناء الوحدة قبل الهدم، فإنه يقتضي على المستفيد من المساعدة أن يتقدم من الصندوق المركزي للمهجَّرين باتّفاق مع الجهة صاحبة الحق كما هو مدوَّن على الصحيفة العينية للعقار بتاريخ صحيح تبيّن فيه آلية الإيفاء.

يتم دفع المساعدة استناداً لهذا الاتفاق.

ثالثاً: الحالات الاستثنائية: تطبق الآلية المذكورة سابقاً على جميع الوحدات المتضررة أو المهدمة جزئيًا أو كليًا، وفي حال وجود حالات تستدعي معالجة استثنائية، تقوم وزارة المهجَّرين أو الصندوق المركزي للمهجَّرين بإحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء مع اقتراح طريقة المعالجة لإعطاء التوجيهات اللازمة.

رابعاً: الأسس الفنية والمالية:

١- الترميم.

أ) إنّ الحدّ الأدنى لمساعدة الترميم هو/ ٢٠٠,٠٠٠ / ل.ل. والحدّ الأقصى هو/ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل.

ب) تصرف المساعدة للمستفيد دفعة واحدة في حال لم تتجاوز قيمة الأضرار مبلغ/ ١٥,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل.

ج) إذا تجاوزت قيمة الأضرار مبلغ/ ١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. تصرف المساعدة للمستفيد على دفعتين على أن تكون قيمة الدفعة الأولى/ ١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

٢- الهدم الجزئي: لتحديد قيمة المساعدة في حالات الهدم الجزئي يصار إلى:

أ) احتساب كلفة الجزء المهدم بواقع/ ٣٠٠,٠٠٠ / ل.ل. للمتر المربع الواحد.

ب) احتساب كلفة الترميم للجزء المتضرّر.

ج) تجمع الكلفتان أعلاه (للجزء المهدّم وللجزء المتضرّر على أن يكون الحدّ الأقصى للمساعدة ٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. تصرف المساعدة على دفعتين وفقاً لآلية الصرف المعتمدة في الترميم والمذكورة أعلاه.

٣- المساعدة عن الأقسام المشتركة في ما خصّ الترميم أو الهدم الجزئي للوحدات:

تصرف لمالكي العقار مجتمعين المساعدات التالية عن:

أ) الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات المتضرِّرة: تعتبر وحدة مستقلة وتطبَّق عليها أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.

ب) الطوابق السفلية غير السكنية المتضرِّرة: تعتبر وحدة مستقلة وتطبق عليها أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.

ج) طابق الأعمدة المتضرِّر: يعتبر وحدة مستقلة ويطبق عليه أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.

٤- الهدم الكلي:

أ- قيمة المساعدة عن الوحدة السكنية / ٨٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.

تصرف المساعدة عن الهدم الكلّي لأصحاب الحقوق على دفعتين متساويتين وتشمل:

- التعويض عن الأثاث بقيمة/ ١٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. يعطى لصاحب الأثاث.

- التعويض عن الوحدة السكنية.

حصة الوحدة السكنية في الأقسام المشتركة (بيت الدرج- الخزان- المصعد- طابق الأعمدة- بيت الناطور- الطوابق السُّفلى والأساسات).

ب- قيمة المساعدة عن الوحدة غير السكنية: تساوي المساحة ٣٠٠،٠٠٠ ل.ل. بحدّ أقصى/ ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية، وهي تشمل المساعدة عن بناء الوحدة وحصّتها في الأقسام المشتركة.

بالنسبة إلى المكاتب والعيادات، يضاف إلى هذا المبلغ مساعدة أثاث تعطى لصاحب الأثاث قيمتها ٢٠٪ من قيمة المساعدة على أن لا تتجاوز/ ١٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.

ج- قيمة المساعدة في المباني السكنية للوحدة المستخدمة لغير السكن:

- فوق الطابق الأرضي قيمة المساعدة التي تعطى للوحدة السكنية (حسب البند أ).

- للطابق الأرضي وما دون، قيمة المساعدة للوحدات غير السكنية في المباني غير السكنية (حسب البند ب).

قيمة المساعدة الإضافية (حافز):

١- يخصّص المبنى الذي ستتم إعادة بنائه بمساعدة إضافية وقدرها/ ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.

٢- تدفع إلى المالكين مجتمعين بعد إنجاز صبّ سقف الطابق الأرضي.

خامساً: المساعدة عن الهدم الكلّي في حالة عدم الرغبة في إعادة البناء:
تعطى المساعدة عن الهدم الكلّي إلى أصحاب الحقوق الذين لا يرغبون بإعادة البناء على العقار ذاته، شرط قيامهم باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتسهيل عمل بقية

مالكي العقار المهدم على إعادة البناء وذلك دون اشتراط تعقيدات غير مبرَّرة أو تعسُّف غير مقبول في استعمال الحق من قبل أحد المالكين أو أصحاب الحقوق.

سادساً: الوحدة المهدَّمة كليًا التي كانت مشغولة بالإيجار:

أ- المستأجر الجديد (بعد ٢٣/٧/١٩٩٢) أو المستثمر:

تعطى مساعدة الهدم إلى المالك، أما المستأجر الجديد أو المستثمر فإنه لا يستحق مساعدة عن الهدم.

ب- المستأجر القديم (قبل ٢٣/٧/١٩٩٢):

١- تعطى المساعدة للمالك في حال قرر إعادة البناء مع حفظ حقوق المستأجر حسب القوانين المرعية الإجراء.

٢- في حال الاتفاق بين المالك والمستأجر (بموجب اتفاق لدى الكاتب العدل)، تعطى المساعدة وفق الاتفاق الموقع بينهما، بعد حفظ حقوق باقي المالكين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عملهم في إعادة البناء.

٣- في حال عدم رغبة المالك بإعادة البناء (أو عدم إمكانية البناء) وعدم الاتفاق مع المستأجر، يبقى للمستأجر الحقّ بالتعويض، إذا وجد، من المالك. وفي هذه الحالة، وبعد حسم قيمة مساعدة الأثاث، يعطى المالك ٦٥٪ من رصيد قيمة المساعدة، والمستأجر ٣٥٪ منها، وتطبق أحكام القوانين النافذة على أن تكون المساعدة التي قبضها جزءاً من التعويض المذكور أعلاه.

سابعاً: إمكانية الاستفادة عن أكثر من منشأ: يستفيد صاحب الحق عن كلّ وحدة سكنية وغير سكنية يملكها، أو له حق فيها مهما كان عددها.

ثامناً: إمكانية حصول المستفيد على قرض سكني من المؤسسة العامة للإسكان بهدف تمكين المتضرِّر من إكمال بناء وحدته السكنية المهدَّمة: يمكنه الحصول على قرض سكني وفقاً لنظام الإقراض المعمول به لدى المؤسسة العامة للإسكان حسب الآلية المعمول بها.

ملحق

يرعى هذا الملحق دفع المساعدة عن الوحدات السكنية العائدة للمتضرِّرين المقترضين من المؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين بالمشاركة مع المصارف، استناداً لأحكام بروتوكول التعاون بينهما، وهذه المصارف والمدوَّنة على الصحائف العقارية (وبالتالي على الإفادات العقارية) العائدة لهذه الوحدات السكنية التأمينات العقارية لمصلحة المؤسسة/ مصرف الإسكان والمصرف المقرض، بحيث تكون آلية العمل كما يلي:

أولاً: تصدر الشيكات باسم المؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان/ جهاز الإسكان العسكريين المتطوّعين مع إضافة عبارة «لصالح المستفيد الذي يذكر اسمه».

ثانياً: تفتح المؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان/ جهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين لدى المصارف المقرضة حسابات خاصة بالمساعدات المدفوعة وفقاً لأحكام آليات دفع المساعدات وهي الملحق، وتسجّل في الحساب الخاص المفتوح لدى المصرف المقرض.

يتمّ تحريك هذا الحساب من قبل المؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان/ جهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين بالاتفاق مع المصرف المقرض، ويخصّص فقط لدفع المساعدة، إمّا وفقاً لتقدم العمل لإعادة الوحدة السكنية إلى ما كانت عليه (إعادة بناء أو ترميم)، وإما لإجراء التسوية المناسبة مع المصرف المقرض وفقاً للحالات التالية:

١- تنفيذ أشغال إعادة البناء أو الترميم للوحدة السكنية المتضررة.

٢- يصرح المقرض المتضرِّر برغبته بإعادة البناء/ ترميم وحدته السكنية، خلال ستة أشهر.

أ- تدفع له مباشرة قيمة الدفعة الأولى من المساعدة أو المساعدة بكاملها حسب الحالة.

ب- عند انتهاء أشغال المرحلة الأولى، يطلب المقترض المتضرِّر صرف الدفعة الثانية.

ج- تجري الدائرة المختصَّة الكشف الفني للتأكد من تنفيذ الأشغال.

د- في ضوء نتيجة الكشف الفني، يصار إلى صرف الدفعة الثانية من المساعدة مباشرة أو فور تأمين المبلغ في الحساب المفتوح لهذه الغاية.

هـ- يقفل الملف ويحفظ بعد إتمام الدفعة الثانية.

٣- عدم تنفيذ أشغال أعمال إعادة البناء أو الترميم.

- شراء وحدة سكنية جديدة.

● يصرح المقترض المتضرِّر بعدم رغبته تنفيذ أشغال إعادة بناء أو ترميم وحدته المتضرِّرة ويختار شراء وحدة سكنية أخرى.

● يوقع المقترض والمصرف المقرض والمؤسسة/ مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين اتفاقية ينتقل بموجبها إلى الصحيفة العينية للوحدة السكنية الجديدة.

● تدفع قيمة المساعدة (بدفعتيها) وفقاً لأحكام آليات دفع المساعدات دون أي حق للمصرف أو المؤسسة/ مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين للتدخُّل أو الاعتراض.

● يقفل الملف ويحفظ بعد إتمام الدفعة الثانية.

- بناء وحدة سكنية جديدة.

تطبّق الآلية المذكورة في الفقرة (أ) السابقة على أن يتمّ دفع المساعدة وفقاً لتقدم العمل كما سيذكر في اتفاقية التعديل وفي ضوء توفُّر الأموال.

عدم الرغبة بإعادة البناء/ الترميم أو بشراء أو بناء وحدة سكنية جديدة.

يصرح المقترض المتضرِّر بعدم رغبته بإعادة بناء/ ترميم وحدته السكنية المتضرِّرة أو بشراء أو بناء وحدة سكنية جديدة.

يقتطع من المساعدة مبلغ يساوي رصيد القرض أصلاً وفائدة يوزع بين المصرف المقرض والمؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان/ جهاز إسكان العسكريين المتطوِّعين بنسبة حصة كل منهم ويدفع المتبقي من المساعدة في حال وجوده إلى صاحب العلاقة.

يقفل الملف ويحفظ.

ثالثاً:

١- إذا لم ينجز المستفيد الأشغال المطلوبة منه مقابل الدفعة الأولى من المساعدة خلال ستة أشهر من تاريخ القبض بالنسبة لإعادة البناء، وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ القبض بالنسبة للترميم، يقتطع من المساعدة مبلغ يساوي رصيد القرض أصلاً وفائدة يوزع بين المصرف المقرض والمؤسسة العامة للإسكان/ مصرف الإسكان/ جهاز إسكان

العسكريين المتطوِّعين بنسبة حصة كلّ منهم، ويدفع المتبقي من المساعدة في حال وجوده إلى صاحب العلاقة.

٢- يقفل الملف ويحفظ.

ملاحظة هامة: تم الاتفاق مع جمعية المصارف على إعطاء المتضرِّر فترة سماح تحدد مدتها حسب الحالة، يتوقف المقترض المتضرر خلالها عن دفع الأقساط ولا يتحمل فوائد تأخير من جراء ذلك.

ملحق رقم (٥):

مشروع «وعد»: الحجم، الآليات، المبادئ العامة، المواصفات والمضامين العامة.

١- **حجم المشروع:** تشير المعطيات إلى أن عدد المباني المهدَّمة كليًا أو جزئيًا، والتي سيطالها مشروع «وعد» يبلغ ٢٨١ مبنى موزعة على بلديات حارة حريك وبرج البراجنة والشياح والحدث. وهي تقع تحديداً بين البوليفار الذي يربط طريق المطار بالحازمية عبر مخيَّم برج البراجنة جنوباً وطريق بئر العبد شرقاً وطريق حارة حريك الرئيسي غرباً... وتبلغ المساحة الوسطية للمبنى الواحد ٣٩٥٠ متراً مربعاً لجميع الطوابق بما فيها الطوابق السفلية. وبذلك يكون مجموع ما يجب إعادة بنائه حوالي مليون ومئة ألف متر. وإذا كانت الدراسات تقدّر أنّ متوسط كلفة بناء المبنى المدمَّر الواحد تقارب المليون ونصف المليون دولار، فإنّ الكلفة الإجمالية لمشروع «وعد» لن تقلّ عن ٤٢٢ مليون دولار. وعليه فإنّ التعويضات المقرَّرة من الحكومة في حال دفعها كاملة لن تكون كافية لإعادة الإعمار. ما يعني أن مشروع «وعد» ستتحمل الفارق، الذي ستتم تغطيته من الهبات والتبرُّعات، ومن ضمنها تلك المقدّمة من صندوق التنمية الكويتي لإعادة بناء ١٢ مبنى في المنطقة الممتدة بين شارع حارة حريك شرقاً وطريق المطار غرباً بكلفة قيمتها حوالي ١٥ مليون دولار، على أن تتحمل مؤسسة جهاد البناء كلفة إدارة المشروع بكل تفاصيلها من مهندسين وإداريين.

٢- **آلية عمل مؤسسة «وعد»:** كلفت مؤسسة «وعد» برئاسة مديرها العام المهندس حسن جشي هيئة استشارية هندسية تضمّ نخبة متميِّزة من الأساتذة وأصحاب الخبرات والقدرات العالية في عالم العمارة والتنظيم المدني، بوضع التصوُّر للمخطَّط التوجيهي للمنطقة المدمَّرة ودراسة التصاميم التفصيلية المقدَّمة من المكاتب الهندسية المكلفة بالتنفيذ، وذلك وفق شروط عامة وخاصّة ومبادىء ومواصفات فنية تمّ وضعها مسبقاً بالتنسيق مع المؤسسة وبلدية حارة حريك، وسنأتي على ذكرها لاحقاً بشكل مفصّل.

فبعد اجتماعات مكثّفة لثلاثة أشهر متتالية، بدأتها الهيئة في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٧ دون أي مقابل مادّي، توصل أعضاؤها بالتعاون مع المهندسة هناء علم الدين حيدر إلى وضع مخطّط توجيهي للمنطقة يعيد التشكيل المعماري وتنظيم الشوارع وحركة المرور والأرصفة والحدائق بما يتلاءم مع الذاكرة الاجتماعية للناس. وقد جرى تقسيم المنطقة إلى ثلاثين مربعاً تم تلزيم درسها إلى ثلاثين مكتباً متخصصاً في مجال الدروس والتصميم، إضافة إلى المكاتب التي عملت خارج المخطط. وهذه المكاتب جميعها، التي ضمّت أكثر من اربعماية مهندس من مختلف الاختصاصات جرى اعتمادها وفقاً لقدرات فنية ومهنية محدَّدة مسبقاً دون أي اعتبار آخر.

٣- **الهيئة الاستشارية الهندسية:** تضمّ الهيئة ستة من كبار المهندسين في مجال العمارة والتخطيط المدني، وهم:

- رئيس قسم العمارة في جامعة (LAU) مارون دكاش.
- رئيس قسم العمارة في معهد الفنون الجميلة- الفرع الثاني جاك خوّام.
- منسّق قسم الدبلوم في معهد الفنون الجميلة- الفرع الأول محمود شرف الدين.
- رئيس فرع المعماريين في نقابة المهندسين في بيروت وأستاذ العمارة في الجامعة الأميركية وجامعة اللويزة، شني الجمل.
- رئيس رابطة المعماريين سابقاً محمد دندشلي.
- رئيس هيئة المعماريين العرب وأستاذ العمارة في الجامعة اللبنانية رهيف فياض.

٤- **المبادىء العامة لمشروع «وعد»:** تعمل إدارة مشروع «وعد» والهيئة الاستشارية على تحقيق أهداف المشروع وفقاً للمبادىء والسياسات الآتية:

- السرعة القصوى في إنجاز المشروع، وعلى مراحل تبدأ بالانتهاء اعتباراً من نهاية العام ٢٠٠٨.
- اعتماد مبدأ الجودة لمواصفات المباني.
- تقديم نموذج معماري متقدِّم يعكس رؤية فريق العمل المتميِّزة في مجال التنظيم المدني.
- الالتزام الكامل بالجوانب القانونية.

- اعتماد مبدأ التكامل مع البلديات والجهات الرسمية المعنيّة ومشاركة الناس في آرائهم.
- تقديم سلّة من التحسينات وفقاً للقوانين والإمكانات المالية المتوفّرة.
- إزالة الشوائب التي قد تكون موجودة في الأبنية لمراعاة الجانب الجمالي.
- اعتماد مبدأ رعاية السلامة العامة.
- المحافظة على المصالح التجارية لأصحاب المؤسسات بما يراعي السلامة العامة والمظهر الجمالي للمنطقة.
- العمل بروحية خدمة الناس.
- الابتعاد عن الروتين الإداري، والتعقيدات وإدارة المشروع بشكل محكم وشفاف وواضح واستخدام أفضل نظم المعلوماتية.
- اختيار الكادر الكفوء والأمين وصاحب السمعة الطيبة.

٥- **المواصفات الفنية للمشروع:** تضمَّنت دفاتر الشروط العامة والخاصة التي وضعتها الهيئة الاستشارية لمؤسسة «وعد» جملة من المواصفات تراعي معايير السلامة العامة، على الشكل الآتي:

- اعتماد نظام الحماية من الزلازل.
- اعتماد نظام التأريض للتمديدات الكهربائية.
- اعتماد نظام الإطفاء وجهاز الإنذار لغرف الكهرباء وكذلك للسلالم.
- تأمين منحدر خاص (لذوي الاحتياجات الخاصة).
- اعتماد الباب المزدوج للمصاعد.
- إيجاد مناور خاصة للمستودعات ضمن التصميم المعماري لتسهيل عمليات الإطفاء. كذلك مناور خاصة لجميع التمديدات الصحية والكهربائية.
- استخدام سخّانات خاصة بالمياه معزولة بالبورسلان نظراً لطبيعة المياه وتوفيراً للطاقة.
- استحداث مواقف للسيارات.

- اعتماد الحوائط المزدوجة تلافياً لمشاكل النشّ وتوفيراً للطاقة.
- اعتماد الديجنتيرات التفاضلية.
- لحظ أماكن وضع المكيفات ضمن التصميم المعماري.
- استخدام الغرانيت لمداخل الأبنية والأدراج.

٦- المضامين الاجتماعية والمعمارية والعقارية والحقوقية لمشروع «وعد»:

I- **المضمون الاجتماعي:** يتيح المشروع لأصحاب الحقوق المتضرِّرين حق المشاركة في تصميم مسكنهم عبر مناقشة الخرائط التفصيلية لكل منزل ووضع ملاحظاتهم عليها، وبذلك يعيد المشروع إنتاج طريقة عيش الناس وفق اختيارهم كما يرونها اليوم، لا كما فرضت عليهم عندما اشتروا منازلهم من التجار منذ سنوات.

II- **المضمون المعماري:** تفرض مؤسسة «وعد» على المهندسين المشاركين قيوداً معمارية ينبغي احترامها حفاظاً على الذاكرة الجماعية للناس وتحصيناً لها. ومن هذه القيود على سبيل المثال:

- احترام مبدأ التلاصق ودراسة واجهة موحدة، فضلاً عن توحيد الشرفات...
- اعتماد كتل بسيطة بعيداً عن التعرُّجات العشوائية.
- احترام النسيج القائم بمكوِّناته الثلاثة الأساسية التالية:

أ- الطرقات الرئيسية والداخلية والفرعية، بما فيه المحافظة على الممرات الضيِّقة والدروب الملتوية مع إضافة ممرّات مشجَّرة للمشاة والعابرين بين الأحياء.

ب- توزع الملكيات العقارية لناحية الحفاظ على الملكية الخاصة، والحقوق المشتركة للسكان.

ج- الحفاظ على النسيج الاجتماعي، بمعنى إعادة إنتاج طابع الحي التجاري والسكني نفسه، بما لا يدخل تغييرات أساسية على طريقة حياة وعيش الناس ويحافظ بالتالي على وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه ضمن نسيج مديني عصري رحب متآلف ومتماسك.

III- **المضمون العقاري:** يحافظ المشروع على الملكيات العقارية الموجودة، متجنِّباً إحداث أيَّة عمليات جراحية تستدعي إجراءات ضم أو إفراز جديدة أو طرح مفاهيم جديدة على شاكلة شركات عقارية. فلم تعدل مساحة أيٍّ من العقارات في المشروع الجديد. بل

ستبقى الملكيات ذاتها وسيعاد بناء المباني التي كانت قائمة على العقار ذاته بالحفاظ على عدد الطوابق نفسه وضمن الشروط القانونية الملحوظة في التخطيط.

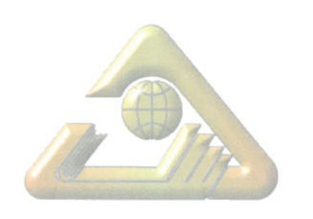
IV- **المضمون الحقوقي:** يستند المشروع إلى خرائط الإفراز الرسمية التي تقدم بها المالكون وخرائط الإفراز الخاصة الصادرة عن البلديات لضمان حقوق المتضرّرين. فكل مكتب وشقة ودكان هو حق مستقل، وجميعها موجودة على خرائط تفصيلية سوف يعتمدها المصمّم ويعيد من خلالها لأهالي المنطقة أملاكهم وفق وثائق رسمية.

مقاربات

سلسلة غير دورية، تتضمن أبحاثاً وتقارير مركّزة، تتناول شؤوناً وقضايا محلّ اهتمام عام، كما تتابع التطورات والمستجدات الرئيسية على الصُعد المحلية، الإقليمية والدولية.

تهتم السلسلة بمعالجة إشكاليات وتحليل مواقف وبناء توقعات، خصوصاً منها، ما يرتبط بشؤون الصراع مع العدو والتحولات العالمية المؤثّرة على العلاقات الدولية وموازين القوى، وتركّز أيضاً على المشروعات والمتغيرات والسياسات الداخلية المختلفة.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

Tel: 01/836610 - 03/833438 Fax:01/836611

P.O.Box: 24/47 Beirut - Lebanon

www.dirasat.net E-mail: dirasat@dirasat.net

Designed by MokdadGraphics 03/832611